

Accounting Theory

نظريّة المحاسبية

Accounting Master
Program

2007

نظرية المحاسبه للدكتور نظام حسين
الخطه الدراسيه :

Accounting Theory Definition	تعريف نظرية المحاسبه
Structure of Accounting Theory	(1) بناء النظرية المحاسبية
Essential Elements of Accounting Theory	أ) العناصر الأساسية للنظرية المحاسبية
Objectives of Financial Statements	1) أهداف القوائم المالية
Accounting Assumptions	2) الفرضيات المحاسبية
Theoretical Concepts of Accounting	3) المفاهيم المحاسبية
Principles of Accounting	4) المبادئ المحاسبية
Accounting Techniques (Applying Standards)	5) تطبيق المعايير المحاسبية
Types of Accounting Theory	ب) أنواع النظريات المحاسبية
Positive (Descriptive) Theory	1) النظرية الوضعية (الايجابية)
Normative Theory	2) النظرية المعيارية
Agency Theory	3) نظرية الوكالة
Research Methodology & Theory of Accounting	(2) طرق البحث عن النظرية المحاسبية
Theorizing and Theory	A. التنظير و النظرية
Introduction to research Methodology	B. طرق البحث / المدخل
Deductive Approach	1. المدخل الاستنباطي
Inductive Approach	2. المدخل الاستقرائي
Pragmatic approach	3. المدخل العملي
Scientific Method	4. الطريقتين العلميه
Ethical Method	5. المدخل الاخلاقي
Supportive Approaches	6. مداخل أخرى مسانده
○ Ethical approach	▪ المدخل الاخلاقي
○ Sociological approach	▪ المدخل الاجتماعي
○ Economic approach	▪ المدخل الاقتصادي
○ Event approach	▪ مدخل الحدث
○ Predictive approach	▪ المدخل التنبؤي
Conceptual Framework underlying Financial Accounting in USA	(3) الاطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه في الولايات المتحده الامريكه
Goals & Purposes of Accounting – The " Why "	A. أهداف و أغراض المحاسبه
Implementation – The " How "	B. التطبيق
Recognition & Measurement Concepts Assumptions	* مفاهيم الاعتراف و القياس
Assumptions	1) الفرضيات :
	الوحده الاقتصاديه , الاستمراريه , الوحده الوحده النقديه , فترة المحاسبه (التقارير)
Principles	2) المبادئ :
	التكلفه التاريخيه , الاعتراف بالايراد , المقابله , الافصاح التام
Constraints	3) المحددات
	التكلفه و المنفعه , الاهميه , التطبيق الصناعي , الحيطة و الحذر .
Qualitative Characteristic of Accounting Information	C. الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية

Relevance	(1) الملائمة
Reliability	(2) الموثوقية
Comparability	(3) المقارنه
Consistency	(4) الثبات
Assets, Liabilities, Equity, Comprehensive Income, Revenues, Expenses, Gain and Losses	D. الاصول و الالتزامات و حقوق الملكية و الدخل الشامل والايرادات و المصاريف و المكاسب و الخسائر
Conceptual Framework of International Financial Reporting Standards	(4) الاطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولي
Current Value Accounting	(5) محاسبه القيمه الحاليه
	A. مفاهيم حماية رأس المال :
Money Maintenance	(1) حماية رأس المال الاسمي (النقود)
Purchasing Power Money Maintenance	(2) حماية القوه الشرائيه للنقود
Productive Capacity Maintenance	(3) حماية الطاقه الانتاجيه
Purchasing Power, Productive Capacity Maintenance	(4) حماية القوه الشرائيه للطاقه الانتاجيه
	B. مفاهيم القيمه الحاليه:
City Maintenance	(1) القيمه الحاليه للتدفقات النقدية
Value-in-Use or Capitalization	(2) التكلفة الاستبداليه أو سعر الشراء الحالي
Net Realizable Value, or Exit Price	(3) صافي القيمه المتحققه أو سعر البيع
Value to the business, or Current Cost	(4) التكلفة الحاليه
	Comprehensive Example مثال شامل
Current Purchasing Power Accounting (CPP)	(6) محاسبه القوه الشرائيه
General Price Index	A. المؤشر العام لاسعار
Monetary, Non-monetary Item	B. العناصر الماليه و العناصر غير الماليه
Restatement of Historical cost	C. تعديل الكلفه التاريخيه
	Comprehensive Example مثال شامل
	المراجع
	(1) Balkaouii Ahmad : Accounting Theory 2001
	(2) Schroeder , Clark and Kathy : Accounting Theory 2001
	(3) حلوة حنان , رضوان : النموذج المحاسبي المعاصر , دراسة في النظرية المحاسبية 2003

Accounting Theory

نظرية المحاسبه

as AAA American Accounting Association

التعريف حسب المجمع المحاسبي الامريكي

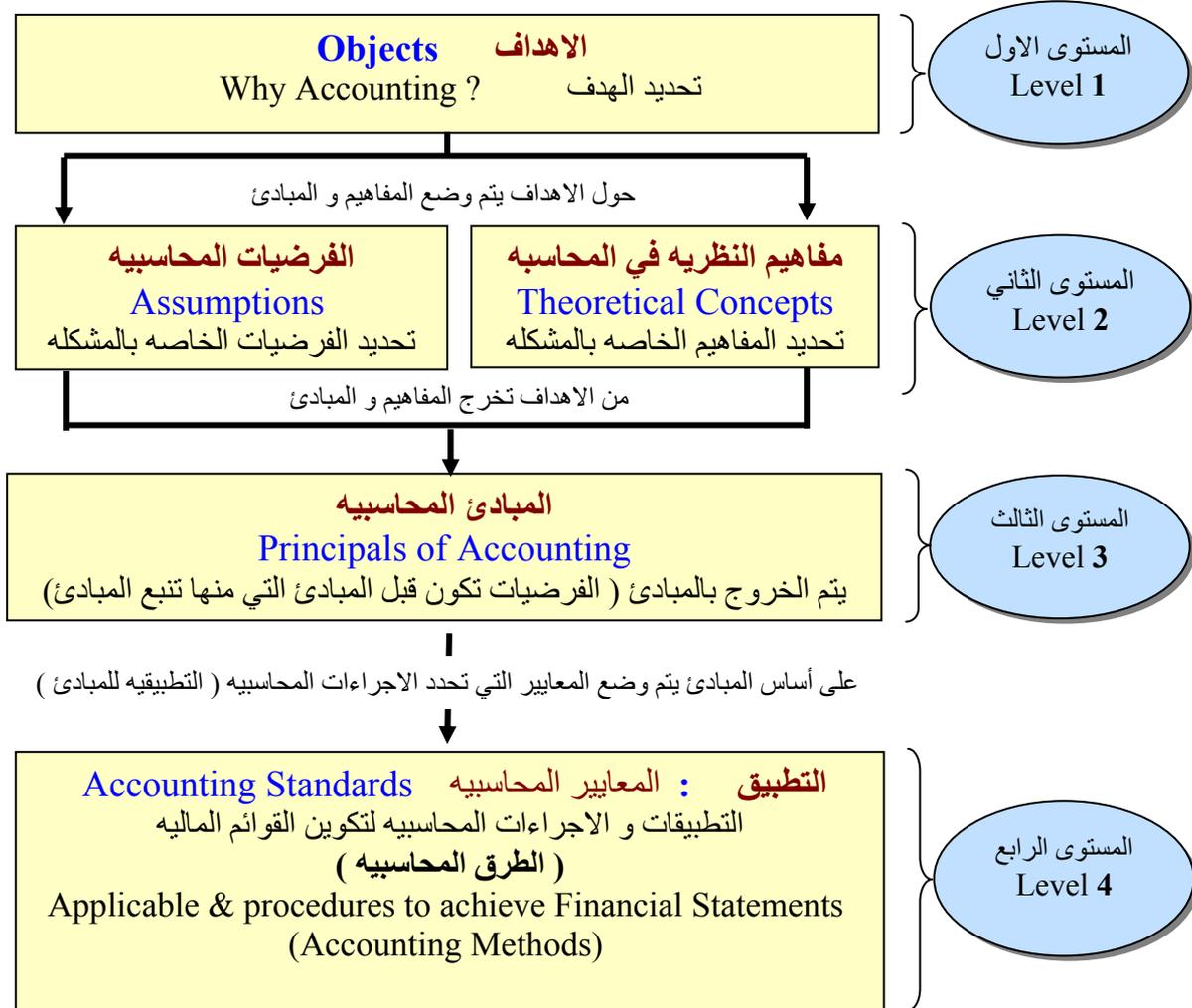
Is a set of concepts and assumptions and their related principles that explain and guide the accountants actions in identifying, measuring and communicating economic information about companies to interested parties.

هي مجموعه من المفاهيم و الفرضيات و المبادئ المتعلقة بها التي توضح و توجه الاجراءات المحاسبية المتعلقة بالتحديد (تحديد العمليات التي تدرج ضمن النظام المحاسبي من العمليات التي لا تدرج) و القياس (تقييم العمليات بوحدات النقد) و توصيل المعلومات الاقتصادية عن الشركة الى الجهات المهتمه و ذات الشأن.

النظرية المحاسبية يقصد بها المحاسبه الماليه المتعلقة بالقوائم الماليه

هيكل النظرية المحاسبية و مستوياتها

Accounting Theory Structure & Levels

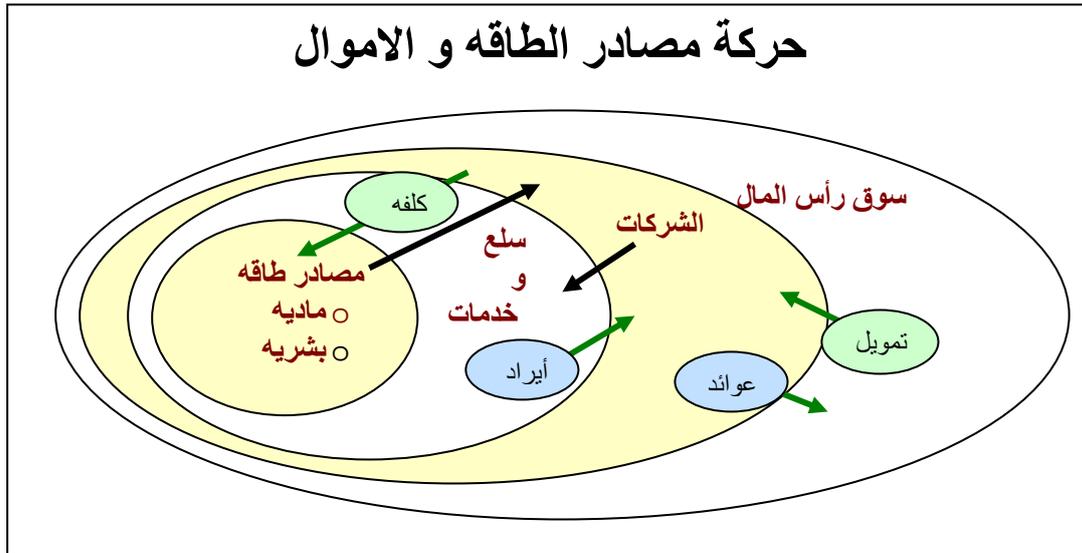


الاهداف - أهداف المحاسبه Why Accounting ?

تقديم معلومات مفيدة في قرارات الاستثمار و الائتمان و تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وعن موارد المنشأ و الحقوق عليها و التغيرات التي تمت عليها لمستخدمي المعلومات

Provide Information Useful In investment & credit decisions Useful in assessing future cash flows about enterprise resources, claims to resources, and changes in them

أهمية المعلومات المحاسبية (القوائم الماليه) على الاستخدام الامثل لمصادر الطاقه



❖ هنالك مصادر طاقه " ماديه و بشريه محدوده " يتم استخدامها من قبل الشركات لتحويلها الى سلع و خدمات و على الشركات استخدام هذه المصادر بأحسن ما يمكن (الاستخدام الامثل للموارد) لأنتاج السلع و الخدمات بأقل كلفه ممكنه

❖ الشركات بحاجة الى موارد ماليه تحصل عليها من أسواق رأس المال (مستثمرون و مقرضون حملة الاسهم و السندات) و الشركه عليها تقديم معلومات محاسبية (قوائم ماليه) عن الشركه للسوق المالي
 ○ الشركات تقدم معلومات محاسبية (تعكس نتائج استخدامها لمصادر الطاقه)
 ○ سوق المال يقدم رأس المال (بناء على المعلومات المقدمه اليه)
 ○ الشركات تستخدم رأس المال لتقديم السلع و الخدمات (للحصول على الايرادات)

❖ و عليه فإن نوعية المعلومات التي تقدمها الشركات تساعد المستثمرين و المقرضين في اتخاذ قراراتهم بخصوص التمويل للشركات. و هذا يعني أنه على الشركات تحسين نوعية المعلومات (أن لا تكون مضلله) لتعكس الحقائق الاقتصاديه لنتائج الاعمال و المركز المالي الحقيقي للشركه لتساعد المستثمرين و المقرضون في توجيه قراراتهم الاستثماريه في الشركات الناجحه و حجب استثماراتهم عن الشركات الغير ناجحه. و الذي بدوره يحقق الاستغلال الامثل لمصادر الطاقه

أهتمامات مستخدمي القوائم الماليه : (تركز على حصولهم على النقد Cash)

❖ مستثمرون (حاليون و منتظرون) بحاجة لمعلومات مفيده تساعده في الاجابه عن التساؤلات التاليه :
 1. كم سيكون العائد على استثماراته ؟

- توزيع الارباح
 - زيادة القيمه السوقيه لاستثماراتهم
- و عليه فإن أهم مؤشر يعتمد عليه المستثمر في اتخاذ قراراته هو :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \left[\frac{\text{النقد من الارباح الموزعه}}{\text{النقد المستثمر}} + \frac{\text{الزيادة في قيمة الاسهم في السوق}}{\text{النقد المستثمر}} \right]$$

2. متى سيأتي العائد على استثماراته ؟ (تاريخ الحصول على العائد للاستثمار)

❖ مقرضون (حاليون و منتظرون) هم الذين يعطون المنشأه أموالا مقابل الفوائد و الذين بحاجة الى الاجابه عن التساؤلات التاليه :

1. ما هي إمكانية المنشأه على السداد لالتزاماتهم بالتسديد ؟ (ضمان حصوله على النقد بتاريخ استحقاقها)

هذا المفهوم للاهداف و المستخدمين يمثل الاجابه عن السؤال :
Why Accounting ??? ما هو غرض المحاسبه ؟؟؟

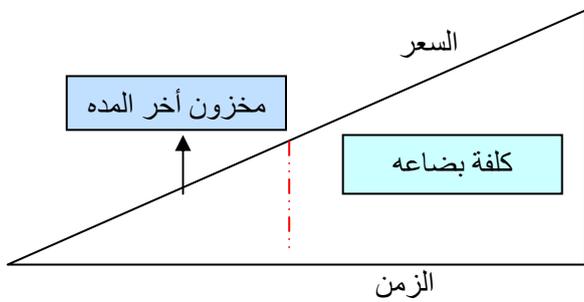
أثر البيئه التي تعمل بها المحاسبه على الاهداف المحاسبية

(1) تختلف الاهداف المحاسبية بحسب أختلاف البيئه التي تعمل بها المحاسبه ففي حين نجد أن الالمان يركزون على خدمة المقرض أكثر من المستثمر في المعالجات المحاسبية من خلال التوسع في أستخدام مبدأ الحيطة و الحذر نجد أن الامريكان يركزون على المستثمر من خلال التخفيف من حدة تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر. حيث أن التشدد في تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر يؤدي الى تقليل ظاهري لكل من الربح و قوة المركز المالي للشركه في قوائمها الماليه

○ فيما يلي توضيح أثر أختلاف طرق المعالجه المحاسبية على الارباح و المركز المالي للقوائم الماليه

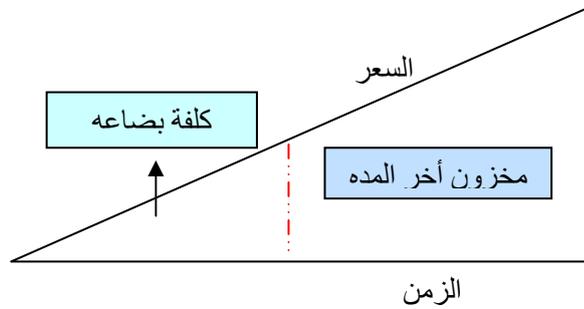
الربح متدني و المركز المالي ضعيف

LIFO



الربح عالي و المركز المالي قوي

FIFO



○ تقييم كلفه بضاعه مباعه أعلى => ربح متدني
○ تقييم مخزون آخر مده أقل => مركز مالي ضعيف

○ تقييم كلفه بضاعه مباعه أقل => ربح عالي
○ تقييم مخزون آخر مده أعلى => مركز مالي أقوى

تتماشى مع ميول المقرض
التوسع في تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر

تتماشى مع ميول المستثمر
التخفيف من تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر

ملاحظه: أن التغير في الربح و المركز المالي الناتج عن أختلاف الطرق المحاسبية يؤثر على الحقيقه التي عكستها القوائم الماليه ولا يؤثر على الارباح و المركز المالي الحقيقي للشركه

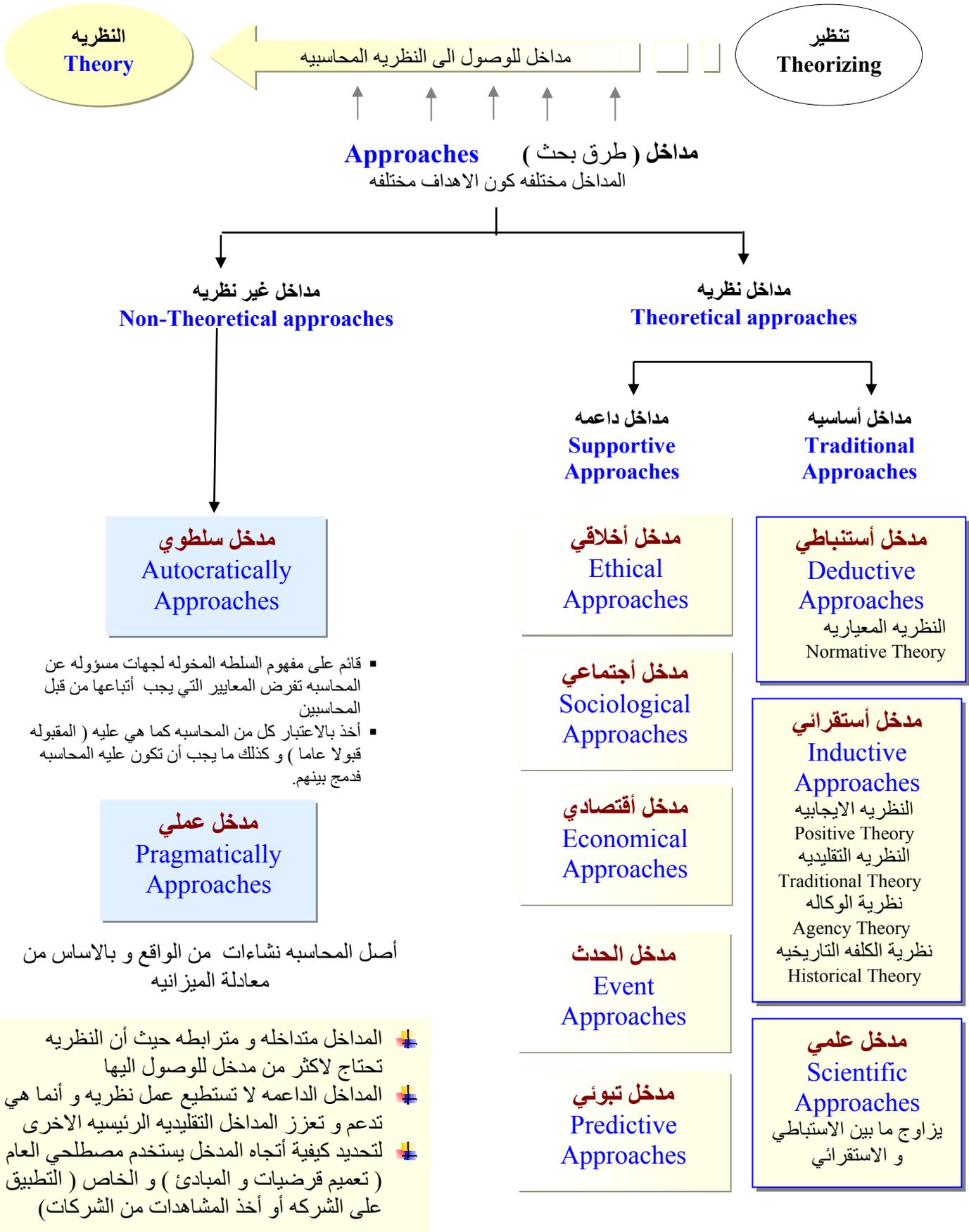
(2) أن نوعية الملكيه تؤثر في نوعية المعلومات أيضا ففي الصين مثلا " دوله أستراكيه " لا يوجد هنالك أسهم و سندات حيث أن الملكيه تعود للدوله و عليه فأن المعلومات المحاسبية المطلوبه ستختلف و التي غالبا ما تكون ذات طابع رقابي أكثر من كونه لمساعدة المستثمرين و الممولين.

الشروط المطلوب توفرها في النظرية المحاسبية :-

- (1) مراعاتها للبيئات المختلفه التي تعمل بها المحاسبه
- (2) أن تلقى قبولا عاما

طرق البحث (مداخل النظرية) Theory Approach

لا توجد نظرية محاسبية مقبولة قبولا عاما لغاية تاريخه و الان ما زالت الامور في مرحلة المناظره التي تستخدم فيها أساليب بحث (مداخل) للوصول الى النظرية

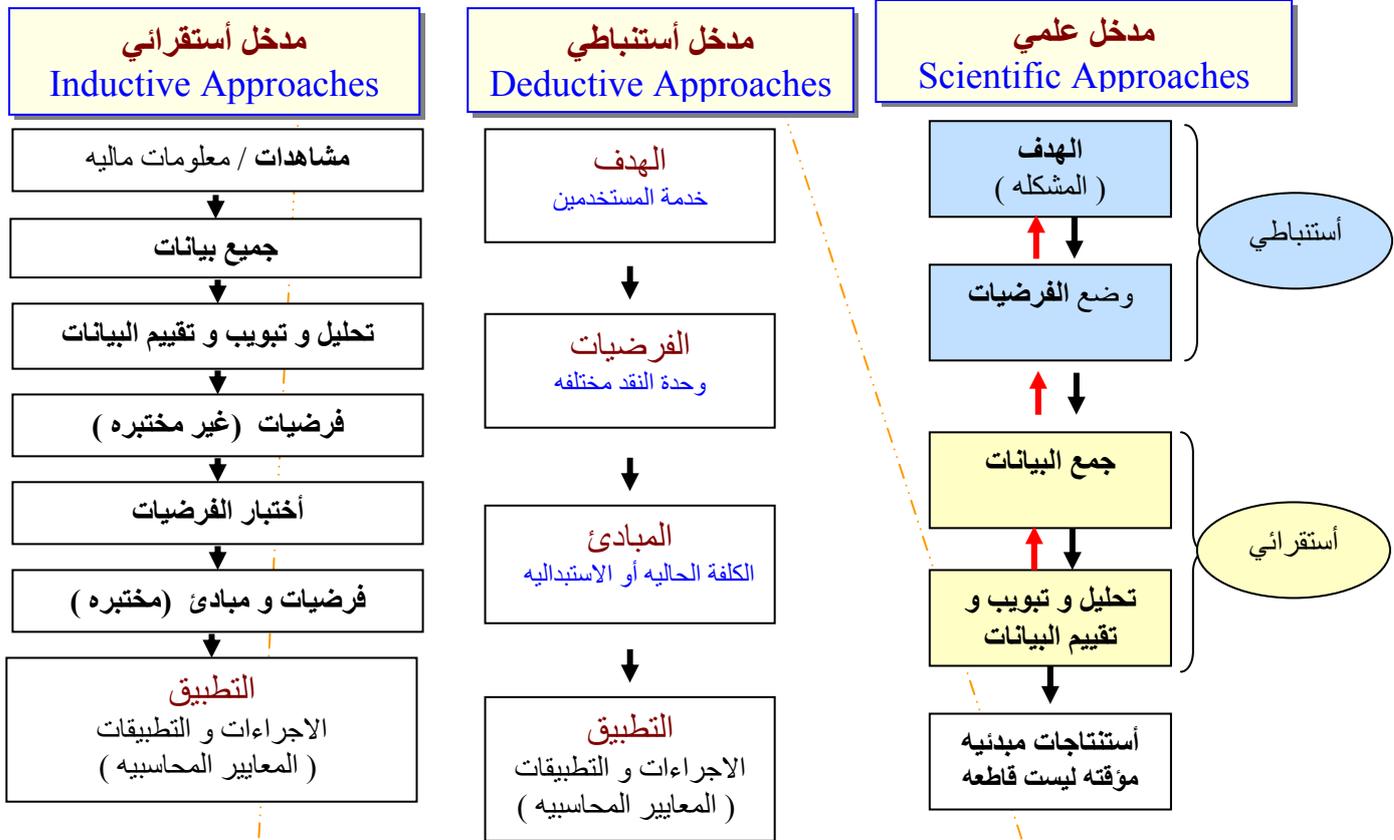


Introduction to research

مداخل بناء النظرية المحاسبية

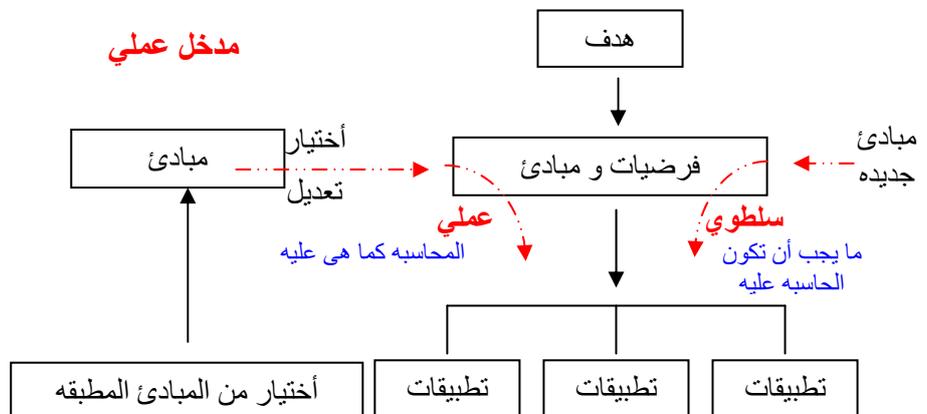
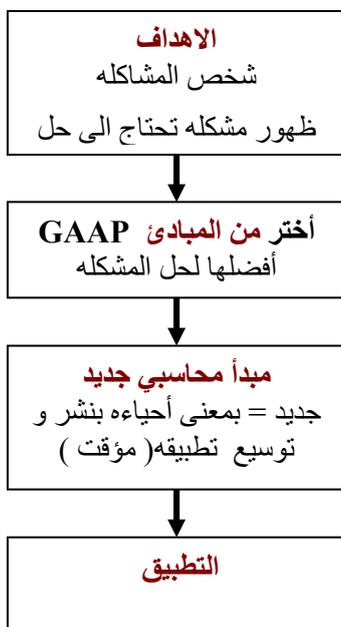


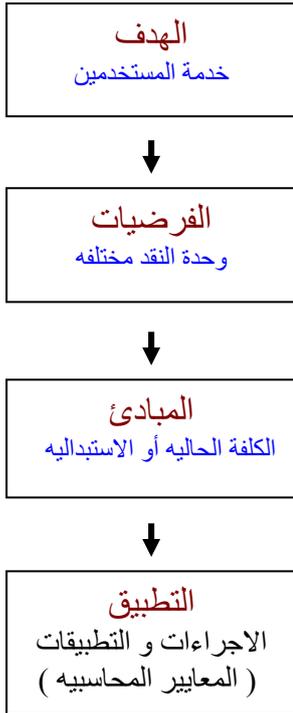
المدخل الأساسي Traditional Approaches



Non-Theoretical approaches

تم وجودها نتيجة فشل توصل المداخل النظرية لنظريه قابله لتطبيق و تحقق الاهداف المرجوه





المدخل الاستنباطي Deductive Approach (مدخل نظري / أساسي)

(1) الفكرة: أعترض هذا المدخل على أن المحاسبه على ما هي عليه What accounting Is معتبرا ذلك غير صحيح و أن المحاسبه يجب أن تكون كما يجب أن تكون عليه what accounting should be من أمثلة هذا المدخل

(2) التطبيق (النظرية المعيارية Normative Theory) الهدف / المشكله (القيمه التاريخيه لا تخدم المستخدم للقوائم الماليه / المستثمر) المحاسبه على ما هي عليه => ترى الاصول بالتكلفه التاريخيه- وهذا غير صحيح وما يجب أن تكون عليه => قيمة الاصول عليها أن تعكس القيمه الاقتصاديه و هي الحاليه

الفرضيه (الفرضيه التي تؤدي الى القيمه الحاليه)
إن وحدة النقد مختلفه من فتره لآخرى و خاصه في حالة وجود التضخم المبادئ

مبدأ الكلفه الحاليه الكلفه الحاليه أو الاستبداليه FAC 7 التطبيق

معيار تطبيق الكلفه الحاليه أو الشرائيه المعيار رقم SFAC 7

(3) الاتجاه : هذا المدخل يقوم على أساس التدرج من العام الى الخاص
العام => أي أنه يقوم بوضع الفرضيات و المبادئ (تعميم)
الخاص => أي أنه على الشركه التطبيق

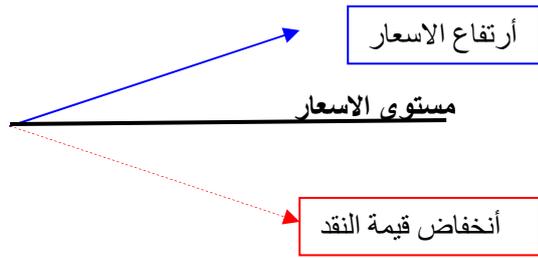
(4) النظرية :- عباره عن مجموعه جمل فيها فرضيات و هذه الفرضيه أما أن تعطي :
a. أستدلال منطقي و الدليل عليه متوفر و بديهي و يتم التوصل الى نتيجته دون فحص (الاستنباطي صح)
b. أستدلال منطقي و الدليل عليه غير متوفر بديهي و يتم التوصل الى نتيجته بفحص الفرضيه (الاستنباطي خطأ)
حيث أن الاستنباط لا يلجاء الى الاختبار
مثال : جون و الحصان

جون له رجلتان و الحصان له أربعة أرجل
نستنتج أن جون ليس حصان " أستنتاج استنباطي " و لا نحتاج الى فحص و لكن لو كان الحصان له رجلتان عندها يكون من الممكن أن نستنتج أن جون ليس حصان و لكن علينا إجراء الفحص للوصول الى النتيجة بأن جون ليس حصان و الفحص هنا يكون بمشاهده جون و الحصان

(5) عيوب و مزايا :

- أن هذا المدخل يقوم على العقل و التفكير المنطقي و لا يرى حاجه للرجوع الى البيانات أو إجراء الفحوص و الاختبارات و بالتالي يفتقد للدليل الحسي و هذا ما يعيب هذا المدخل. حيث أن الوصول الى أستنتاجات بدون فحص قد يؤدي الى الفشل فتطبيق الكلفه الجاريه لتقييم الاصول دون أختبارات سابقه تم طرحها لأول مره و مستخدميها لا يعلمون تطبيقها ... و لهذا يطرح السؤال التالي هل نجحت هذه الطريقه و ساعدت المستخدمين في اتخاذ القرارات ؟؟؟؟
- ليس كل ما يتم أستناطه بالمنطق يعتبر صحيح عمليا (في التطبيق)
- أن هذا المدخل يحقق طموح التطوير المحاسبي
- القيمه التاريخيه : مبداء الكلفه التاريخيه منبثق من فرضية الاستمراريه التي تعتبر أن الاصل الثابت قد تم شراءه لاستخدامه و ليس لبيعه و عليه فلا داعي لاعادة تقييمه بالقيمه العادله السوقيه و يتم أسنهلاكه و هنا يجب أن نميز بين الاصول الثابته و المتداوله
- الاعتراض على الكلفه التاريخيه : أن القوائم الماليه بالقيم التاريخيه التي لا تعكس فرضية عدم ثبات قيمة النقد تعتبر مضلله حيث أنه :

1. في حالة التضخم (أنخفاض قيمة النقد) مما يظهر مركز مالي أقل مما هي عليه (الاصول أقل)
 2. في حالة الانكماش (ارتفاع قيمة النقد) مما يظهر مركز مالي أكثر مما هي عليه (الاصول أكثر)
 3. في حالة ثبات الاسعار (ثبات قيمة النقد) تكون القوائم الماليه عادله (الاصول تمثل للقيم الحاليه لها)
- أن حالة التضخم هي السائده



علاقة التضخم (زيادة الاسعار) بالقيمة الفعلية لوحدة النقد

ثبات الاسعار => ثبات قيمة النقد

التضخم => انخفاض قيمة النقد

الانكماش => ارتفاع قيمة النقد

العلاقة عكسية

مثال : الارض

حالة التضخم :

أشترت الشركة دونم أرض عام 1990 بقيمة 10.000 دينار . و عام 2006 أشترت دونم أرض آخر بجانب الدونم الاول بقيمة 50.000 دينار و عليه فإن القوائم الماليه ستظهر قيمة الاراضي بقيمة 60.000 دينار على النحو التالي :-

ح / الاراضي			
رصيد	60.000	10.000	1990 شراء دونم
		50.000	2006 شراء دونم
	60.000	60.000	

- علما بأن قيمة الاراضي الفعلية المملوكة هي $2 \times 50.000 = 100.000$ دينار
- أي أن الاصول ظهرت بأقل من قيمتها الحقيقيه و هذا يعني ظهور مركز مالي أضعف للشركة

حالة الانكماش :

لو أفترضنا المثال السابق الا أن الشركة أشترت الدونم الاول عام 1990 بمبلغ 50.000 و الدونم الثاني عام 2006 بمبلغ 10.000 دينار فان حساب القوائم الماليه للاراضي سيعطي نفس النتيجة السابقه بمبلغ 60.000 دينار أما فعليا فإن قيمة الاراضي تكون

$$2 \times 10.000 = 20.000 \text{ دينار}$$

- أي أن الاصول ظهرت بأكثر من قيمتها الحقيقيه و هذا يعني ظهور مركز مالي أقوى للشركة

حالة ثبات الاسعار

يكون عندما يتساوى سعر الشراء عام 1990 مع الاسعار عام 2006 و عليه تكون القوائم الماليه تمثل حقيقة الواقع للاصول و المركز المالي .

■ مفاهيم القيمة لرأس المال

- رأس المال الاسمي
- رأس المال حسب القوة الشرائيه للدينار
- رأس المال حسب القوه الاقتصاديه (الطاقه الانتاجيه لرأس المال)

مثال :

إذا كان :- صافي الاصول (رأس المال) لاحدى الشركات في بداية و في نهاية العام كالتالي :-

في 1 / 1 / 2000	10 وحدات +	صفر دينار
في 31 / 12 / 2000	7 وحدات +	50 دينار

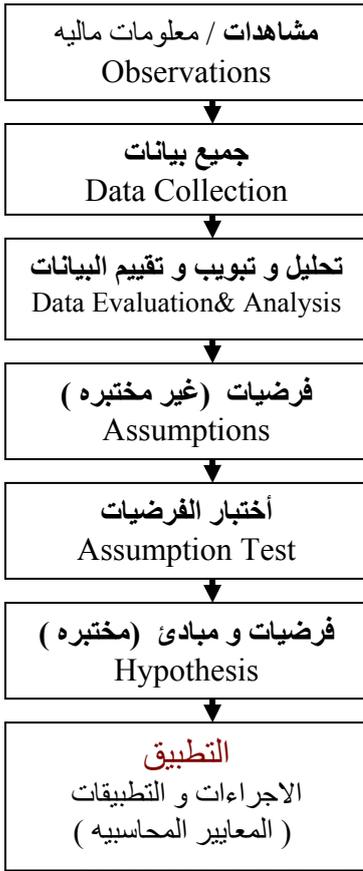
فما هو وضع الشركة هل حافظت على رأس مالها ؟؟ هل حققت الشركة ربح أم خساره ؟؟

الجواب :- هنالك طريقتين محاسبيتين لمعالجة التضخم هما :

1. طريقة محاسبة القوه الشرائيه النقديه لرأس المال (Constant Purchasing Power) و التي هي كما يلي
 - أن الشركة بدأت ب 10 وحدات (طاقه أنتاجيه) و أنتهت بملكيتهال 7 وحدات + 50 دينار
 - فأذا كان ال 50 دينار يستطيعوا أن يشتروا 3 وحدات فإنه يكون قد تم المحافظه على رأس المال
 - ما زاد من ال 50 دينار بعد خصم قيمة شراء ال 3 وحدات فإنه يكون ربحا
 - ما نقص من ال 50 دينار لشراء 3 وحدات فإنه يكون خساره
2. طريقة محاسبة القيم الحاليه Current Cost و التي تستخدم القيم الحاليه للاصول

المدخل الاستقرائي Inductive Approach (مدخل نظري / أساسي)

النظريات الخاصة بهذا المدخل



- النظرية الايجابية Positive Theory
- النظرية التقليديه Traditional Theory
- نظرية الوكاله Agency Theory
- نظرية الكلفه التاريخيه Historical Theory

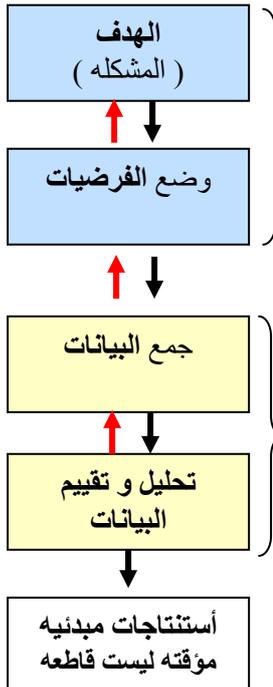
الفكره: يعني هذا المدخل بالمحاسبه على ما هي عليه
 حيث يقوم بأستقراء واقع الحال من خلال المشاهدات للبيئات المختلفه التي يتم تجميع البيانات عنها لتأكيد واقعه أو فرضيه معينه و تحليلها و تبويبها و تقييمها للخروج بأستنتاجات (فرضيات) و بعد الفحص و الاختبارات للفرضيات (تكون الاختبارات للفرضيات بالاجابه على السؤال التالي : هل هذه الفرضيه و المبداء تحظى بالقبول العام ؟) و بعد نجاح الاختبارات يتم التطبيق للاستنتاج. بروفيسور ميلر Miller : لا يوجد محاسبه من الواقع النظري و النظرية المحاسبية يجب أن تخرج من الواقع العملي لا توجد نظريه محاسبية إذا لم يكن لها تطبيق أو أمكانيه للتطبيق

- (1) التطبيق :
- (2) الاتجاه : يبدأ من الخاص الى العام
 • الخاص = الواقع العملي المشاهدات
 • العام = تعميم المبادئ
- (3) النظرية = جمله فيها فرضيه يستخدم المدخل الاستنباطي أو الاستقرائي للوصول اليها و نلاحظ أن الاستقراء أكثر تميز و أكثر تكلفه مقارنة مع الاستنباط وقد يكون فيه تحيز
- (4) عيوب و مزايا:

- المدخل يتأثر بوجهة نظر الباحث (وجود تحيز) و ذلك بعكس المدخل الاستنباطي الذي لا يتأثر بالشخصي و بالتالي فإن المدخل الاستنباطي أكثر موضوعيه من المدخل الاستقرائي
- لايمكن تطوير المحاسبه بالاعتماد على الواقع العملي فقط في ظل التغيرات في البيئه التي تعمل أن المدخل الاستقرائي بأجرائه للاختبارات فأنه يتحدى المنطق الا أنه لا يقدم البديل
- (5) البحث الايجابي Positive Research : أي أن العمل المحاسبى المقبول يجب أن يدعم بالبحوث و نحاول أن نؤكد العمل المحاسبى من خلال التدعيم بالبحوث و هذا يدعم المدخل الاستقرائي

المدخل العلمي Scientific Approach (مدخل نظري أساسي)

(1) الفكره :

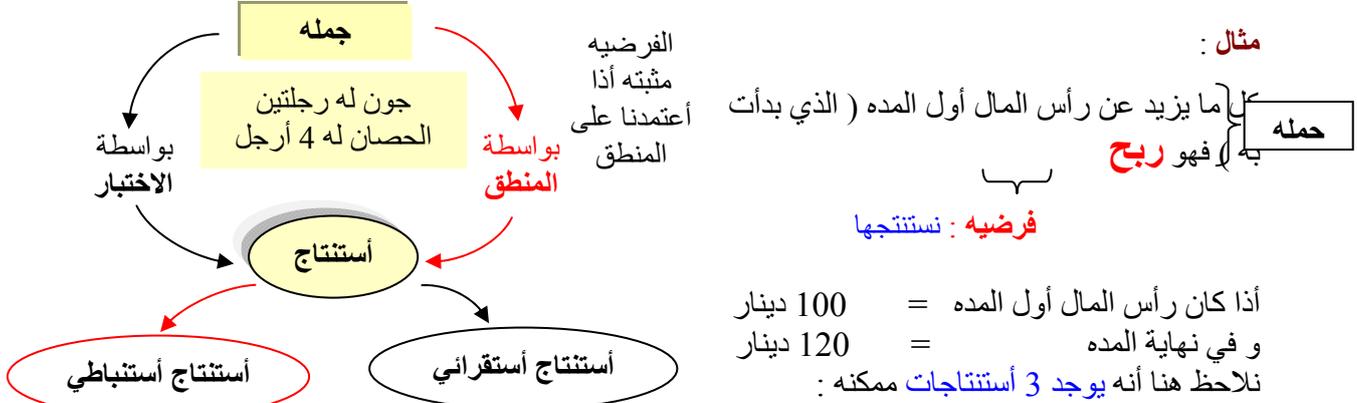


أستنباطي

أستقرائي

- المدخل العلمي هو مدخل للعلوم الطبيعيه و التطبيقيه التي تعتمد على الاستدلال المنطقي المعتمد على الاستدلال الاستنباطي و الاستقرائي و الذي حاول المحاسبون الاعتماد عليه على اعتبار أن المحاسبه فن و علم أجتماعي
- حسب بعض المنظرين مثل البروفيسور ستارلنج Stearling يقولون أن المحاسبه لو كانت علم لتوصلنا الى نتيجته واحده و لكن المحاسبه تتبع طرق مختلفه و بالتالي النتائج و خاصه بالربح مختلفه مما يدل على أن المحاسبه معرفه و فهم و ليست علم
- المدخل العلمي يرى أن المداخل متداخله مع بعضها البعض فمن الصعبه بمكان وجود مدخل أستنباطي كامل أو أستقرائي كامل لنظرية المحاسبه و عليه يقوم بالمزاوجه و الجمع بين المدخلين فهو يبدأ بالمدخل الاستنباطي و أعطاه النتائج المؤقته و مع بداية أخضاعها للاختبار (جمع البيانات و التحليل) يبدأ بالتحول الى الاستقراء للوصول الى النتائج النهائيه فالمدخل العلمي يمكن الوصول اليه بالمنطق و الاختبار و تحدي المنطق هو الاختبار

- (2) الاتجاه : هو يعمل في الاتجاهين و أن كان يعمل بالاتجاه من العام الى الخاص أكثر
- (3) الجملة المدخل العلمي يقول أن النظرية عبارته عن جمل تحوي فرضيات نحصل منها على استنتاجات و عليه فإن الجملة يجب أن يكون بها فرضية حتى يكون لها معنى لنستطيع أن نستخرج منها استنتاج . و الفرضية شيء نريد أثباته و من ثم استنتاجه منطقياً أو بالاختيار فأما أن يكون صح أو خطأ . لان جمع البيانات و البحث و الاختيار يمكن أن يكون غير كافي و بالتالي الاستنتاج يكون مؤقت لانه يمكن نقضه .



- (4) عيوب و مزايا :
- المدخل العلمي يصل الى استنتاجات بدون اختبار و عليه تكون استنتاجات مبدئية مؤقتة و غير قاطعه مما يعني أنها قابلة للتغيير
 - جمع البيانات (المشاهدات) لدعم الفرضيات تأتي من البيئه و قد تكون هذه البيانات غير كافية فيتم الرجوع الى الفرضيات و الاهداف للتعديل عليها و هو ما يسمى Forth and back
 - كون الاستنتاجات غير نهائيه و قابله للتغيير يدعم تطوير المحاسبه عن طريق الابحاث فهو يعترف بالحاجه لتطوير المحاسبه تمثيلاً مع التغييرات البيئية التي تعمل بها المحاسبه

المدخل العملي (البراغمتي) Pragmatic Approach (مدخل غير نظري)

(1) الفكره والتاريخ

- يقوم على فكرة حل الموضوع بشكل عملي بناء على ما هو مطبق (الممارسه العمليه) من خلال البحث بالمبادئ المتوفره أصلاً GAAP و اختيار أفضلها كحل مؤقت للمشكله لحين صدور ما هو جديد
- جاء هذا المدخل من واقع حال المحاسب (أي من الحياه العمليه) . حيث أن الانجليز هم من أوجد علم المحاسبه وأبان الثوره الصناعيه كانت الحاجه الملحه لتنظيم و ضبط و تحسن المحاسبه لتهيئة الحسابات باتباع ما يلي :

 1. معادلة الميزانيه = الاصول = الالتزامات و حقوق المالكه (و يتم أخراج الميزانيه)
 2. نظرية القيد المزدوج = > أو جدها عالم أيطالي
 3. T account = > ظهر من معادلة الميزانيه
 4. الحسابات المدينه = الحسابات الدائنه
 5. أصول + مصاريف = إيرادات + حقوق ملكيه + التزامات
 6. جاءت الثوره الصناعيه بالانتاج الغزير الذي أدى الى هبوط الاسعار الذي بدوره عمل على ظهور مفهوم التكلفة أو السوق أيهما أقل (جاء من واقع عملي) لعدم أظهار الشركه لاصولها و أرباحها بأعلى من القيمة اللازمه و هذا نابع من مبدأ الحيطة و الحذر الذي يخدم الدائنون قبل المستثمرون

مثال: تم شراء بضاعه بمبلغ 100 دينارو في نهاية السنه قدرت البضاعه بسعر السوق بقيمة 90 دينار 10 من ح/ خساره هبوط (الى فائمه الدخل - خساره)

10 الى ح/ مخصص هبوط أسعار (الميزانية - تخفيض البضاعة)

- خساره مرحله لقائمة الدخل بقيمة 10 دنانير
 - تخفيض للمخزون في الميزانية بقيمة 10 دنانير
 - هذا المدخل يستند الى أن GAAP جاءت من الواقع العملي حيث أنها مطبقة منذ أن عرفت المحاسبه
 - عام 1920 باتن حاول أن يأخذ الواقع العملي المطبق للمحاسبه لمحاولة الوصول الى النظرية. معتمدا على محاولة تبرير ما يقوم به المحاسب. منطلقا من مبدأ أن أي نظريه بدون تطبيق هي نظريه سيئه.
- (2) **التطبيق المدخل العملي يقضي بأنه إذا ظهرت مشكله تحتاج الى حل فانه**
- الهدف – يتم تشخيص المشكله مثل معالجه الشهره مثلا
 - المبادئ – ما هو المعيار المناسب لكي تتبعه الشركات لمعالجه الشهره .. ما هي المبادئ التي طبقت سابقا عليها ... هل اعتبره أصل أو مصروف .. إذا أعتبر أصل كيف يستهلك ؟؟؟؟ (معيار دولي على 20 سنه و المعيار الامريكى 40 سنه و هذا يؤثر على الاصل و الربح
 - نتيجته مؤقتة – ظهر المعيار الدولي للاصول غير الملموسه 29 IAS القاضي بأن الاصول غير الملموسه لا تطفاء ولا يعاد تقييمها و في حالة تعرض الشركه لخساره و عدم قدرتها على تحقيق الايرادات يتم تهيبط الشهره من ح/ خساره شهره

الاهداف
شخص المشكله
ظهور مشكله تحتاج الى حل

أختر من المبادئ GAAP
أفضلها لحل المشكله

مبدأ محاسبي مقبول جديد
جديد = بمعنى أحياءه بنشر و
توسيع تطبيقه

التطبيق (مؤقت)

(3) **الاتجاه : من الخاص الى العام : الخاص = (التطبيقات أو المشاهدات) الى ح/ الشهره**

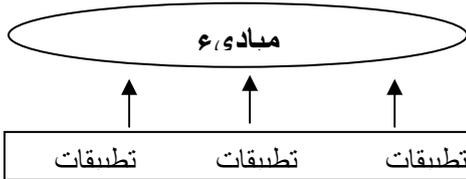
(4) **مزايا و عيوب**
و العام = تطبيق المبادئ

• هذا المدخل يعتمد على عقلنة المحاسبه في توفر التوافق في الحسابات من خلال التأكيد على أن كل ما يسجل يؤدي الى أن المدين = الدائن الا أن ذلك غير كافي لعكس واقع المشروع و أضعاف التطور النوعي على المعلومات المحاسبية المقدمه لمتخذي القرارات.

• كل المبادئ المحاسبية GAAP خرجت من المدخل العملي و نظرية المحاسبه التي تخرج من المدخل العملي هي نظريه غير متطوره

• نتائج هذا المدخل هي معيار مؤقت يتم تطبيقه الى أن يأتي معيار آخر أفضل منه

• المدخل العملي لا يعترف بنظريه غير قابله للتطبيق أو غير مطبقة أصلا حيث أنها تختار من المبادئ المتاحة



التطبيقات للمدخل العملي ضروريه و لا ينكر أهميتها كما ان عقلنة المحاسبه تؤكد أن كل ما يسجل يؤدي الى أن المدين = الدائن الا أنها لا تضيء شئ على نوعية المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات رغم أن كل نظريه لا تطبق عمليا لا فائده منها .. و لكن كيف سيتم تطوير المحاسبه إذا أخذت كما هي عليه ؟؟

(5) **أمثله على المشاكل التي يمكن أن تكون الهدف لمدخل البحث العلمي :**

- كيفية أحتساب الشهره و أطفائها
- كيفية أحتساب الاصول غير الملموسه
- براءة الاختراع = > أما يتم تطويرها داخليا أو يتم شرائها
- الشهره = < شراء الاصول بأكثر من القيمة العادله لها
- كيف نحدد نسبة مصاريف الديون المعدومه
- كيف نحدد و نحسب الديون المعدومه
- كيف نحسب نسبة الاستهلاك

لحل أي من هذه المشاكل نتوجه الى المعايير و المبادئ المحاسبية الامريكيه و الدوليه الموجوده و نختار أفضلها بالنسبه للمشكله موضوع البحث

و فيما يلي سنتناول المواضيع (المشاكل) التاليه بالتفصيل :

1. **أطفاء الشهره** (المعيار الدولي رقم 3) IFRS 03

الشهره : هنالك أختلاف في معالجة الشهره ففي حين هنالك من يطلب أطفاء الشهره الا أن هنالك قسم آخر يطلب عدم أطفاء الشهره

وجهة النظر لعدم الاطفاء هي أن الشهره لا يوجد لها عمر أنتاجي مثلها مثل الارض. و يستدلون على ذلك من تفاوت عمر الاطفاء للشهره ففي حين أن العمر الانتاجي للشهره في المعايير الامريكيه هي 40 سنه نجدها في الدوليه 20 سنه مما يدل على أن العمر الانتاجي للشهره غير واقعي.

- الاتجاه اليوم هو تعظيم الارباح و عليه تم اعتماد عدم أطفاء الشهره حيث أن الاطفاء للشهره يقلل الارباح و يضعف المركز المالي للشركه
- يلاحظ أن القوى تتصارع للضغط على مصادر المعايير المحاسبية لاعتماد معايير محاسبية تتمشى و تحقق أهداف هذه القوى.

- المعايير المحاسبية الدوليه تصدر عن (14) عضو في International Standard Board IASB بالاغلبيه البسيطة أي (7 + 1 = 8 أعضاء) و عليه قد يصدر المعيار الدولي رغم وجود (6) أعضاء غير موافقين عليه و هذا يوضح عدم نزاهة المعايير و تعرضها للانتقادات في بعض الاحيان.
- المعايير الامريكيه و الصادره عن Financial Accounting Standard Board FASB تختلف عن المعايير الدوليه الصادره عن International Standard Board IASB من هذه الاختلافات أن المعايير الامريكيه تخفض قيمة الاصول بقيمة الشهره السالبه و ذلك خلافا للمعايير الدوليه .

مثال 1 : اذا تم الاستثمار بشراء شركه بمبلغ 120 دينار و كانت قيمتها الدفترية 100 دينار فإن الشهره موجب بمبلغ (20) دينار و كانت تعالج كالتالي :

100	من ح/ الاصول
20	ح/ الشهره

120	الى ح/ النقديه
-----	----------------

على فرض أنه قد تم شراء هذه الشركه بمبلغ 90 دينار

فإن الشهره سالبه بقيمة (90) دينار و كانت تعالج كالتالي : (المعالجه السابقه لغاية 1 / 1 / 2005)

100	الاصول
-----	--------

10	- شهرة سالبه
----	--------------

90	صافي الاصول
----	-------------

الشهره السالبه دائنه و أطفائها مدين مقابل الايرادات :-

10	من ح/ الشهره السالبه
----	----------------------

10	الى ح/ الايرادات
----	------------------

المعالجه الحديثه: يتم الاعتراف بالشهره السالبه كربح و يسجل القيد المحاسبي كالتالي :

100	من ح/ الاصول
-----	--------------

90	الى ح/ النقديه
----	----------------

10	ح/ أيرادات الشهره السالبه
----	---------------------------

○ من التطبيق أوجدنا مبادئ جديده أو تعديل لما هو موجود أو متاح من المبادئ و المعايير

○ يجب توسيط الشهره السالبه بأسم (شهره سالبه) و أغلقها في حساب الايرادات في قائمة الدخل بنفس سنة الشراء مباشره . و ذلك تمشياً مع مبداء الافصاح.

2. **المنح و الهبات غير النقديه**

رأس المال الممنوح (هبات حكوميه) كيف تعالج محاسبياً ؟ جواب :- هذه الهبات تعالج كأيرادات ماذا لو أن هذه الهبات جاءت على شكل أصول (أجهزة كمبيوتر) مثلاً ؟

مثال 2 :

تسلمت الشركه هبات حكوميه أجهزة كمبيوتر لدعم الشركات بتطوير أعمالها و كانت قيمة الاجهزه 10.000 دينار

الطريقه التقليديه للمعالجه المحاسبية :-

10000	من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
-------	--------------------------------

10000 الى ح/ رأس المال الممنوح Contributed Capital (ضمن حقوق الملكية)
و عليه يتم أستهلاك الاجهزه و يبقى رأس المال الممنوح

المشكلة (الاعتراض على هذه الطريقة) :

رأس المال الممنوح ليس حقا من حقوق المالكين للشركة (حيث أنهم لم يدفعوا لزيادة رأس المال و لم يتم تحقيق أرباح و حجزها ليتم زيادة حقوقهم.

الاعتراض جعل هذه المعالجة غير مقبولة لدى البعض و عليه لا بد من وجود حل يجد قبولاً عاماً و **الحل** جاء بالقيود التالي :

من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
الى ح/ إيرادات غير متحققه (التزامات)

و تم الخروج بمبدأ جديد (قديم) و تطبيقه و لقي قبولاً عاماً.

و أصبحت المعالجة المحاسبية لهذه الاصول كأيرادات غير متحققه يتم تحققها بمرور الزمن باستهلاك هذه الاجهزه كالتالي :-

عند أستلام الاجهزه 10000 من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
10000 الى ح/ إيرادات غير متحققه (التزامات)

و تظهر في الميزانية كالتالي :

10000	الاصول أجهزة كمبيوتر
<u>10000</u>	- إيرادات غير متحققه
00000	

في نهاية السنة الاولى : 2000 من ح/ الايرادات غير المتحققه

2000 الى ح/ الايرادات

تحقق الايراد بنسبة الاستهلاك

2000 من ح/ مصروف الاستهلاك

2000 الى ح/ مجمع أستهلاك أجهزة الكمبيوتر

أثبتت الاستهلاك على الاجهزه على فرض الاستهلاك يتم على 5 سنوات

و تظهر في الميزانية كالتالي :

الاصول

10000	أجهزة كمبيوتر
2000	- مجمع أستهلاك
<u>8000</u>	- إيرادات غير متحققه
0000	

- نلاحظ من طريقة المعالجة أنها ربطت بتوافقها مع المدخل الاخلاقي من حيث أنها وفرت العدالة في العرض و العدالة في الاحتساب و صادقه في عكس الواقع (التداخل بين المداخل)
- نلاحظ أن الاصول و الدخل لا يتأثران بتلك الطريقة حيث يتم تحقيق أيراد مساوي للاستهلاك مما لا يؤثر على قائمة الدخل و كذلك ما يتم تخفيضه من قيمة الايرادات غير المتحققه يتم اضافته الى مجمع الاستهلاك مما يحافظ على صافي قيمة الاجهزه (الاصول) في الميزانية صفر و عليه لا تتأثر قائمة المركز المالي .
- وجهة النظر تقول أن الشركة نتيجة أستخدامها أجهزة الحاسوب (تطوير أساليب العمل) فإن ذلك سيعكس في زيادة أرباحها العادية نتيجة زيادة الايرادات أو تخفيض المصروفات أو الاثنان معا نتيجة أستخدام هذه الاصول الممنوحة للشركة كهيئات.

المدخل السلطوي Authoritarian Approach (مدخل غير نظري)

(1) الفكره والتاريخ جاء مكملا للمدخل العملي نتيجة عجز المدخل العملي عن حل مشكلة التقييم للاصول

○ هذا المدخل ظهر في أمريكا عن طريق تكليف FASB و دوليا عن IASB بدراسة المبادئ الموجوده من خلال التطبيق و وضع ما يجب أن يستجد من مبادئ لتطوير المحاسبه. و عليه فإن هذا المدخل قائم على مفهوم السلطه المخوله لجهات مسؤوله عن المحاسبه تفرض المعايير التي يجب أتباعها من قبل المحاسبين والامثله على هذه الجهات المسؤوله عن المحاسبه :

في الاردن = جمعية مدققين الحسابات (المحاسبين القانونيين)
 معايير أمريكية أمريكا = Financial Accounting Standard Board FASB
 معايير دوليه = International Standards Board IASB

○ أن المداخل اللانظريه جاءت من المداخل النظرية :

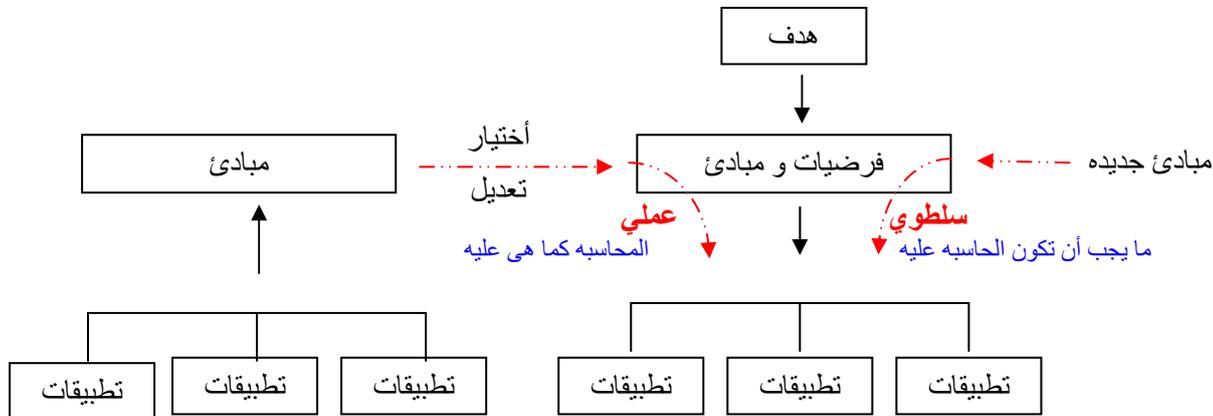
■ المدخل السلطوي جاء من المدخل الاستنباطي
 ■ المدخل العملي جاء من المدخل الاستقرائي

○ سابقا لم يكن هنالك معايير محاسبية و أنما كان هنالك مبادئ محاسبية GAAP. الا أنه بسبب مشاكل الشركات الكبرى و الافلاسات التي حصلت في السبعينات و أثارها السلبيه على الاقتصاد أدت الى تدخل الدول لوضع معايير محاسبية وطنيه لكل بلد و التي لم يكن بالضروره أن تكون من المعايير الموجوده بالمعايير الدوليه أو الامريكيه مما يمكن من تطبيق هذه المعايير في بلدانها.

○ معايير المحاسبه أنطلقت من دراسة الاطار المفاهيمي المحاسبى و ما هي القواعد و المبادئ و الفرضيات التي تستند اليها المعايير

(2) **المزايا :** المدخل السلطوي أخذ بالاعتبار كل من المحاسبه كما هي عليه (المقبوله قبولاً عاماً) و كذلك ما يجب أن تكون عليه المحاسبه فدمج بينهم. حيث قامت الهيئات المسؤوله عن المحاسبه بدراسة التطبيقات ورأوا ما يجب أن تكون عليه المحاسبه و من خلال سلطتهم أصبح كل ما أستجد على ما هو مطبق مقبولاً قبولاً عاماً.

المدخل السلطوي



(3) أمثله : مثال على ذلك : المحاسبه كما يجب أن تكون مبادئ مأخوذه من المدخل العملي

من التطبيق تم التوصل الى الكلفه التاريخيه (أخذت من التطبيق / مدخل عملي) أبقى المدخل السلطوي عليه.
 مبادئ أستخدمت المدخل السلطوي

الهدف : هو عكس الواقعه الاقتصاديه في المعايير المحاسبية (التضخم)
 المبادئ : التكلفه الحاليه

التطبيق : معيار التضخم الذي يقوم على مبدأ التكلفة الحاليه (أعطى الحق للشركات في إعادة تقييم أصولها بالتقييم العادله و لكن لم يجبرها على ذلك)

مثال :

هنالك معيار أمريكي رقم 19 الخاص بشركات التنقيب عن النفط الذي يقضي بما يلي:

البئر الذي يوجد به نطف = > تكلفة التقيب الخاصه به يتم رسملتها (هذا مطبق أصلا - عملي)
 البئر الذي لا يوجد به نطف = > تكلفة التقيب الخاصه به تعتبر مصروف (مبدأ جديد - ما يجب أن تكون عليه)
 فهنا نجد أن ما كانت عليه المحاسبه = > رسمة التكاليف الخاصه بالتقيب عن كل الأبار
 ما يجب أن تكون عليه المحاسبه = > رسمة التكاليف الخاصه في الأبار التي بها نطف فقط
 ولأن هنالك شركات تنقيب صغيره مركزها المالي ضعيف ولا تتحمل تحمل خساره إذا أتمدت على هذا المعيار و عليه
 تم الغاء المعيار و أصبح على الشركه أن تختار بين الطريقتين ما يناسبها.
 مثال :

تقييم الاصول

لغاية 1994 كانت تطبق في أمريكا القيمه السوقيه أو الكلفه أيهما أقل في تقييم أستثمارات الاسهم
 جاء معيار 115 الامريكي : إذا كان الاستثمار بالاسهم للمضاربه بتقييم بالسوق ربحا أو خساره وفي ذلك خروج سلطوي
 على التطبيق (العملي)
 المعيار الدولي (39)
 الاستثمار بالاسهم يصنف ضمن 4 أنواع منها :-

1 الاستثمار لاغراض المتاجره For Sale 0% - 20% تطبق القيمه العادله رغم أنها غير

محققه و ترحل الارباح أو الخسائر الى قائمة الدخل

2 القابله للبيع available for sale (الشراء على أمل السيطرة) 0% - 20% التقييم يكون

بالقيم العادله و المكاسب أو الخسائر غير المتحققه ترحل لحقوق الملكيه (لا تؤثر على الربح)

1. المدخل السلطوي هو المدخل السائد اليوم حيث أن المدخل العملي لا يمكن الاعتماد عليه و عليه فأن المدخل العملي
 هو جزء من المدخل السلطوي

المدخل الداعمه وجدت لعدم قدرة المدخل النظرية و الغير نظريه على الوصول للنظرية المحاسبية فجأت هذه المدخل لدعمها

- هي مدخل تدعم أحد المدخل التقليديه الرئيسييه والمدخل غير النظرية فهي تعزز المدخل الاخرى و لا تصنع نظريه
 - لا يمكن عمل نظريه بأستخدام مدخل واحد فالنظرية تتطلب تداخل أكثر من مدخل للوصول اليها
 - المدخل الداعمه المطلوبه :
- | | |
|---------------------|---|
| 1. المدخل الاخلاقي | يدعم المخل العملي |
| 2. الدخل الاجتماعي | مرتبط بالمدخل الاخلاقي |
| 3. المدخل الاقتصادي | يدعم المدخل السلطوي |
| 4. مدخل الحدث | |
| 5. المدخل التبوئي | يدعم للمدخل الاستقرائي و قد يكون جزءا منه |

المدخل الاخلاقي Ethical Approach (مدخل نظري / داعم)

1) الفكرة -- يعتمد على الاجابه على السؤال التالي :

- ما هو الشئ الصحيح الذي يجب على المحاسب عمله ؟ و هل القوائم معبره عن الوضع الحقيقي للمنشأه ؟
 حيث يرى أصحاب هذا المنهج أن النظرية المحاسبية يجب أن تحتوي على الجانب الاخلاقي و أن تتصف
 بالصفات التاليه :

1. العدالة Justice (بمعنى المساواه بين المستخدمين للقوائم الماليه)

أي أن القوائم الماليه غير موجهه لجهه معينه من المستخدمين. حيث أنه يجب أن يراعى كل المستخدمين على
 التساوي . أي عدم التحيز لجهه معينه من المستخدمين (مستثمرين و دائنين) أو أطراف أخرى

2. الصدق Truth

خالیه من التزييف و التحريف و الاخطاء المقصوده و الغير مقصوده و هي تمثل حقيقه ما حصل (أي أن كل
 ما حدث مسجل و أن كل ما هو مسجل حدث بالفعل)

3. عادله Fairness (بمعنى عدالة القوائم الماليه بمضمونها و عرضها)

أن المدقق عند أعداده تقريره يذكر أن " أن القوائم الماليه تتصف بالعداله (Fair) و قد تم أعدادها وفقا للمعايير المحاسبية المتفق عليها "

المدقق يستخدم Fair

بريطانيا تستخدم True and Fair

أمريكا تستخدم Fairly Presented (الاصح لانه في الحياه لا يوجد True)

فالقوائم الماليه يتم أعدادها وفقا للمعايير المحاسبية المتفق عليها. فكل فقره في الميزانيه تم احتسابها و أظهرها وفق المعايير + استخدام أحسن طرق التقديرات

و عليه فإن عدالة القوائم الماليه تعني : (خصائص / مواصفات القوائم العادله)

1. تم تطبيق المعايير المحاسبية

- الاصول الثابته الملموسه
- الاصول الثابته الغير ملموسه
- الاصول الثابته بضاعه
- الاصول الثابته مدينون
- وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16
- وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38
- وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2
- وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39

2. الاستمراريه **Going Concern**

في حالة عدم الاستمرار تخرج الشركه من مبدأ الكلفه التاريخيه و تعتمد قيمة التصفيه و تفصح بأنها غير مستمره حتى لا يتم التداول بها في السوق للشركه الايله للتصفيه

3. أساس الاستحقاق **Accrual Basis**

تعترف بالايرادات و المصروفات كما حدثت بغض النظر عن الحركه النقديه لهذه العمليات (الدفع و القبض)

4. الثبات بالعرض **Consistency**

معيار رقم 1 دولي يسمح بعدة طرق للعرض و هنا المقصود ثبات طريقة العرض

5. الاهميه و الجمع **Materiality and Aggregation**

العنصر الذي يوضع بالقوائم الماليه هي العناصر التي تؤثر على قرار المستخدم . لا يعرض في الميزانيه العناصر (سواء كان وصفها مهم أو غير مهم) ما دام لا يؤثر على قرار المستخدم
الجمع هنا تعني : جمع الاصول التماثله في بند واحد

6. التقاص **Offsetting**

لا يسمح في القوائم الماليه التقاص بين المصروفات و الايرادات أو الاصول و الخصوم

7. المقارنه **Comparability**

أن تكون القوائم الماليه قابله للمقارنه بين السنوات لنفس الشركه و كذلك للمقارنه مع الشركه الاخرى في نفس مجال النشاط

(2) الامثله :

- ليس من الاخلاق أن تظهر المنشأه بأنها أغنى مما هي عليه و من هنا جاء مبدأ الحيطة و الحذر
- ظهرت قاعدة الكلفه أو السوق أيهما أقل من مبدأ أخلاقي لعدم المغالاه بالارباح و المركز المالي
- المصداقيه لها علاقه بالموثوقيه و حتى تكون المعلومه موثوقه يجب أن لا تكون منحاظه .
- أن هذا المدخل يدعم المدخل العملي

المدخل الاجتماعي Sociological Approach (مدخل نظري / داعم)

(1) الفكره

- ينظر الى الفرضيات و المبادئ و المعايير المحاسبية من منظار أثرها الاجتماعي (على المجتمع)
- أن المدخل الاجتماعي له علاقه بالمدخل الاخلاقي الذي ينظر الى الفرضيات و المبادئ و المعايير المحاسبية من أثرها الاجتماعي على المجتمع حيث أنه من المدخل الاخلاقي عدم أظهر الربح أكثر من اللازم و العدل و العداله تؤدي الى النتائج الصحيحه في الاستغلال الامثل للطاقت البشرية و الماديه للمجتمع الذي بدوره يعكس على المجتمع نتيجة خروج الشركه الخاسره من السوق و أنتقال المساهمين الذين هم من المجتمع الى دعم الشركه الناجحه الذي يزيد أرباحهم و يزيد التشغيل للايدي العامله في المجتمع.

- كما أن المدخل الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار الضرائب المترتبة على الأرباح التي تظهرها القوائم المالية و التي تتأثر بالفرضيات و المبادئ و المعايير المحاسبية و الذي بناء عليه تؤثر على الضرائب التي تستخدم كوسيله لاعادة توزيع جزئي للدخل ينعكس على المجتمع من خلال ما تقدمه الحكومه للمجتمع من خدمات و مرافق عامه و غيره

المدخل الاقتصادي Economic Approach (مدخل نظري / داعم)

(1) الفكره

- على النظرية المحاسبية أن تأخذ بعين الاعتبار كل من
 - الواقعيه الاقتصاديه Economic Reality
 - النتيجة الاقتصاديه Economic Consequence
 الواقعيه الاقتصاديه و النتائج أو العواقب الاقتصاديه
 - عندما نحسب على أساس التكلفة التاريخيه تعتبر قيمه عادله – المبلغ المتبادل بين الطرفين و ذلك عند الشراء و بعد ذلك تعتبر كلفه تاريخيه.
 - و لعكس الواقعيه و النتيجة الاقتصاديه للمحاسبه في المجتمع الافضل هو عكس القيمه العادله (الحاليه) و التي يفضل أن تظهر بالقوائم الماليه و ليس القيمه التاريخيه
 - فالطريقه المحاسبية الافضل هي التي تأخذ بالاعتبار الواقع الاقتصادي و هنالك ثلاثة طرق لتقييم الاصول :
 - (الاصل : هو منافع اقتصاديه مستقبليه محتمله)
 - التكلفة التاريخيه (قيمة الشراء الفعليه بتاريخ الشراء)
 - الكلفه الاستبداليه (كلفة الشراء من السوق في الوقت الحالي)
 - صافي القيمه البيعيه (قيمة بيع الاصول في الوقت الحالي)

(2) أمثله :

- مبدأ التحقق يقوم على أن الاصل يبقى بقيمته التاريخيه الى أن يتحقق بيعه أو أستخدامه (الاستهلاك) و عليه فأن الاصل يبقى بقيمته التاريخيه الى أن يتحول الى أصل آخر (كالنقد مثلا في حالة البيع أو مصروف أستهلاك في حالة الاستخدام)
- فلو تم شراء أرض بمبلغ

كلفه تاريخيه	100 دينار
الكلفه الحاليه لها	120 دينار
 - أثر المدخل الاقتصادي على المحاسبه – أظهار الارض في القوائم الماليه بالقيمه الاقتصاديه الموضوعيه (أي الخروج عن الكلفه التاريخيه و أستخدام الكلفه الحاليه أو القوه الشرائيه) خاصه في حالة التضخم و في مثالنا تمثل قيمة 120 دينار
 - الصعوبات – هنالك صعوبه في تطبيق القيمه الحاليه (العادله) تعود للموثوقيه التي لا تتوفر لتقييم القيم الحاليه للاصول و بالتالي تم أستخدام التكلفة التاريخيه رغم أن نتائجها الاقتصاديه غير صحيحه و لكنها أكثر موثوقيه (ضحينا في الموضوعيه مقابل الموثوقيه) أي أن النتيجة الاقتصاديه جأت غير عادله مراعاة للواقعيه الاقتصاديه
 - هنالك معيار أمريكي رقم 19 الخاص بشركات التنقيب عن النفط الذي يقضي بما يلي:

البئر الذي يوجد به نفط = > تكلفة التنقيب الخاصه به يتم رسملتها (هذا مطبق أصلا – عملي)
 البئر الذي لا يوجد به نفط = > تكلفة التنقيب الخاصه به تعتبر مصروف (مبدأ جديد- ما يجب أن تكون عليه)
 - فهنأ نجد أن ما كانت عليه المحاسبه = > رسملة التكاليف الخاصه بالتنقيب عن كل الابار ما يجب أن تكون عليه المحاسبه = > رسملة التكاليف الخاصه في الابار التي بها نفط فقط ولأن هنالك شركات تنقيب صغيره مركزها المالي ضعيف ولا تتحمل تحمل الخساره إذا أعتمدت على هذا المعيار و عليه تم الغاء المعيار و أصبح على الشركه أن تختار بين الطريقتين ما يناسبها.
 - و هذا المثال ينطبق على المدخل السلطوي حيث أن المدخل الاقتصادي يدعم المدخل السلطوي
 - رأس مال الشركات يزداد مع الزمن لأن الحفاظ على قيمته التاريخيه يخفض من قيمته الفعليه الاقتصاديه (أي أن رأس المال يتأكل مع الزمن إذا لم يتم أستخدام القيمه الاستبداليه

▪ تم تطبيق القيمة الاستبدالية في الثمانينات في بريطانيا و أمريكا مع وجود التضخم و لكنها لم تنجح

مدخل الحدث Event Approach (مدخل نظري / داعم)

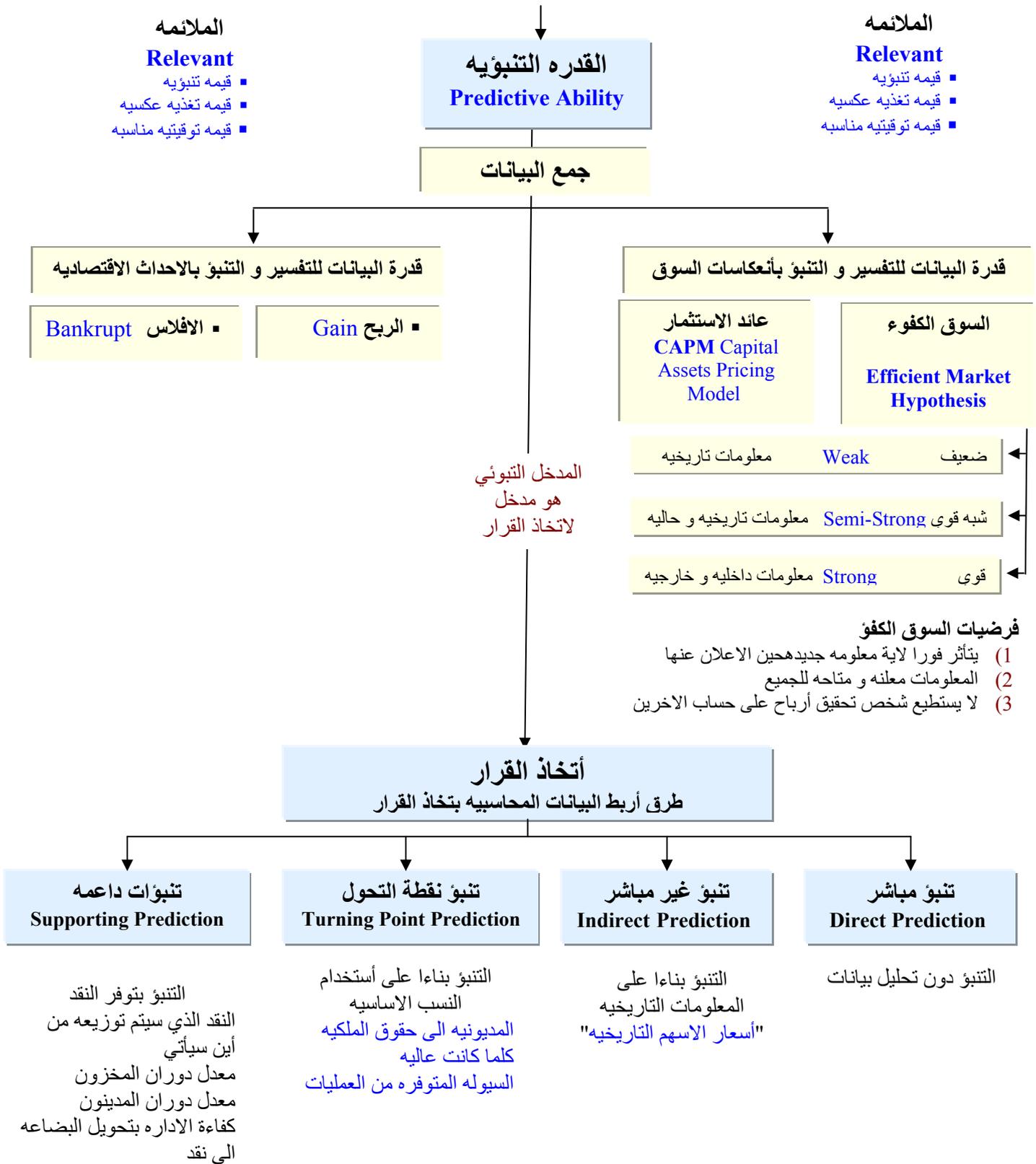
(1) الفكرة

- يقوم هذا المدخل على أن قارئ البيانات المحاسبية أمكانياته المحاسبية محدودة و عليه فأن التفصيل في القوائم المالية يسهل لقارئ البيانات استخدامها في اتخاذ قراراته من مجرد رقم إجمالي في الميزانية
- أن عدم أمكانية قارئ الميزانية من الدخول على السجلات المحاسبية للشركة يفرض على الشركة أن تعمل ميزانية مفصلة للقارئ
- أن أعطاء التفاصيل الكثيره للقارئ (المستثمر و المقرض) يعني وجود قوائم ضخمة في الميزانيات و القوائم المالية الأخرى
- أن التفاصيل التي يهتم بها القارئ (المستثمر) تهتم بالنقد Cash و الذي يأتي من خلال توزيع الأرباح و عليه فأن الأثر على المجتمع لهذا المدخل يكون بالتدفقات النقدية نتيجة الطرق المحاسبية المختلفه التي تؤثر على الأرباح و توزيعاتها و بذلك يكون هذا الأثر محصورا في :
 - الضرائب (كتدفقات نقدية)
 - عمولات المدراء (كتدفقات نقدية)

المدخل التنبؤي Predictive Approach (مدخل نظري / داعم) أهم المداخل الداعمة

- (1) هو مدخل أستقرائي يعتمد على جمع البيانات الملائمة و تفسيرها ليتنبأ بالمستقبل و كل البحوث بهذا المجال هي بحوث أيجابية توزعت ما بين الحوادث الاقتصادية (الربح و الإفلاس) و السوق و كل من دخل المدخل التنبؤي يحاول أن يثبت وجهة نظره من خلال التطبيق للنظرية.
- (2) أهمية المدخل التنبؤي تأتي من كون المحاسبه :- عبارته عن عملية تنبؤ حيث أن ما حصل تاريخيا يعتبر بمثابة تغذية عكسية Feedback Value لعملية التنبؤ و عليه فأن المعلومات المالية التاريخية و الحالية لا يمكن أن تغيير أي منها و لكن بالتنبؤ يمكن تغيير النتائج المستقبلية باتخاذ القرارات و القرارات دائما تكون مرتبطة بالمستقبل و معتمده على المعلومات التاريخية الملائمة و الموفرة بالوقت المناسب.
- (3) أهم أهداف التنبؤ تكون حول التالي :
 - هل سيأتي المستثمر نقد أم لا ؟؟؟؟
 - و ما هي المخاطر المترتبة على الاستثمار ؟؟؟
 و الإجابة على ذلك السؤال تأتي من خلال التنبؤ بالاحداث الاقتصادية (التنبؤ بالربح و الإفلاس) و التنبؤ بردود فعل السوق (التي تحدد ما سيكون عليه أسعار الاسهم)
- (4) التنبؤ لا يمكن أن يتم دون توفر بيانات و معلومات قادره على التفسير و التنبؤ و من هنا فأن المدخل التنبؤي يعتمد على جمع البيانات و التي يجب أن تكون ملائمة في مقدرتها على التفسير و التنبؤ
- (5) التنبؤ يكون مدخلا لاتخاذ القرار حيث أنه يمكن التنبؤ دون اتخاذ قرار و لكن لا يمكن أن يتخذ قرار دون تنبؤ

المدخل التنبؤي Predictive Approaches



(1) أن المدخل التنبؤي يعتمد على البيانات التي يتم جمعها من القوائم الماليه و السوق المالي و الاستبيانات و لنقوم بالاستنتاج (مدخل أستقرائي) من خلال إيجاد العلاقات فيما بين البيانات التي تم جمعها في بناء الانتاجات و التفسير للاحداث الاقتصادية و التنبؤ و هذه العلاقات التي يتم بنائها تدعى بالنودج الرياضي و الذي عاة لا يعبر بواقعيه عن وضع الشركه و عليه فأنها لا تعتبر مقبوله قبولاً عاماً القوائم الماليه تشمل :

- الميزانيات
- قوائم الدخل
- قوائم توزيع الدخل
- التدفقات النقدية

e. الملاحظات المرفقه بالقوائم الماليه في التقرير المالي (من أهم المعلومات للتفسير)

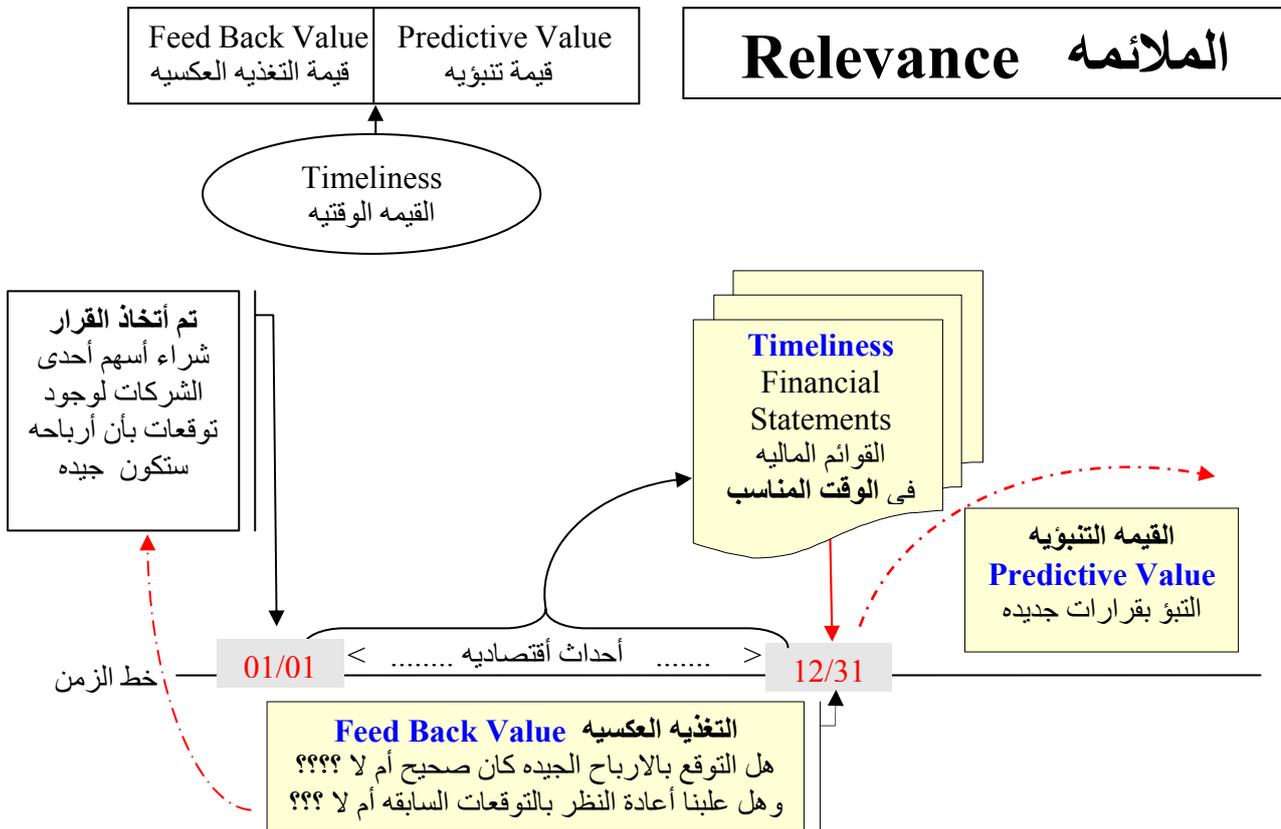
(2) المعلومات و البيانات التي يتم جمعها (من القوائم الماليه و السوق و الاستبيانات) يجب أن تكون قادره على التفسير و التنبؤ بالمستقبل بخصوص الاحداث الاقتصادية المتعلقة (بالربح Gain و الافلاس Bankruptcy) و عليه فأنها يجب أن تتصف بالملائمه

(3) الملائمه Relevance : حتى تكون المعلومات و البيانات ملائمه يجب أن توفر القيم التاليه :

(1) قيمة التغذية العكسيه Feed Back Value

(2) القيمة التنبؤيه Predictive Value

(3) القيمة الوقتيه Timeliness



(1) قدرة البيانات المحاسبية على التفسير و التنبؤ بالاحداث الاقتصادية (الربح و الافلاس)

الربحيه Gain

أذا كانت القوائم الماليه دوريه ربعيه (In term) بدلا من سنويه فهي تعطي مؤشرا أفضل على الربحيه و تبين أن استخدام النماذج في التنبؤ بالربحيه ليست أفضل من التحليل و الدراسات التي يقوم بها المدراء الماليون

الافلاس Bankruptcy

أن المحاولات ما زالت جارية للوصول الى نماذج تستخدم للتنبؤ بخصوص الافلاس للشركات و من هذه المحاولات نموذج Altman للافلاس و كذلك نموذج Beaver :

نموذج Beaver Model :

يعتمد على : التدفق النقدي كلما كانت هذه النسبة أعلى كلما زادت قدرة الشركة على سداد ديونها و كلما نقصت هذه النسبة كلما زاد عجزها عن التسديد لديونها و الافلاس

نموذج Altman Model :

X1 =	Net working capital	÷	Total assets
X2 =	Retained earning	÷	Total assets
X3 =	Earning before Interest & Taxes	÷	Total assets
X4 =	Market price of share	÷	Book Value of total liabilities
X5 =	Sales	÷	Total assets

$$Z = 0.12 X1 + 0.14 X2 + 0.33 X3 + 0.006 X4 + 0.999 X5$$

If $Z > 2.99$ then (no Bankrupted الشركة لن تقلس)

If $Z < 1.81$ then (will be Bankrupted الشركة ستفلس)

If $2.99 < Z < 1.81$ then (will be Bankrupted within 2 years الشركة ستفلس خلال سنتين)

(2) قدرة البيانات على التفسير و التنبؤ بردود فعل السوق

(1) فرضية السوق الكفؤ Efficient Market

هو سوق مثالي يصعب وجوده في الواقع قائم على توفر الافتراضات التالية :

- تأثر السوق الفوري بأية معلومة جديدة من خلال ارتفاع أو انخفاض أسعار الاسهم
- أن هذه المعلومة معلنة و متاحة للجميع Publicly available حال حدوثها
- لا يستطيع أي أحد في السوق المالي أن يكسب على حساب الآخر لتساوي كفاءة المستثمرين بتفسير المعلومة المتوفرة للكل و عليه الكل يصل الى نفس النتائج

(2) أن اختلاف الطرق المستخدمة في المعالجات المحاسبية لا تؤثر على قرار المستثمر. و ذلك لان رقم الربح المطلق لا يؤثر على سعر السهم في السوق . و مثال على ذلك :

- أستخدام FIFO في تقييم المخزون يؤدي الى ربح عالي في القوائم الماليه
- أستخدام LIFO في تقييم المخزون يؤدي الى ربح متدني في القوائم الماليه
- فلو غيرت شركة ما من طريقة FIFO الى LIFO فإن ذلك سيؤدي الى قلة أرباحها و هذا بدوره يؤدي الى تقليل الضرائب مما يعني زيادة النقد و ذلك يعني زيادة الفرص لتوزيع الأرباح على المستثمرين.
- أن قدره على توزيع الأرباح : يستدل عليها من خلال الأرباح المحتجزه و السيوله المتوفره (من العمليات التشغيليه) حيث أن وجود الأرباح المحتجزه لوحده لا يحقق قدره على توزيع الأرباح و عليه فإن التغيير في طرق المعالجة المحاسبية لا تؤثر على أسعار الاسهم بالسوق المالي

(3) أنواع السوق الكفؤ طبقا للمعلومات الميستخدمه بالسوق :

- النوع الضعيف Weak form** : المعلومات المتوفره تاريخيه فقط تستخدم لاتخاذ القرارات التي تعتمد عليها أسعار الاسهم بالسوق . حيث يتم الاعتماد على أسعار الاسهم التاريخيه للتنبؤ بالمستقبل و اتخاذ القرارات الخاصه باستثماراتهم التي بدورها تحدد أسعار الاسهم بالسوق المالي
- النوع شبه القوي Semi Strong form** : المعلومات التاريخيه و الحاليه هي المستخدمه في تحديد أسعار الاسهم بالسوق المالي (سعر السهم يعكس البيانات المحاسبية و المعلومات التاريخيه و أية مستجدات أخرى)

c. **النوع القوي Strong form** : المعلومات المعلنه و المعلومات الداخليه التي يملكها من هم داخل الشركة (الغير معلنه) و هذا النوع يصعب وجوده فعليا.

أن الأرباح التي تحققتها الشركة نتيجة توفر معلومات داخليه مثل وجود صفقات تحت الترتيب ستؤثر على سعر السهم الخاص بها فتقوم الشركة من خلال أفرادها بهذه المعلومه الخاصه بها بشراء أسهمها من السوق المالي قبل الاعلان عن هذه المعلومات على أن تبيعها بعد الاعلان فإن المعايير الامريكيه لا

تعترف بهذا الربح و عليه لا يتم ترحيله الى قائمة الدخل و أما سيعمل على زيادة رأس المال (حقوق الملكية)

○ أن علاقه طرده بين درجة المخاطره بالاستثمار و العائد على الاستثمار . و عليه فإنه كلما زادت المخاطره كلما زادت نسبة الفائده على الاستثمار

مثال : لو أن هنالك أستثمارا بشراء 10000 سهم بمبلغ 10000 دينار
و تم توزيع فائده بنسبة 5% و زاد سعر السهم بنسبة 0.1% بعد سنة فان
عائد الاستثمار = الارباح الموزعه + الارتفاع بقيمة الاسهم
 $10000 \times 5\% + 10000 \times 10\% =$
 $500 + 1000 = 1500$ دينار
معدل عائد الاستثمار = $1500 / 10000 = 15\%$

على فرض أن سعر السهم نزل بنسبة 3% فإن
عائد الاستثمار = الارباح الموزعه + الارتفاع بقيمة الاسهم
 $10000 \times 5\% - 10000 \times 3\% =$
 $500 - 300 = 200$ دينار
معدل عائد الاستثمار = $200 / 10000 = 2\%$

من هنا يتضح أن العائد على الاستثمار يعتمد على توزيعات الارباح و فروقات أسعار الاسهم و هذا يعتمد على حجم المخاطر و نسبة الفائده أو الربحيه على الاستثمار و عليه فإن أي أستثمار في أسهم يجب أن يكون العائد عليه أعلى العائد على أدونات الخزينه مثلا التي تكون المخاطر فيها قليله جدا أو سبه معدومه.

(4) طرق اتخاذ القرار (على أساس اعتمادها على مستوى التنبؤ)

أن المحاسبه تنطوي على عمليات اتخاذ قرارات و هذه القرارات تتخذ من القدره التنبويه (المعتمده على قدرة البيانات التفسيريه و التنبويه بالاحداث الاقتصادية و ردود فعل السوق) مدخلا لاتخاذ هذه القرارات

a. **تنبؤ مباشر Direct Prediction** : هي عمليه تنبويه بحته غير مستنده الى أي تحليل أو دراسات للبيانات الماليه حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في أحد الشركات لتوقعه الشخصي بأن هذه الشركه ستحقق نجاحا و سترتفع أسعار أسهمها دون أي دراسه و تحليل)

b. **تنبؤ غير مباشر Indirect Predictive** : يتم اتخاذ القرار بناء على تنبؤ معتمد على المعلومات التاريخيه

c. **تنبؤ نقطة التحول Turning point predictive** : اتخاذ القرارات بناء على التنبؤ المعتمد على البيانات المحاسبية التي تعتبر كنقطة بدايه و يتم التحول الى العلاقات الرئيسييه (النسب الاساسيه)

- نسبة الديون الى حقوق الملكية = < (دوران المديونييه) كلما زادت نقصت القدره على توزيع الارباح و كلما نقصت القدره على توزيع الارباح قل سعر السهم
- نسبة الربح الى المبيعات (هامش الربح) = < حيث أنه كلما زادت كلما زادت قدرة الشركه على تحقيق الربح

d. **تنبؤات داعمه Supporting predictive** : القرارات المتخذة بناء على التنبؤ المعتمد على تحاليل اضافيه للتنبؤ بالارباح المحتجزه و وجود النقد و توفره لتوزيع الارباح

- معدل دوران البضاعه $\text{Cost of goods sold} / \text{Av. Of Inventory}$
- معدل دوران المديونييه
- أن معدل دوران البضاعه + معدل دوران المديونييه يؤثران في قدرة الشركه على توزيع الارباح حيث أنه :

1. لا يتم بيع أصول الشركه

2. لا يتم زيادة رأس المال

3. يتم توزيع الارباح من النقد المحصل من المديونين (العملاء) نتيجة ممارسة الشركه لنشاطاتها التشغيليه.

Accounting Theories

النظريات المحاسبية

(1) النظرية المعيارية Normative Theory

- تعتمد على المدخل الاستنباطي فهي تضع الاهداف ثم تستخرج منها الفرضيات و المبادئ و من ثم التطبيق العملي لذلك فهي تبدأ من العام الى الخاص
- لا تحتوي النظرية على دراسات ميدانية فهي أستنباطية و تمثل وجهة نظر اصحابها و لا يوجد تطبيق يؤكدها
- النظرية تهتم بما يجب أن تكون عليه المحاسبه بغض النظر عن إمكانية التطبيق
- تعتبر هذه النظرية أن القوائم الماليه التي تبني على الكلفه التاريخيه غير صحيحه
- الحاجه الى هذه النظرية (النظرية المعيارية) تظهر في حالة وجود التضخم فبعد الحرب العالميه الاولى 1920 – 1921 أدى التضخم الى طلب كل من بريطانيا و العالم من الالمانيين أن يعملوا على محاسبه التضخم لما كانت تعانيه من تضخم أنعكس أثره على القوائم الماليه بأظهار زياده كبيره بالارباح و المركز المالي.
- طرق المحاسبه على الاصول يمكن أن يتم بأستخدام:

- عدد الدنانير (التاريخيه)
 - القيمه الحاليه / القوه الشرائيه للاصول (1 صافي القيمه البيعيه (2 القيمه الاستبداليه (الشراء)
 - الطاقه الانتاجيه للاصول
- التوضيح :

	عدد الدنانير	الايراد
الايراد	12	12
الكلفه	10	يوم الشراء
الربح	02	
	01	

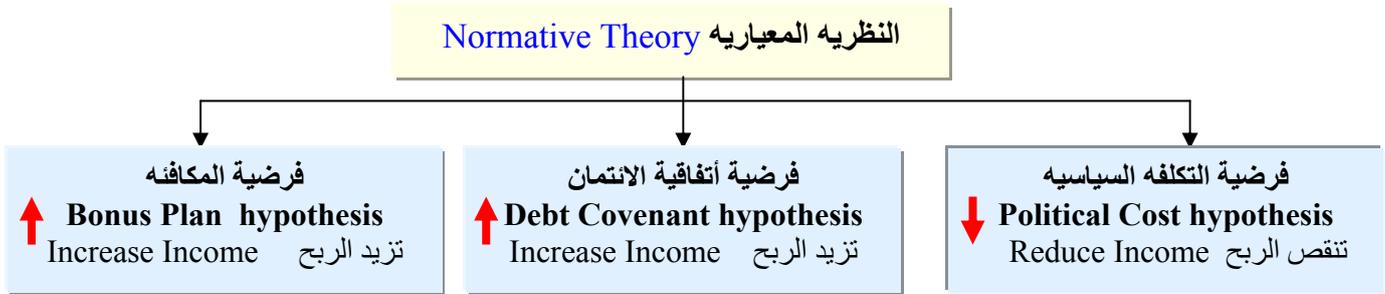
الطاقه الانتاجيه

هنا يكون التركيز على الاصول و ليس على القوه الشرائيه حيث أن الاصول تمثل الطاقه الانتاجيه . فإذا كانت مبلغ ال 100 دينار يشتري 3 وحدات أصول تكون النتيجه المحافظه على رأس المال و اما ما يزيد أو ينقص عن 100 ا (2) دينار يعتبر ربح أو خساره

01 / 01
الاصول
10 وحدات

12 / 31
الاصول
7 وحدات + 100 دسنار

- تبني على المدخل الاستقرائي حيث يتم أخذ مشاهدات يتم الوصول الى الاستنتاجات منها و تعمم فهي تبدأ من الخاص الى العام
- المدخل الاستقرائي يعتمد على البحوث الايجابية Positive Researches و بالتالي يزيد الثقة بالاستنتاج و طريقة التنبؤ
- تحتوي النظرية الايجابية على المدخل التنبؤي
- النظرية الايجابية تأخذ المحاسبه على ما هي عليه و تقوم بالبحوث لتحسين الواقع المحاسبي
- هنالك 3 فرضيات تعتمد عليها النظرية الايجابية و هي :



- **فرضية المكافئه Bonus Plan Hypotheses**
تقوم على مفهوم إن الاداره و المالكون هم عقلانيون " يعرفون مصلحتهم " لتخرج من ذلك فرضية المكافئه حيث يعطي المالكون مكافئه على صافي الربح بنسبه معينه الى الاداره . و عليه تلجأ الاداره الى
 - تقليل المصاريف (تحويل المصاريف الحاليه الى الفترات اللاحقه)
 - زيادة الارباح (الاعتراف بالايرادات المستقبليه في الفتره الحاليه)
 - تعظيم الارباح من خلال التحول بتقييم المخزون من LIFO الى FIFO
- **فرضية أتفاقيه الائتمان The Debt Covenant Hypotheses**
أن نسبة المديونييه و التي تساوي : (الالتزامات ÷ حقوق المكيه) إذا ما وصلت الى نسبه معينه فأنها قد تؤدي الى الافلاس القانوني للشركه و عليه تلجأ الاداره الى أتباع الطرق المحاسبية لحماية الشركه من الافلاس من خلال :
 - تضخيم أرباح العام الحالي مما يزيد من الارباح المحتجزه و بالتالي زيادة حقوق المكيه . و يكون ذلك من خلال
 - أتباع FIFO بدلا من LIFO في تقييم المخزون
 - **®** رسملة بعض المصاريف و بالتالي يقل المصروف و يزيد الربح
 - تخفيض قيمة الالتزامات من خلال تسديدها أو تحويل الدائنين الى مساهمين
 - زيادة أستثمارات المساهمين

® رسملة بعض الحسابات للتحكم بالمصاريف

- تستطيع الشركه أبرام عقود الايجار وفق شروط معينه كأن تقود عقود ايجار تشغيليه أو عقود ايجار تمويلييه . و هذه الشروط تتعكس المصاريف و التي بدورها تؤثر على الارباح للشركه .
1. **عقد الايجار التشغيلي** : يكون مصروف الايجار ثابت على مدار سنوات الاستئجار و يكون القيد كالتالي :

100000	من ح/ مصروف الايجار
100000	الى ح/ النقديه
 2. **عقد الايجار التمويلي** : هنا يتم تسجيل المبنى المستأجر كأنه أصل فالشركه تملك الأصل و سيطرت عليه و يكون قسط الايجار سداد للالتزامات كما يجب أن يخضع الأصل الى الاستهلاك و هنا تكون مصاريف الفائده التي سوف تدفع على الالتزام بالاضافه الى مصاريف الاستهلاك أعلى من المصروف التشغيلي في السنوات الاولى و أقل من المصروف التشغيلي في السنوات الاخير و يكون مصروف الايجار ثابت على مدار سنوات الاستئجار

المثال التالي يوضح أثر تغيير السياسات على النتائج المحاسبية للفترات المحاسبية

اتباع سياسة الايجار التشغيلي أو سياسة الايجار التمويلي و أثرها على التقارير الماليه

مثال : أله قيمتها السوقيه 100,000 دينار تستهلك على 5 سنوات العائد الاستثماري للمستثمر = 10% على الاله و عليه فأن القيمة الايجاريه السنويه 26380 دينار .

1					2					
100,000 قيمة الاله الاستهلاك على 5 سنوات الفائده 10% الدفعه السنويه 26,380					الايجار التشغيلي مصاريف	م. فائده	التزام ايجار تمويلي	استهلاك	اجمالي مصاريف	اجمالي المدفوع
السنة	قيمة الاصل	القسط السنوي	الفائده	من الاصل						
1	100,000	26,380	10,000	16,380	26,380	10,000	16,380	20,000	30,000	26,380
2	83,620	26,380	8,362	18,018	26,380	8,362	18,018	20,000	28,362	26,380
3	65,602	26,380	6,560	19,820	26,380	6,560	19,820	20,000	26,560	26,380
4	45,783	26,380	4,578	21,802	26,380	4,578	21,802	20,000	24,578	26,380
5	23,981	26,380	2,398	23,982	26,380	2,398	23,982	20,000	22,398	26,380
Total	0	131,899	31,899	100,000	131,899	31,899	100,000	100,000	131,899	131,899

فيما يلي المعالجه المحاسبية المقارنه لعقد الايجار التويلي و عقد الايجار التشغيلي

ايجار التشغيلي	ايجار التمويلي	سنه
26380 من ح/ مصاريف الايجار الى ح/ التقديه 26380	100000 من ح/ أصل مستأجر الى ح/ التزام ايجار تمويلي 100000 من مذكورين ح/ التزام ايجار تمويلي 16380 ح/ مصاريف الفائده 10000 الى ح/ التقديه 26380 20000 من ح/ الاستهلاك الى ح/ مجمع أستهلاك 20000 المحمل على قائمة الدخل = 30000 دينار	1
26380 من ح/ مصاريف الايجار الى ح/ التقديه 26380	من مذكورين ح/ التزام ايجار تمويلي 18018 ح/ مصاريف الفائده 8362 الى ح/ التقديه 26380 20000 من ح/ الاستهلاك الى ح/ مجمع أستهلاك 20000 المحمل على قائمة الدخل = 28362 دينار	2
26380 من ح/ مصاريف الايجار الى ح/ التقديه 26380	من مذكورين ح/ التزام ايجار تمويلي 19820 ح/ مصاريف الفائده 6560 الى ح/ التقديه 26380 20000 من ح/ الاستهلاك الى ح/ مجمع أستهلاك 20000 المحمل على قائمة الدخل = 26560 دينار	3
26380 من ح/ مصاريف الايجار الى ح/ التقديه 26380	من مذكورين ح/ التزام ايجار تمويلي 21802 ح/ مصاريف الفائده 4578 الى ح/ التقديه 26380 20000 من ح/ الاستهلاك الى ح/ مجمع أستهلاك 20000 المحمل على قائمة الدخل = 24578 دينار	4
المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار	المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار	

من ح/ مصاريف الايجار 26380 الى ح/ النقدية 26380	من مذكورين ح/ التزام أيجار تمويلي 23682 ح/ مصاريف الفائده 2398 الى ح/ النقدية 26380 من ح/ الاستهلاك 20000 الى ح/ مجمع أستهلاك 20000	5
المحمل على قائمة الدخل = 26380 دينار	المحمل على قائمة الدخل = 22398 دينار	

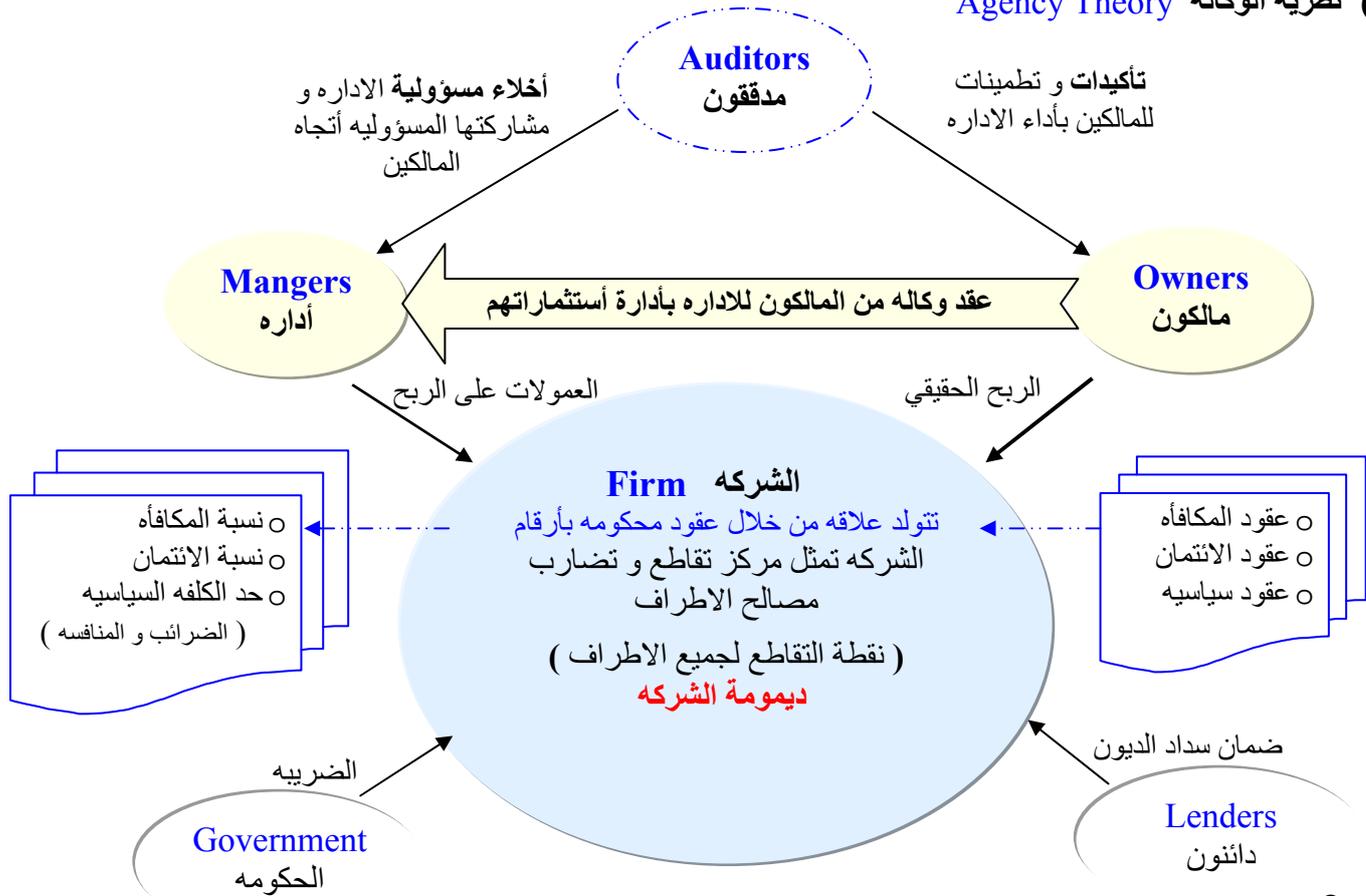
نلاحظ أم مصروف الفائده + مصروف الاستهلاك في الايجاتر التمويلي أعلى من المصروف التشغيلي (الايجار السنوي) في السنوات الاولى و أقل من المصروف التشغيلي في السنوات الاخير

■ فرضية التكلفة السياسيـة The Political Hypotheses

تقوم هذه الفرضية على مفهوم أنه في حال تحقيق الشركة لارباح أعلى فإن ذلك يرتب على الشركة كلفه سياسيـة تتمثله في الدخول في الشرائح الضريبية مما يعني زياده الضرائب الحكوميه المتحققه على الشركة كما أن نجاح الشركة بتحقيق الارباح العاليه سيستقطب منافسين لها في مجال عملها و بالتالي فإن الشركة لن تستطيع المحافظه على الارباح العاليه في السنوات اللاحقه بظل وجود المنافسين الجدد و

و عليه فإن الشركة تتبع السياسات و الطرق المحاسبية التي تقلل الارباح الى الحد الذي لا يوصلها للوصول الى شريحة الربح التي تدخلها في شريحة الارباح المنافسه و الشرائح الضريبية الاعلى .

3) نظريه الوكاله Agency Theory



- هذه النظرية جاءت من خلال البحوث و الدراسات المحاسبية و من النظرية الايجابية و هي تعنى على نفس الفرضيات التي تعمل عليها النظرية الايجابية
- مفهوم نظرية الوكاله تقوم على أن هنالك علاقة بين المالكون و الاداره تقوم على فكرة أن المالكون لعدم أهليتهم أو تفرغهم يقومون بتوكيل الاداره بأدارة أموالهم (أستثماراتهم) بموجب عقد صريح ضمني يقوم الوكيل (الاداره) بموجبه بأنشطة إدارة المنشأه و اتخاذ القرارات . و يضمن هذا العقد حقوق كل من الطرفين الكيل (الاداره) و الموكل (المالكين) و يكون هذا العقد محدد بأرقام مثل :
 - تحدد مكافأة الاداره بنسبه محده من الارباح
 - أن لاتزيد الديون الى حقوق الملكيه عن نسبه محده
- نظرية الوكاله هي عملية تعاقدية بين أطراف متصله بالشركه هنالك علاقة وكاله بين المالكون و الاداره بخصوص إدارة الشركه
- هنالك 3 فرضيات تعتمد عليها نظرية الوكاله و هي :
 - هنالك تضارب مصالح بين الاداره و المالكون
 - إن الاداره و المالكون هم عقلانيون " يعرفون مصالحتهم " لتخرج من ذلك فرضية المكافأه حيث يعطي المالكون مكافأه على صافي الربح بنسبه معينه الى الاداره . و عليه ينشأ تضارب مصالح بينهما :
 - a. الاداره : تسعى لتعظيم صافي الربح للشركه للحصول على مكافأه أعلى و ذلك من خلال :
 - تقليل المصاريف (تحويل المصاريف الحاليه الى الفترات اللاحقه)
 - زيادة الارباح (الاعتراف بالايرادات المستقبلية في الفتره الحاليه)
 - تعظيم الارباح من خلال التحول بتقييم المخزون من LIFO الى FIFO
 - b. المالكون : يسعون للوصول الى صافي الربح الحقيقي للشركه
 - المدققون الخارجيون ليقدموا تأكيدات حول فعالية نظام الرقابه الداخلي للشركه و أن القوائم الماليه صحيحه حسب المعايير المحاسبية و أن الاداره قد عملت بكفأه و أخلاص و هذا بدوره يخلى مسؤوليه الاداره و يعطي تأكيدات للمالكين بأن أموالهم بالشركه مصانعه و تدار بشكل جيد .
 - هنالك تقاطع مصالح في أقامة الشركه و بقائها بين كل من المالك و الاداره و الدائنون و الحكومه

- هنالك تضارب مصالح بين الشركه و الحكومه بخصوص الضرائب (الشركه ليست الاداره)
هنالك مصالح تتقاطع و تتضارب و تكون الشركه هي مركز هذه المصالح

السندات القابله للتحويل Bonds Payable

هي سندات قابله للتحويل الى أسهم في رأس المال بقيمتها الاسمييه و فيما يلي مثال يوضح أختلاف معالجتها محسبياً ما بين المعايير الدوليه و المعايير الامريكيه
مثال :

عاديه	قابله للتحويل	
500	500	عدد السندات المصدرة
1000	1000	القيمه الاسمييه للسند
1.05	0.96	قيمه البيع من القيمه الاسمييه
525000	480000	الاجمالي
45000		الفرق

الميزانيه	القيد	حسب المعايير الامريكيه
الالتزامات		
سندات قابله للتحويل	500000	Bonds Payable سندات قابله للتحويل 500000
علاوة إصدار	25000	Premium Bonds / P. علاوة إصدار 25000
	525000	النقديه 5250000

الميزانيه	القيد	حسب المعايير الدوليه
الالتزامات		
سندات قابله للتحويل	500000	Bonds Payable سندات قابله للتحويل 500000
خصم إصدار	-200000	Paid in Capital مدفوع في رأس المال 45000
	480000	Discount خصم إصدار 200000
حقوق المالكه		Cash نقديه 425000
مدفوع في رأس المال	45000	

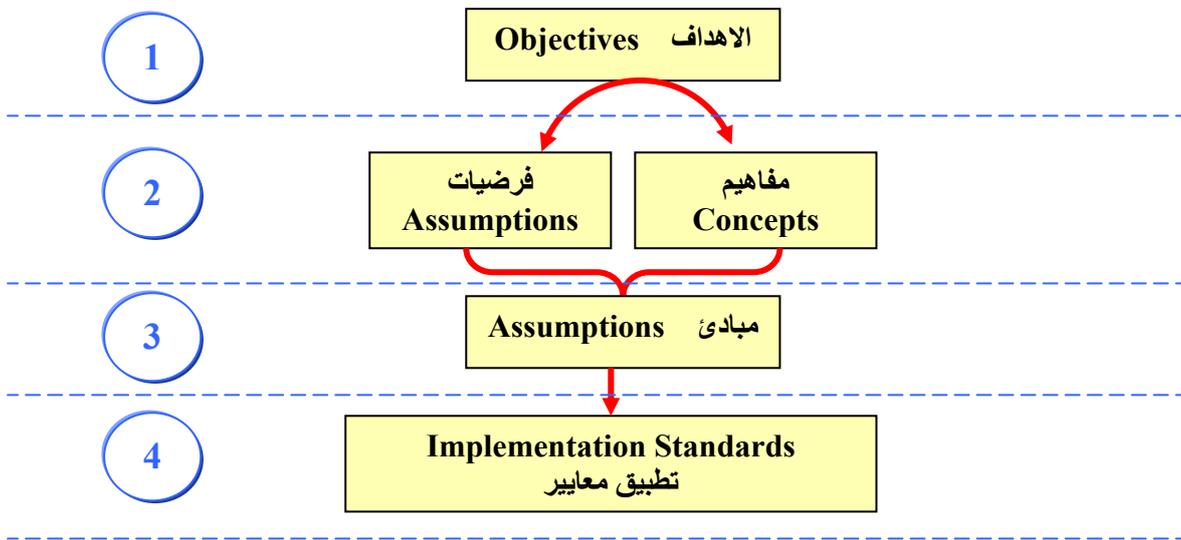
الاطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه (في الولايات المتحده الامريكيه)

Conceptual Framework

مقدمه

- النظرية المحاسبية يقصد بها المحاسبه الماليه المتعلقه بالقوائم الماليه
- كمل سبق شرحه في الفصل الاول فأن هنالك 4 مستويات للنظرية المحاسبية :

مستويات النظرية المحاسبية الاربعه



- الاهداف : هي خدمة المستثمرين و الدائنون لان النظرية تنبع من بيئه محاسبية و البيئه الامريكه هي بيئه اقتصاديه حره تعتمد على المستثمرين و الدائنون و المحاسبه عليها خدمتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثماريه هنالك مفهوم و قوانين تحمي الدائنون أولا و عليه فأن من الفرضيات المحاسبية فرضية الحيطة و الحذر التي التي تعمل على حماية الدائنين
- من الفرضيات يتم وضع المبادئ فمن فرضية الحيطة و الحذر تم وضع مبادئ السوق أو الكلفه أيهما أقل
- و التطبيق بموجب المعايير المحاسبية فأنه يتم الاعتراف بالكلفه أو السوق أيهما أقل في التطبيق المحاسبية

الاطار المفاهيمي المحاسبية (الامريكه) Conceptual Framework

يعتبر الدستور المحاسبية في العالم و هو يشكل نقطة البدايه للنظرية المحاسبية الا أن هذا الدستور المحاسبية غير مترابط الا أن المفهوم المحاسبية ضروري لوضع معايير محاسبية تلتزم بها الشركات لتحقيق أمكانية المقارنه لخدمة المستثمرين و الدائنون

من المسؤول عن المحاسبية في الولايات المتحده الامريكه ؟؟؟

هنالك تسلسل سلطوي مسؤول عن المحاسبية في الولايات المتحده الامريكه

(1) مجلس النواب الامريكه Congress هو المسؤول عن كل التشريعات المحاسبية

- في عام 1929 حصل كساد اقتصادي في الولايات المتحده الامريكه أدى الى انهيار الاسواق الماليه (البورصه) مما أضطر الحكومه للتدخل و قامت بتأسيس هيئة الاوراق الماليه SEC (Security Exchange Commission) الذي يعين من قبل الكونغرس بعد أن يتم ترشيحهم من قبل رئيس الولايات المتحده الامريكه و يكونوا مسؤولين عن المحاسبية و المعايير المحاسبية أمام الكونغرس

(2) هيئة الاوراق الماليه SEC (Security Exchange Commission)

- هيئه شبه رسميه تتألف من خمسة أعضاء يتم ترشيحهم من قبل الرئيس الامريكه و يوافق عليهم من قبل الكونغرس الامريكه
- تأسست من قبل الكونغرس عام 1933 و باشرت أعمالها عام 1934

- أعطيت صلاحية مراقبة السوق المالي و إصدار التقارير الماليه عن السوق و كذلك وضع المعايير الخاصه بالقوائم الماليه (قهي مخوله بوضع بأصدار المعايير المحاسبيه الامريكيه الا أنها لم تقم حتى تاريخه بأصدار أي معيار محاسبي)
- خولت (المعهد الامريكى لترخيص المحاسبين القانونيين - قطاع خاص) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) إصدار المعايير المحاسبيه و الاهتمام بالمحاسبه نيابة عنها
- (3) **المعهد الامريكى لترخيص المحاسبين القانونيين - قطاع خاص AICPA**
American Institute of Certified Public Accountants
 - تأسس عام 1886 و أوكلت اليه مهمة إصدار المعايير المحاسبيه و الاهتمام بالمحاسبه عام 1934 من قبل SEC و قد قام بتأسيس لجنة الاجراءات المحاسبيه Commission of Accounting Procedures CAP عام 1936
- (1) **لجنة الاجراءات المحاسبيه CAP Commission of Accounting Procedures**
 - أهتمت بالاجراءات المحاسبيه و الطرق المحاسبيه و أعداد القوائم الماليه
 - عملت من 1936 – 1959
 - أصدرت 51 نشره محاسبيه Accounting Bulletins و كانت هذه النشرات مقبوله قبولاً عاماً. الا أنها لم تهتم بالاطار المفاهيمي للنظريه المحاسبيه حيث عملت اللجنه على حل مشاكل عمل المحاسب من خلال الارشادات المتعلقة بكل مشكله على حده. و عليه لم تحاول اللجنه التطرق الى إصدار تصميم أو اطار نظري لكيفية معالجة المشاكل المحاسبيه بشكل عام.
 - عام 1959 تم الغاء لجنة الاجراءات المحاسبيه CAP و حل محلها مجلس المبادئ المحاسبيه
- APB Accounting Principles Board**
- (2) **مجلس المبادئ المحاسبيه APB Accounting Principle Board**
 - أصدر 31 رأي محاسبي ما زال يعمل بقسم منها لغاية تاريخه
 - قام بأصدار تقرير حول أسس المفاهيم و المبادئ المحاسبيه A Statement of Basic accounting Concepts & principles (ASBACP) و ذلك للوصول الى نظريه محاسبيه و الذي تم تطويره من قبل FASB .
 - عمل المجلس للفترة من 1959 – 1973
 - في نهاية الستينات و بسبب عدم وجود سلطه تضع معايير تتبعها الشركات كانت القوائم الماليه للشركات الامريكيه تنصف بالتزيف و مضلله لقرارات الممولين و المستثمرين حيث كانت تصعب المقارنه بين الشركات المختلفه مما كان له الاثر بظهور الحاجه لوجود معايير لتسهيل المقارنه. و بناء عليه صدر ما يسمى بمجلس معايير المحاسبيه الماليه Financial Accounting Standards
- FASB Board**
- (4) **مجلس معايير المحاسبيه الماليه FASB Financial Accounting Standards Board**
 - أنشئت عام 1973 و هي ما زالت تعمل حتى تاريخه
 - المسؤول الاول عن إصدار المعايير هو هيئة الاوراق الماليه SEC و المخول بالاصدار هو مجلس المعايير المحاسبيه FASB و عليه فإنه عند إصدار معيار و لا يتم قبوله من قبل الشركات يشتمل الى هيئة الاوراق الماليه FASB و مثال على ذلك " أبار النفط " حيث طلب من FASB الغاء المعيار أو إعطاء أختيار الاستخدام
 - قام FASB بأول عمل له بأيجاد اطار مفاهيمي قبل إصداره أية معايير محاسبيه و ذلك لوجود حاجه لاساس يبني عليه المعيار و الاساس كان بأصدار سبعة مفاهيم محاسبيه ماليه SFAC و التي تبني عليها المعايير المحاسبيه FASB التي يتم تطبيقها.
 - أن FASB هي سلطه أخذت بالاعتبار كل من المحاسبه كما هي عليه و مايجب أن تكون عليه المحاسبه :
 - من التطبيق تم التوصل الى الفرضيات و المبادئ مثل " التكلفة التاريخيه " و ذلك لتحقيق الموضوعيه و الموثوقيه لتكون المعلومه غير منحازه (المحاسبه كما هي عليه)
 - من الاهداف تم وضع المبادئ مثل " تقييم الاسهم المعده للبيع أو المتاجره بالقيمه العادله "
 - لقد أخذ FASB في كلا المدخلين الاستقرائي و الاستنباطي فعند صدور المعيار فإنه يتم أخضاعه للتجربه لأيجاد أفضل تطبيق محاسبي . أخذاً بالاعتبار الاثار الاجتماعيه و الاقتصاديه و مثال على ذلك " أبار

النفط " حيث تم اعتبار البئر الفارغ مصروف و ليس أصل الا أنه لاعتبارات اجتماعيه و اقتصاديه تم السماح بأعتبره أصل.

- أن FASB أتجهت لوضع أسس للمحاسبه قائمه على أهداف المحاسبه ?? Why accounting و كيفية تحقيق هذه الاهداف ??? How
- أصدر مجلس المعايير المحاسبية FASB 158 معيار لتاريخه

مستويات الاطار المفاهيمي :

(1) المستوى الاول : الاهداف Why Accounting ? Objectives

لماذا المحاسبه و تخدم من؟؟ الدائنون و المستثمرون الحاليون و المتوقعون
أن أهداف المحاسبه هي :

تقديم معلومات مفيدة في قرارات الاستثمار و الائتمان و تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و عن موارد المنشأ و الحقوق عليها و التغييرات التي تمت عليها لمستخدمي المعلومات (الدائنون و المستثمرون الحاليون و المنتظرون)

Provide Information Useful In investment & credit decisions Useful in assessing future cash flows about enterprise resources, claims to resources, and changes in them

(2) المستوى الثالث : الاعتراف و القياس Recognition and Measurement

How Implementation??

مفاهيم الاعتراف : يعني التسجيل بالدفاتر المحاسبية (أي العناصر التي تدخل في الدفاتر المحاسبية)
مفاهيم القياس : الوحدات التي يتم بها القياس وهي و الوحدات النقدية (العملة المحليه)
أي أن تحقيق الاهداف يتم من خلال الاعتراف و القياس (التسجيل) الذي يقدم الى المستخدمين و عليه فأن المفاهيم الخاصه بالاعتراف و القياس تتضمن :

▪ افتراضات Assumptions

▪ مبادئ Principles

▪ قيود Constrains (محددات)

(3) المستوى الثاني : حلقة الوصل بين المستوى الاول و الثالث

▪ حتى تصل المعلومه الى المستخدم و يتم تحقيق الاهداف نحتاج الى أدوات (عناصر محده) Elements لتوصيل المبادئ . وهذه العناصر هي حسابات تدخل قائمة الدخل أو الميزانيه يتم التعبير عنها بأرقام
▪ لكي تكون العناصر Elements التي تدخل قائمة الدخل أو الميزانيه مفيدة يجب أن تكون محسوبه بشكل صحيح و أن يكون لها خصائص نوعيه Qualitative Characteristics

ضمن هذه المستويات الثلاثة للاطار المفاهيمي المحاسبية أصدر مجلس المعايير المحاسبية FASB سبعة مفاهيم محاسبية SFAC Statement of Financial Accounting Concepts و أتمدها كأساس للاطار المفاهيمي و التي هي :

Accounting Goals and Purposes

(1) SFAC 1 : شرح فيها أهداف المحاسبه

Qualitative Characteristics

(2) SFAC2 : بين فيها الخصائص النوعيه

Financial Statements Elements

(3) SFAC3 : بين فيها عناصر القوائم الماليه

SFAC6 تم الغاءه و أستبداله بنشرة المفاهيم

Non-Profit Organizations

(4) SFAC 4 : متعلق بالنظمت غير الربحيه

(5) SFAC5 + SFAC7 : بين فيها مفاهيم الاعتراف و القياس Recognition and Measurement

SFAC 5,7

مفاهيم القياس و الاعتراف

Recognition and Measurement Concepts

Level 3

The implementation "HOW"??

محددات Constrains

(1) الكلفه / المنفعه Cost / Benefit

(2) الاهميه النسبيه Materiality

(3) ممارسات الصناعه Industry Practice

(4) التحفظ Conservatism

مبادئ Principles

(1) التكلفه التاريخيه Historical Cost

(2) الاعتراف بالايراد Revenue Recognition

(3) المقابله Matching

(4) الافصاح الكامل Full Disclosure

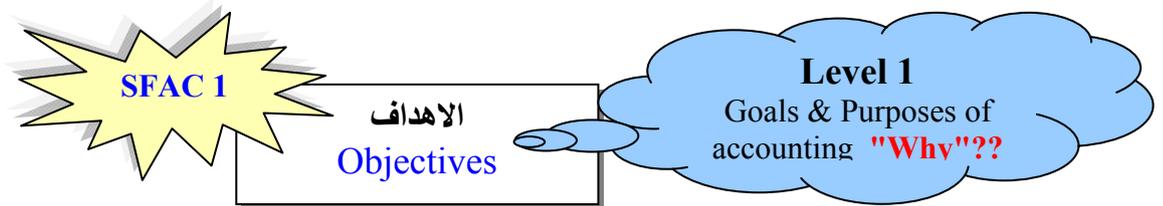
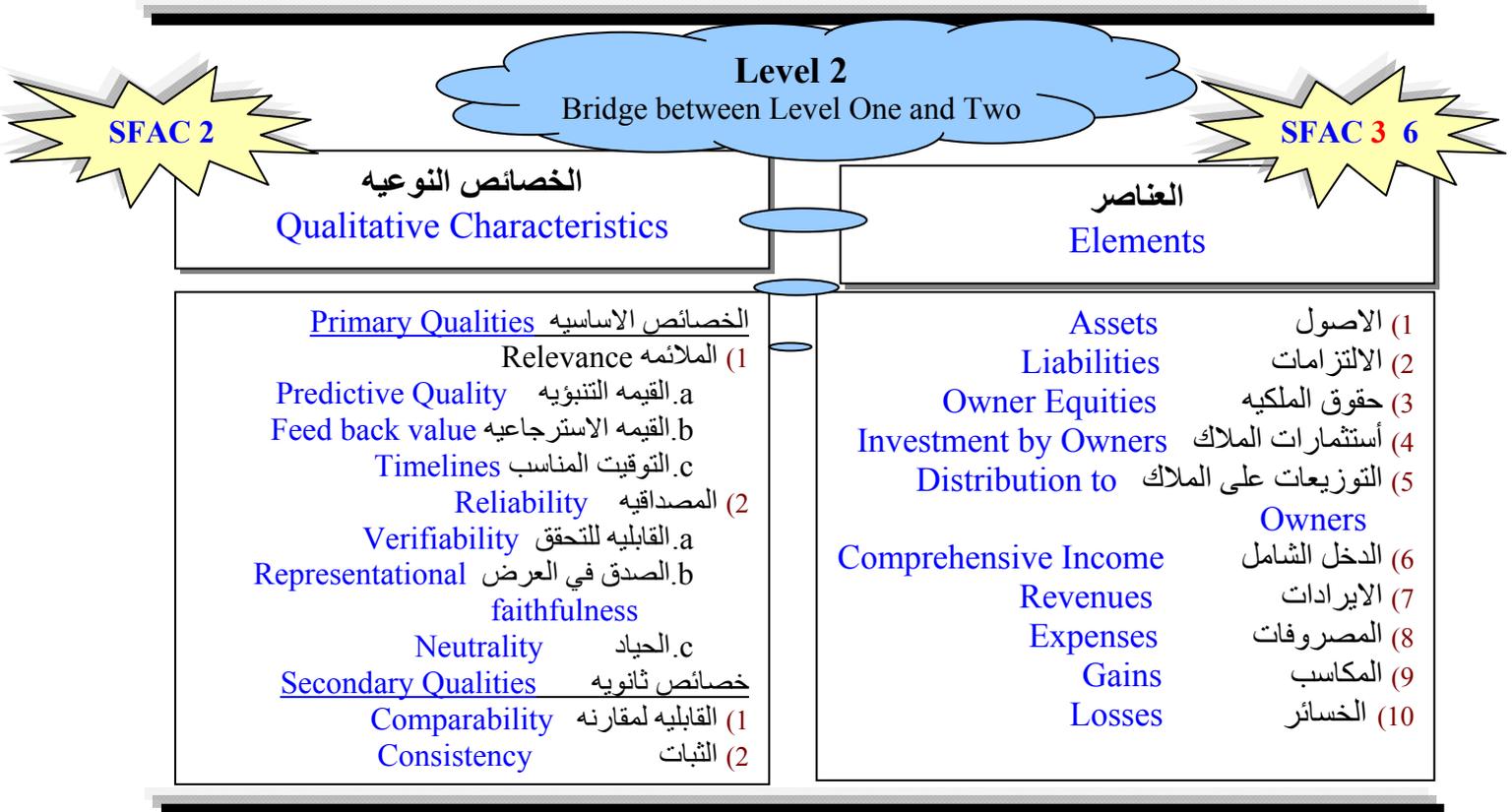
فرضيات Assumptions

(1) الوحده الاقتصاديه Economic Entity

(2) الاستمراريه Going Concern

(3) وحده النقد Monetary Unit

(4) الدوريه Periodicity



<p>Provide Information</p> <p>Useful in investment and credit designs</p> <p>Useful in assessing future cash flow</p> <p>About enterprise resources, claims to resources, and changes in them</p>	<p>تقديم معلومات</p> <p>(1) مفيده في قرارات الاستثمارات و الائتمان</p> <p>(2) مفيده في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية</p> <p>(3) عن موارد المنشأه و الحقوق عليها و التغييرات فيها</p>
---	--

الإطار المفاهيمي للمحاسبه الماليه

Conceptual Framework underlying financial accounting

الاهداف Objectives

- (1) تقديم معلومات مفيده في اتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان فالهدف الاساسي هو خدمة المستثمرين و الدائنون و بعد ذلك يأتي المستخدمين الاخرين مثل الدوله و المحللين و الاداره .. الخ) . و المحاسبه وليدة البيئه التي تعمل بها و البيئه الامريكيه هي بيئه أقتصاد حر به مستثمرون و دائنون و عليه فأن المحاسبه يجب أن تفيد البيئه التي خرجت منها أي (المستثمرون و الدائنون) . في حين أنه هنالك دول تكون البيئه فيها غير ذلك كأن تملك الدوله القطاعات الاقصاديه في البلد و عليه لا تكون هنالك حاجه الى القوائم الماليه بقدر ما هي بحاجه الى الرقابه.

(2) تقديم معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية . حيث أن المستثمر يهتم بما سيعود عليه من نقد و الوقت الذي سيحصل به على هذا النقد و النقد الذي يعود على المستثمر يكون من خلال توزيعات الارباح و كذلك الزيادة في قيمة الاسهم في السوق و عليه فإن نسبة العائد على الاستثمار تساوي :

النقد من الارباح الموزعه + الزيادة في قيمة الاسهم في السوق
النقد المستثمر

و هنا نجد أن المستثمر بحاجة للمعلومات التي تفيده لمعرفة كم سيأتي له من عائد Amount ومتى سيأتي هذا العائد Timing بالإضافة الى درجة عدم التأكد Uncertainty و الخطر الناتج عن الاستثمار Risk . فالمعلومة المفيدة مهمة للمستثمر ليستطيع أن يقدر العائد و ما هي درجة الخطر على الاستثمار ليقوم باتخاذ القرار الملائم بخصوص استثماراته.

- النظرية الايجابية تقول أن الشركة الكبيرة و الصغيرة إذا أعطت نفس العائد فأنهم يعتبروا نفس الشيء بالنسبة لقرارات المستثمر و الشركات التي تحقق الارباح و لا توزعها لا يرتفع سعر سهمها في السوق .
- المقترض يهتم بالتدفقات النقدية لانه لان توزيع الارباح يعتمد على توفر النقدية للتوزيع و ليس فقط على تحقيق الارباح

(3) تقديم معلومات مفيدة عن موارد المنشأ و التزاماتها و التغيرات التي تحصل عليها حيث أن أصول المنشأ هي حقوق لكل من (الدائون – الالتزامات) و (المالكون – حقوق الملكية) و كلما زادت نسبة الالتزامات / الاصول قلت نسبة حقوق الملكية / الاصول

العناصر (عناصر القوائم المالية) Elements

أنه بواسطة العشرة عناصر التي تظهر في المركز المالي و قائمة الدخل نحصل على معلومات تفيد في اتخاذ القرار :

(1) الاصول Assets

هي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة تم الحصول أو السيطرة عليها من قبل الشركة كنتيجة لعمليات و أحداث سابقة
Probable Future economic benefits obtained or controlled by a particular entity as a result of past transaction or event

- المنفعة الاقتصادية التي تم الحصول أو السيطرة عليها تقل منفعتها مع مرور الزمن
- منافع اقتصادية متوقعة أو محتملة (Probable) و ليست (Possible)
- Probable = تعني أن احتمال وقوع الحدث أكثر من عدم وقوعه (أكثر من 50 %)
- Possible = تعني أن احتمال وقوع الحدث من عدم وقوعه يساوي (50 %)
- مثال على احتمال الوقوع والاعتراف بالاصل هو حساب المدينون
ح/ المدينون أصل (منافع لأقتصادية مستقبلية محتملة إذا تأكد أنه ستم دفعها)
أما إذا تبين احتمال عدم إمكانية تسديدها هنا يكون (منافع اقتصادية مستقبلية غير محتملة) و عليه يتم تحويل الاصل الى مصروف
- من ح/ مصروف ديون معدومه (منافع اقتصادية مستقبلية غير محتملة)
الى ح/ مدينون (ديون مشكوك في تحصيلها)
- ليس شرط امتلاك الاصل ليعترف به كأصل في السجلات المحاسبية و إنما يمكن أن الاعتراف بالاصل في حالة السيطرة على الاصل . و كما هو متبع في الايجار التمويلي:
- من ح/ الاصل المستأجر (ضمن أصول المنشأ)
الى ح/ التزام أيجار تمويلي

(2) الالتزامات Liabilities

هي تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ظهرت من التزامات حاله للمنشأ تتضمن تحويل أصول أو تزويد خدمات لمنشآت أخرى في المستقبل كنتيجة لعمليات أو أحداث سابقة

Liabilities are probable future sacrifices of economic benefits arising from present obligations of a particular entity to transfer assets or provide services to other entities in the future as a result of past transactions or events.

- مثال : تم أستلام مبلغ 1200 دينار مقدم أنجاز خدمه

- من ح/ النقدية
الى ح/ إيرادات غير متحققه (التزام)
عند القيام بالخدمة للزبون و تحقق الايراد
من ح/ إيرادات غير متحقق
الى ح/ الايرادات
- المخصصات هي التزامات مقدره لكن المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل غير معلومه و لكنها قابله للتقدير و عليه
فأنه لتسجيل النخصص يجب أن يتوفر شرطان :
- القدره على التقدير
 - احتمال وقوعه أكبر من احتمال عدم الوقوع
- الامتله :
- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
 - قضايا المحاكم (التزامات طارئة)
 - التزامات الكفالات المقدره لتصلح منتجات ما بعد البيع في سنة البيع :
- من ح/ مصروف كفاله
الى ح/ التزام كفاله صيانه مقدره
في السنه الثانيه : (حالة و جود تصليحات)
من ح/ التزام كفاله صيانه مقدره
الى ح/ النقدية
عند أنتهاء الكفاله : الالتزام يذهب كأيراد و أغلاق ح/ التزام كفاله صيانه مقدره
من ح/ التزام كفاله صيانه مقدره
الى ح/ الايراد (أو مصروف الكفاله لتخفيض المصاريف)

(3) حقوق الملكية Owner Equity أو (صافي الاصول Net Assets)

هي الحصة المتبقية من أصول الشركه بعد طرح التزاماتها

Equity or net assets are the residual interest in the assets of an entity that remains after deducting its liabilities. In a business enterprise, the equity is the ownership interest. In a not-for-profit organization, which has no ownership interest in the same sense as a business enterprise, net assets is divided into three classes based on the presence or absence of donor-imposed restrictions—permanently restricted, temporarily restricted, and unrestricted net assets.

حقوق الملكية = الاصول – الالتزامات
صافي الاصول : هي الاصول التي مولت من قبل المالكين . و هي عباره عن الاسهم العاديه و الممتازه و علاوة الاصدار و الارباح المحتجزه

(4) أستثمارات الملاك Investment by Owners

هي عباره عن الزيادة في حقوق الملكية الناتجه عن طريق إصدار الاسهم و بيع أسهم عاديه I

من ح/ النقدية
الى ح/ أسهم عاديه

Investments by owners are increases in equity of a particular business enterprise resulting from transfers to it from other entities of something valuable to obtain or increase ownership interests (or equity) in it. Assets are most commonly received as investments by owners, but that which is received may also include services or satisfaction or conversion of liabilities of the enterprise.

(5) التوزيعات على الملاك Distribution to owners

هي التخفيض في حقوق الملكية الناتج عن التوزيعات

Distributions to owners are decreases in equity of a particular business enterprise resulting from transferring assets, rendering services, or incurring liabilities by the enterprise to owners. Distributions to owners decrease ownership interest (or equity) in an enterprise.

(6) الإيرادات Revenue

هي تدفقات داخله **Inflows** أو زيادة قيمة أصول المنشأة أو تخفيض أو تسوية التزاماتها أو مزيج من كليهما ناتجة عن توصيل أو إنتاج سلع أو تأدية خدمات أو أية نشاطات تعتبر من أنشطة المنشأة التشغيلية الرئيسية (أي أنها زياده في صافي الاصول ناتجة عن عمليات تشغيلية للمنشأة)

Revenues are inflows or other enhancements of assets of an entity or settlements of its liabilities (or a combination of both) from delivering or producing goods, rendering services, or other activities that constitute the entity's ongoing major or central operations.

(7) المصروفات Expenses

هي تدفقات خارجة **Outflows** أو استخدامات أخرى للاصول أو زياده في الالتزامات أو كليهما ناتجة عن توصيل أو إنتاج سلع أو تأدية خدمات أو أية نشاطات تعتبر من أنشطة المنشأة التشغيلية الرئيسية

Expenses are outflows or other using up of assets or incurrences of liabilities (or a combination of both) from delivering or producing goods, rendering services, or carrying out other activities that constitute the entity's ongoing major or central operations.

(أي أنها نقص في صافي الاصول ناتجة عن عمليات تشغيلية للمنشأة)

(8) المكاسب Gain

هي زياده صافي الاصول (حقوق الملكية) من عمليات خارجيه أو عرضيه للمنشأة و من كامل العمليات و الاحداث الاخرى الثانويه التي تؤثر في المنشأة باستثناء الناتجة الايرادات و استثمارات الملاك (أي أنها زياده في صافي الاصول ناتجة عن عمليات غير تشغيلية للمنشأة)

Gains are increases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity and from all other transactions and other events and circumstances affecting the entity except those that result from revenues or investments by owners.

مثال : تم بيع أصل قيمته الدفترية (التاريخيه) 10000 دينار و مجمع الاستهلاكه 3000 دينار بمبلغ 8000 دينار من المذكورين

3000	من ح/ مجمع أستهلاك
8000	من ح/ النقديه
	الى المذكورين
10000	ح/ الاصل
1000	ح/ مكاسب

(9) الخسائر Losses

هي نقص صافي الاصول (حقوق الملكية) من عمليات خارجيه أو عرضيه للمنشأة و من كامل العمليات و الاحداث الاخرى الثانويه التي تؤثر في المنشأة باستثناء الناتجة الايرادات و استثمارات الملاك (أي أنها نقص في صافي الاصول ناتجة عن عمليات غير تشغيلية للمنشأة)

Losses are decreases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity and from all other transactions and other events and circumstances affecting the entity except those that result from expenses or distributions to owners

مثال : تم بيع أصل قيمته الدفترية (التاريخيه) 10000 دينار و مجمع الاستهلاكه 3000 دينار بمبلغ 5000 دينار من المذكورين

3000	من ح/ مجمع أستهلاك
5000	من ح/ النقديه
2000	من ح/ خسائر
10000	الى ح/ الاصل

مصادر المكاسب و المخاسر :

- (1) عمليات بيع أصول تلبته
- (2) تبرعات
- (3) ظروف طارئه مثل (الكوارث الطبيعيه أو تغيير سسات حكوميه أو تأمين بعض الاصول)

10) الدخل الشامل Comprehensive Income

هو التغيير في صافي الاصول (حقوق المالكه) خلال الفتره المحاسبية من العمليات التشغيليه و العمليات الغير تشغيليه التي تحدث مع غير الملاك . فهي تتضمن كل التغيرات في صافي الاصول (حقوق المالكه) خلال الفتره المحاسبية باستثناء أستثمارات الملاك (الزيادة في رأس المال) و سحبوات الملاك (التي تتم من خلال التوزيعات)

Comprehensive income is the change in equity of a business enterprise during a period from transactions and other events and circumstances from nonowner sources. It includes all changes in equity during a period except those resulting from investments by owners and distributions to owners.

○ و عليه فأن مكونات الربح الشامل تشمل :

- (1) جميع العناصر التي تؤثر في قائمة الدخل
 - أرباح و خسائر بيع موجودات ثابتة
 - المبيعات
 - فروقات العمله
- (2) عمليات تذهب الى الميزانيه مباشره و لا تمر بقائمة الدخل :
 - فائض إعادة تقييم الاصول **Revaluation surplus** (IAS 16)
"تؤثر على حقوق المالكه و لم تحصل مع المالك و لا تمر بقائمة الدخل"
 - مكاسب و خسائر غير محققه **Unrealized holding gain** (IAS 39)
ترجمة العملات الاجنبيه

الامثله : على العمليات التي تؤثر على حقوق المالكه مباشره دون مرورها على قائمة الدخل

(1) **فائض إعادة التقييم للاصول : Revaluation surplus** (IAS 16) يحق إعادة تقييم الاصول بالقيم العادله

مثال: تم إعادة تقييم الاراضي الخاصه بالمنشأه بقيمة 16000 دينار و كانت قيمتها الدفترية 10000 دينار

6000	من ح/ الاراضي
6000	الى ح/ فائض إعادة تقييم (يذهب الى حقوق المالكه مباشره)
على فرض أنه بعد إعادة التقييم بعدة سنوات أصبحت قيمة الارض 8000 دينار و تمت إعادة التقييم من المذكورين	
2000	ح/ خسارة هبوط (يذهب الى قائمة الدخل)
6000	ح/ فائض إعادة تقييم (أغلاق رصيد حساب فائض إعادة التقييم في حقوق المالكه)
8000	الى ح/ الاراضي (تنزيل قيمة الاراضي لتعكس قيمه الحاليه)
على فرض أنه بعد إعادة التقييم بعدة سنوات أصبحت قيمة الارض 1100 دينار و تمت إعادة التقييم	
3000	من ح/ الاراضي (زيادة قيمة الاراضي لتعكس قيمه الحاليه)
	الى المذكورين
2000	ح/ أستعادة خسارة هبوط (يذهب الى قائمة الدخل)
1000	ح/ فائض إعادة تقييم (يذهب الى حقوق المالكه مباشره)

في حالة وجود أستهلاكات على الاصول التي تم إعادة تقييمها فإنه يتم احتساب مصروف الاستهلاك السنوي على رصيد الاصل في بداية السنه الماليه

مثال : على فرض أنه تم شراء أصول في بداية العام 2006 بمبلغ 1000 دينار و تم إعادة تقييمها في نهاية العام 2006 و في نهاية العام 2007 و كانت القيم العادله 1100 و 900 دينار على التوالي و كانت هذه الاصول قابله للاستهلاك و أنها تستهلك على 10 سنوات

في نهاية عام 2006 يكون الاستهلاك كالتالي
 $1000 \div 10 = 100$ دينار (أحتسب الاستهلاك على رصيد أول السنة)

في نهاية عام 2007 يكون الاستهلاك كالتالي
 $220 = 2 \times (10 \div 1100)$ دينار (الاستهلاك المتراكم الذي يجب أن يكون عليه نهاية عام 2007)
 $220 = 100 - 120$ دينار مصروف الاستهلاك للعام 2007

أما في نهاية عام 2008 فسيكون الاستهلاك كالتالي
 $270 = 3 \times (10 \div 900)$ دينار (الاستهلاك المتراكم الذي يجب أن يكون عليه نهاية عام 2008)
 $270 = 220 - 50$ دينار مصروف الاستهلاك للعام 2008

IAS 16

The Revaluation Model

- Under the revaluation model, revaluations should be carried out regularly, so that the carrying amount of an asset does not differ materially from its fair value at the balance sheet date. [IAS 16.31]
- If an item is revalued, the entire class of assets to which that asset belongs should be revalued. [IAS 16.36]
- Revalued assets are depreciated in the same way as under the cost model (see below).
- If a revaluation results in an increase in value, it should be credited to equity under the heading "revaluation surplus" unless it represents the reversal of a revaluation decrease of the same asset previously recognised as an expense, in which case it should be recognised as income. [IAS 16.39]

Designated. The first includes any financial asset that is designated on initial recognition as one to be measured at fair value with fair value changes in profit or loss

- A decrease arising as a result of a revaluation should be recognised as an expense to the extent that it exceeds any amount previously credited to the revaluation surplus relating to the same asset. [IAS 16.40]
- When a revalued asset is disposed of, any revaluation surplus may be transferred directly to retained earnings, or it may be left in equity under the heading revaluation surplus. The transfer to retained earnings should not be made through the income statement (that is, no "recycling" through profit or loss). [IAS 16.41]

(2) مكاسب و خسائر غير متحققه Unrealized holding gain

أن الاستثمارات الماليه أصبحت تصنف الى :

A. أصول ماليه للمتاجره Held for trading

هي أستثمارات ماليه تم الحصول عليها لغاية بيعها خلال فتره قصيره و تحقيق الربح هذه الاستثمارات يتم تقييمها بالقيم العادله كل نهاية سنه ماليه و تذهب أرباح و خسائر أعادة تقييم هذا النوع من الاستثمارات ماليه الى قائمة الدخل

مثال : في 1 / 10 / 2006 تم شراء أسهم ماليه بقيمة 1000 دينار للمتاجره .

1000 من ح/ أسهم (أصول ماليه متاجره)

1000 الى ح/ النقديه

في 31 / 12 / 2006 كانت قيمة هذه الاسهم في السوق 1100 دينار

100 من ح/ تعديل الى القيمه العادله (يضاف على الاصول في الايضاحات)

100 الى ح/ مكاسب و خسائر غير متحققه (الى قائمة الدخل)

B. أصول ماليه معدة للبيع Available-for-sale financial assets

هي أستثمارات ماليه تم الحصول عليها ليس لغاية المتاجره الا أنها جاهزه للبيع عند الحاجه اليها و عادة ما يكون الغايه من الحصول عليها هو بدافع السيطرةه على الشركه المستثمر فيها.
مثال: في 1 / 1 / 2006 تم شراء أسهم ماليه بقيمة 1000 دينار لغاية السيطرةه (أصول ماليه معدة للبيع)

1000 من ح/ أسهم (أصول ماليه معدة للبيع)
الى ح/ النقديه 1000

في 31 / 12 / 2006 كانت قيمة هذه الاسهم في السوق 1100 دينار
100 من ح/ تعديل الى القيمه العادله (يضاف على الاصول في الايضاحات)
100 الى ح/ مكاسب و خسائر غير متحققه (الى حقوق الماليه مباشره)
و تكون الميزانيه على النحو التالي

الميزانيه في 31 / 12 / 2006	
أصول ماليه معدة للبيع	1000
تعديل الى القيمه العادله	100
حقوق المالكه	1100
رأس المال	XXX
مكاسب و خسائر غير محققه	100
	xxx + 100

على فرض أنه في 31 / 12 / 2007 كانت قيمة هذه الاسهم في السوق 900 دينار
200 من ح/ مكاسب و خسائر غير متحققه (الى حقوق الماليه مباشره)
200 الى ح/ تعديل الى القيمه العادله (يضاف على الاصول في الايضاحات)
و تكون الميزانيه على النحو التالي

الميزانيه في 31 / 12 / 2007	
أصول ماليه معدة للبيع	1000
تعديل الى القيمه العادله	-100
حقوق المالكه	900
رأس المال	XXX
مكاسب و خسائر غير محققه	-100
	xxx - 100

- نلاحظ أن المعالجه للاصول الماليه المعده للبيع هي نفس المعالجه للاصول الماليه للمتاجره الا أنه في الاصول الماليه للمتاجره حساب المكاسب و الخسائر غير المتحققه ترحل الى قائمة الدخل أما في حالة الاصول الماليه المعده للبيع فترحل مباشره الى الميزانيه . و يكون بند من بنود حقوق المالكه
- حساب أرباح و خسائر غير محققه قد يكون دائن (في حالة الربح) أو مدين (في حالة الخساره)
- المعايير الامريكه تظهر الزياده و النقص مكاسب و خسائر غير متحققه في حقوق المالكه للاصول الماليه (سواء كانت للمتاجره أو معدة للبيع) أما المعايير الدوليه فهي في حالة المتاجره ترحلها لقائمة الدخل
- المعايير الامريكه تظهر فائض عادة التقييم بانقص و الزياده عن القيمه التاريخيه في حقوق المالكه أما المعايير الدوليه فهي تظهرها في حقوق المالكه في حالة الزياده فقط

(3) تعديل ترجمة القوائم الماليه FCTAA Foreign Currency Translation Adgustment Account

الشركه الام لها فروع في دول أخرى و تعمل بعملات مخالفه لعملة الشركه الام و على الشركه الام أعداد قوائم ماليه موحده بعملتها . و حتى يتم ذلك يتم ترجمة القوائم الماليه الخاصه بالفروع الى عملة الام . و ينتج عن عملية الترجمة فروقات تنشأ نتيجة أختلاف سعر الصرف المستخدم بالترجمه يدعى ح/ تعديلي لترجمة حسابات العمله الاجنبيه FCTAA . هذا الحساب لا يذهب الى قائمة الدخل لأنه ليس ربح أو خساره و أنما يذهب مباشره كبند مستقل في حقوق المالكه في الميزانيه .

ملاحظه : إذا كانت الشركة التابعه تسعر بعملة الدوله الام و ظهرت فروقات عمله نتيجة الترجمة للقوائم الماليه فان هذا الفرق يشكل ربح أو خساره و يذهب الى قائمة الدخل .

خلاصه الدخل الشامل Comprehensive Income

الميزانيه في 31 / 12 / xxxx	
الالتزامات	الاصول
<p>حقوق الملكيه</p> <p>رأس المال</p> <p>1 → الأرباح المحتجزه</p> <p>فائض إعادة التقييم</p> <p>2 { مكاسب و مخاسر غير محققه</p> <p>فروقات تعديل العمله الاجنبيه</p> <p>أجمالي حقوق الملكيه</p>	<p>الدخل الشامل : هو أي تغيير في حقوق الملكيه (صافي الاصول) خلال الفتره نتيجة أحداث و عمليات غير أستثمارات الملاك و التوزيعات عليهم و الذي ينشأ من :</p> <p>1 نشاط الشركة العادي (ربح أو خساره في قائمة الدخل)</p> <p>2 عمليات و أحداث لا تمر بقائمة الدخل :</p> <p>a. فائض إعادة التقييم</p> <p>b. مكاسب و خسائر غير متحققه</p> <p>c. تعديل العمله الاجنبيه (من توحيد القوائم الماليه)</p>

الخصائص و النوعيه للمعلومات المحاسبية SFAC 2

Quantitative and Characteristics of Accounting Information

أي أن المعلومه المحاسبية يجب أن تمتلك خصائص معينه لكي تكون مفيده . و عليه يجب أن تكون :

- 1 مفهومه Understandable (خصائص ثانويه)**
أن المعلومه الغير الغير مفهومه لا يوجد لها قيمه و هنا يقصد بها أن يفهم المستخدم البيانات الماليه و لمستخدم هو المستثمر أو أي شخص عادي . حيث أن فهم المستخدم للمعلومه يمكنه من الاستفاده منها في إتخاذ القرار .
أن خاصية المفهوميه هي من الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية حسب المعايير الدولييه أما المعايير الامريكيه فهي من خصائص المستخدم و ليست من الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية
- 2 الملائمه Relevance (خصائص رئيسيه)**

أي أن تكون المعلومه مناسبه و ملائمه للهدف الخاص بها و هو خدمة متخذي القرار و حتى تكون المعلومه المحاسبية ملائمه فأنها يجب أن تكون حقيقيه و تمثل الواقع الحالي فعلا و عليه يجب توفر العناصر التاليه :

- 1 قيمه التنبويه Predictive Value
- 2 قيمه استرجاعيه Feed Back Value
- 3 توقيت المناسب Timelines

و لكي تكون المعلومه المحاسبية ملائمه فأنها يجب أن تكون حقيقيه و تمثل الواقع على ما هو عليه

- 3 الاعتماديه / الموثوقيه (يعول عليها) Reliability (خصائص رئيسيه)**

لكي تكون المعلومه موثوقه و ذات مصداقيه يجب تتوفر فيها :

- 1 المصداقيه Faithful (الصدق في العرض رقما و دلالة)**
أن يتوفر في المعلومات المحاسبية الصدق في العرض أي أن كل ما هو وارد في القوائم الماليه صحيح و قد تم فعلا و أن كل العمليات التي تمت قد أدرجت Completeness في القوائم الماليه . هنا يجدر الاشاره الى أن المصداقيه تعني الوصول الى الدقه التي قد تصعب في ظل عدم التأكد Precision and Uncertainty فالقوائم الماليه تحوي العديد من التقديرات المبنيه على التوقعات مثل عمر الاصل و قيمة الخرده و الديون المشكوك بتحصيلها ... الخ

- 2 أمكانية التحقق (أو الاثبات) Verifiability**

أن هدف أمكانية التتبع هو تزويد درجة كافييه من التأكيد بأن المعلومات المحاسبية صحيحه و ذلك من خلال المستندات و تفاوت درجة أمكانية التحقق في ظل عدم التأكد Precision and Uncertainty المتعلقة بالتنبوء و التقدير التي يتضمنها العنصر المدرج في القوائم الماليه حيث أنه يصعب الاجماع على قيمة المديونيه التي يمكن تحصيلها و كذلك قيمة المخزون و تقدير الاستهلاك و قيمة الخرده للاصول

- 3 الحياد Neutral (أن لا تكون المعلومه المحاسبية منحازة لطرف من الاطراف ذات علاقته و المستخدمه للمعلومات المحاسبية)**

- الحيطه و الحذر **Precaution** (أن لا تظهر المنشأه أغنى مما هي عليه فلا تبالغ في تقييم أصولها و أرباحها)
- الجوهر يغلب على الشكل **Substance over form** (أي أن نتعامل مع جوهر العمليه و ليس مع شكلها القانوني.

مثال على تغليب الجوهر على الشكل :

عقد الايجار (التشغيلي أو التمويلي) لمخزن تستخدمه الشركه و بموجب العقد بشكله القانوني كانت القيمه الايجاريه كالتالي :

السنة الاولى	1200 دينار
السنة الثانيه	1400 دينار
السنة الثالثه	1600 دينار

أما الجوهر : فلا يوجد أختلاف في القيمه الايجاريه حيث أنه في كل السنوات حجم المخزن يكون نفسه و عليه فأن القيمه الايجاريه السنويه الجوهرية هي : $4200 \div 4 = 1400$ دينار و عليه فأن المعالجه المحاسبية تتم بالشكل التالي :

السنة الاولى	السنة الثانيه	السنة الثالثه
1400 من ح/ مصروف الايجار الى مذكورين	1400 من ح/ مصروف الايجار الى ح/ النقدية	1400 من مذكورين الى ح/ مصروف الايجار
1200 ح/ النقدية	200 ح/ الأيجار المستحق	200 ح/ الأيجار المستحق
200 ح/ الأيجار المستحق	1600 الى ح/ النقدية	1600 الى ح/ النقدية

(4) المقارنه **Comparability** (خصائص ثانويه)

- لكي تكون المعلومه مفيده يجب أن تكون قابله للمقارنه مع الشركات التي تعمل في نفس المجال و مع السموات السابقه للشركه نفسها . و الا بدون المقارنه لاصبحت رقم مجرد (غير مقارن بشئ) و عليه لا يعني شئ .
- الثبات **Consistency** في المعايير الامريكيه جاءت خاصية متضمنه في خاصية المقارنه نصاً أما في المعايير الدوليه فلم ينص عليها و أعتبرت أن المقارنه تعني ضمناً الثبات .

تضارب الملائمه و الموثوقيه **Reliability and Relevance** (الخاصيتان النوعيتان للمعلومات المحاسبية)

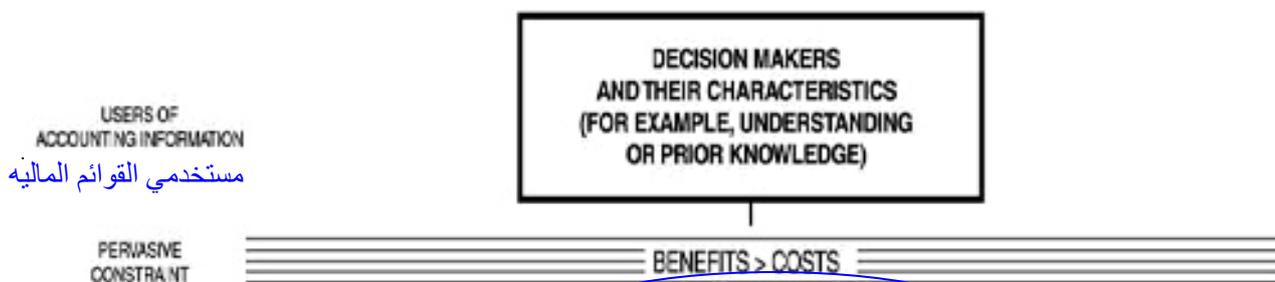
أن الملائمه تقضي بأن تكون المعلومه حقيقيه و تمثل الواقع كما هو فعلاً في الوقت الحالي و الموثوقيه تتطلب أن تكون المعلومه موثقه و يوجد ما يسند صحتها و هاتان الموصفتان تتضاربان حيث أن الملائمه تقضي بالخروج عن الموثوقيه و استخدام القيم الحاليه و التي لا تتوفر لها الموثوقيه الكافيه و التي تتوفر بالقيم التاريخيه المدعومه بالمستندات

Statement of Financial Accounting Concepts No. 2 Qualitative Characteristics of Accounting Information

May 1980

FIGURE 1

A HIERARCHY OF ACCOUNTING QUALITIES



الأعتراف و القياس Reconition and Measurment

(1) الاعتراف Recognition

هو عبارته عن تسجيل العنصر بالدفاتر و عليه فإنه ليتم الاعتراف بالعنصر يجب أن يكون من العناصر العشره التي تتضمنها القوائم الماليه و كذلك تنطبق عليه الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية السابق شرحها

(2) القياس Measurment

هو قياس العناصر بارقام من الوحدات النقدية (العملة) مثل الدينار أو الدولار ... الخ و عليه فإن عملية القياس تعتمد على :

- ماهية وحدة القياس (وهنا يجب أن تكون وحدة العملة (كالدينار أو الدولار)
- القيمة التي يظهر بها العنصر في القوائم الماليه و حسب الفقره 67 من نشرة المفاهيم المحاسبية SFAC 5 فإنه هنالك 5 أنواع قياس تستخدم في القوائم الماليه :

1. الكلفه التاريخيه (historical proceeds) **Historical cost**

2. الكلفه الجاريه **Current cost**

3. القيمة البيعية الحالية Current market value
 4. القيمة القابلة للتحقق Net realizable (settlement) value (مثل المدينون)
 5. القيمة المخصومه أو المطفأه (القيمة الحالية لتدفقات مستقبلية) Present (or discounted) value of future cash flows (مثل السندات)

أمثله على استخدام القيمة الحالية لتدفقات مستقبلية (القيمة المخصومه)

خصم / علاوة الاصدار

تصدر السندات بالقيمة الاسمية مثل أن تكون 100000 سند بفائدة 12% تدفع سنويا و عمر السند 5 سنوات و قيمته الاسمية دينار واحد . فإذا كان سعر الفائدة بالسوق يوم بيع السندات هو 12% فإن القيود تكون كالتالي :

100000 من ح/ النقدية
 100000 الى ح/ السندات
 قيد أثبات بيع السندات و تحصيل قيمها
 يعكس هذا القيد بعد خمس سنوات بتسديد قيمة السندات
 قيد الفوائد السنويه على السندات :

12000 من ح/ مصروف الفائدة

12000 الى ح/ النقدية

على فرض أنه عند إصدار السندات (بيعه) كان سعر الفائدة بالسوق هو 14% و عليه فإن السند يتم بيعه بخصم إصدار لان الفائدة عليه أقل من الفائدة بالسوق . و لانه لا أحد يكسب على حساب الاخر (السوق الكفؤ) و عليه فإنه يتم احتساب خصم الاصدار كالتالي :-

- يتم استخراج القيمة الحالية لمبلغ 100000 دينار على سعر 14% بعد خمسة سنوات و كذلك القيمة الحالية لدفعات الفوائد و البالغه (12000 دينار) على سعر 14% للخمس سنوات (كما هو موضح أدناه)
- يتم استخراج القيمة الحالية لمبلغ 100000 دينار على سعر 12% بعد خمسة سنوات و كذلك القيمة الحالية لدفعات الفوائد و البالغه (12000 دينار) على سعر 12% للخمس سنوات (كما هو موضح أدناه)

	14%		12%	
NPV for one dollar after 5 years	0.5	10,000.0	5,193.7	5,674.3
NPV for one dollar yearly for 5 years	3.4	100,000.0	343,308.1	360,477.6
			348,501.8	366,151.9

خصم الاصدار
 النقد المحصل (ثمن البيع الحقيقي)
-17,650
82,350

و عليه يكون القيد كالتالي :

من مذكورين

82350 ح/ النقدية

17650 ح/ خصم إصدار

100000 الى ح/ السندات

علاوة الاصدار تكون في الحالة العكسيه للمثال أعلاه حيث تكون نسبة الفائدة على السندات أعلى من سعر الفائدة بالسوق و عليه لو فرضنا أن سعر الفائدة على السندات كانت 14% و كان سعر الفائدة بالسوق 12% فإنه تتم المعالجه المحاسبية كالتالي :

117650 من ح/ النقدية

الى مذكورين

100000 ح/ السندات

17650 ح/ علاوة إصدار

الاوراق الماليه - أوراق الدفع Payable Notes:

عل فرض أنه تم إصدار أوراق دفع بقيمة 10000 دينار تسدد بعد سنتين و بفائدة سنويه 12% و عليه فإن جوهر الالتزام المترتب على المنشأه هو قيمة اولاق الدفع بالاضافه للفوائد التي ستترتب عليها أما شكلا فهي قيمة الكمبيالات و البالغه 10000 دينار فقط . و عليه فتتم المعالجه المحاسبية حسب القيمة الجوهرية للالتزام المتحقق على الكمبياله كما يلي :

لو كانت الفائدة الاسمية على المستندات والبالغه 10% في مثالنا السابق هي التزامات متوقعه و يمكن احتسابها حيث أن إصدار السندات يرتب التزام بالقيمة الاصلية للسندات و كذلك التزام بالفوائد التي ستترتب على القيمة الاسمية الفوائد التي ستترتب على الكمبياله = فوائد السنه الاولى + فوائد السنه الثانيه

$$10000 \times 10\% + (10000 \times 10\%) \times 10\% = 1100 + 2100 = 3200$$

و عليه فإن القيد في السنه الاولى سيكون :

من مذكورين

10000 ح/ النقدية

2100 ح/ خصم أوراق دفع

1210 الى ح/ أوراق دفع

أما في السنه الاولى فيتم تحويل ما يخص السنه الاولى من فأنده (ضمن حساب خصم أوراق دفع) الى مصرف :

1000 من ح/ مصرف الفائدة

10000 الى ح/ خصم أوراق دفع

أما في السنه الثانيه فيتم تحويل ما يخص السنه الثانيه من فأنده (ضمن حساب خصم أوراق دفع) الى مصرف :

1100 من ح/ مصرف الفائدة

11000 الى ح/ خصم أوراق دفع

مفهوم الاعتراف و القياس Recognition And Measurement

- حسب المعيارين الامريكين (SFAC 5 , 7) حيث أنه يعترف بالعنصر في حال توفر الشروط الاربعه التاليه بالعنصر :
- (1) أن يكون العنصر معرفاً (أي أن يكون مقبول في القوائم الماليه ضمن العناصر العشره السابق شرحها)
 - (2) أن يكون العنصر قابلاً للقياس (إذا لم يتمكن من قياس العنصر فإنه لا يظهر في القوائم الماليه) مثل دكاترة الجامعه هم عناصر دخل للجامعه و لكن لا يمكن قياسهم
 - (3) أن يكون العنصر موثقاً أن يسجل الرقم أو القيمة الصحيحه و الذي يكون مدعماً بالمستندات التي تبرر قيمته و وجوده
 - (4) أن يكون العنصر ملائماً أي عنصر يظهر في القوائم الماليه يجب أن يتصف بالملائمه لاغراض خدمة متخذي القرار و المعلومه الغير ملائمه لا تؤخذ بعين الاعتبار و لا تسجل في القوائم الماليه

أن مفهوم الاعتراف و القياس يضم مجموعه من الفرضيات و المبادئ و المحددات

الفرضيات Assumptions

حسب المعايير الدوليه	حسب المعايير الامريكيه
Going Concern	(1) فرضية الاستمراريه
Accrual Basic	(2) فرضية أساس الاستحقاق
	(3) فرضية الدوريه
	(4) فرضية الوحده النقديه
	(5) فرضية الوحده الاقتصاديه

1. فرضية الاستمراريه : حتى تكون المنشأ قادره على الاستمرار يجب أن تكون قادره على سداد ديونها عند الانسحاق و قادره على تحقيق أهدافها (تحقيق الربح) و عليه فإن فرضية الاستمراريه تعتمد على كل من :

a. الربحيه Profitability

b. قدرة الشركه على سداد التزاماتها عند الاستحقاق Solvency

2. فرضية الدوريه : اعتماداً على فرضية الاستمراريه و حتى يتم إمكانية تقييم نشاط الشركه دون الانتظار الى ما لا نهايه (نتيجة فرضية الاستمراريه) و الحصول على المعلومات و اتخاذ القرارات الخاصه بالاستثمار و

الضريه المستحقه فقد تم افتراض تقسيم عمر المنشأه المستمر الى فترات دوريه زمني محاسبه غالبا ما تكون سنه . و ذلك ليتم تقييم نشاط المنشأه في نهاية كل قتره محاسبه .

3. **فرضية الوحده النقديه** : هي فرضية تفترض أن وحده العمله النقديه قيمتها ثابتة ولا تتأثر بالزمن و هذه الفرضيه تكون صحيحه في حالة ثبات الاسعار و تكون خاطئه في ظل هبوط أو ارتفاع الاسعار و الحاله السائده هي

ارتفاع الاسعار مع الزمن مما يعني انخفاض قيمة وحده النقد (العمله) و يزداد وضوح خاء هذا الافتراض غي حالة التضخم حيث أن العلقه بين مستوى الاسعار و قيمة العمله هي علقه عكسيه

4. **فرضية الوحده الاقتصاديه** : هي الفرضيه المتعلقه بانظر الى الشركه و مدى علقته بالمالك حيث أن هذه

الفرضيه تفترض أن الشركه مستقله و لها ذمه ماليه منفصله و مستقله عن المالك و هذه الفرضيه تطورت من خلال 3 مفاهيم نظريه :

a. **نظرية المالكه المشتركه Propirity Theory** : أن الذي يملك صافي أصول الشركه هم حمله الاسهم العاديه فقط و عليه فأن :

الاصول = الالتزامات + حقوق المالكه

حقوق المالكه = الاصول - الالتزامات

• المالك (حمله الاسهم العاديه) هم الذين يملكون الاصول (الالتزامات هي أصول سالبه) و ليس الشركه . كما أن ملكية المالك غير معزوله عن ملكية الشركه و عليه فأنه في حالة الافلاس سوف يلاحق المالك (حمله الاسهم العاديه بأموالهم الخاصه)

• و عليه تكون قائمة الدخل كما يلي :

أيرادات

- مصروفات

= الربح التشغيلي

- مصروف الفائده

- مصروف ضريبي

- عوائد الاسهم الممتازه

XXX

الربح

{ المعايير الدوليه و المعايير
الامريكيه تتطلب فصل هذين

(المعايير الدوليه لا تستخدم مصطلح مجمل أو صافي الربح)

• و حسب هذه النظرية فأن الربح يمثل ربح الاسهم العاديه

• و مثال تطبيقي على هذه النظيه هو أنه لايجاد معدل ربح السهم فأنه يتم أستثناء الارباح الخاصه بالاسهم الممتازه

• حمله الاسهم الممتازه Preferred Stock ليس لهم حق التصويت كما أنه لهم عائد محدد (حصه ثابتة من

الارباح) في وقت توقيع العقد فهم غير مالكين في حين أن حمله الاسهم العاديه لهم حق التصويت و هم

المالكين . و اذا كانت الاسهم الممتازه قابله للاستدعاء في هذه الحاله تصبح دائنه و تصنف ضمن الالتزامات

و لا يصنفوا ضمن حقوق المالكه أما الاسهم الممتازه الغير قابله للاستدعاء فهي تصنف ضمن حقوق المالكه.

و في حالة الشركه فلهم الاوليه عن حمله الاسهم العاديه في أسترداد قيمة أسهمتهم و كذلك يأخذون الارباح

المتبته بالعقد و الخاصه بهم قبل أرباح الاسهم العاديه و فيما يلي مثال توضيحي لكيفية معالجة حسابات

الاسهم الممتازه :

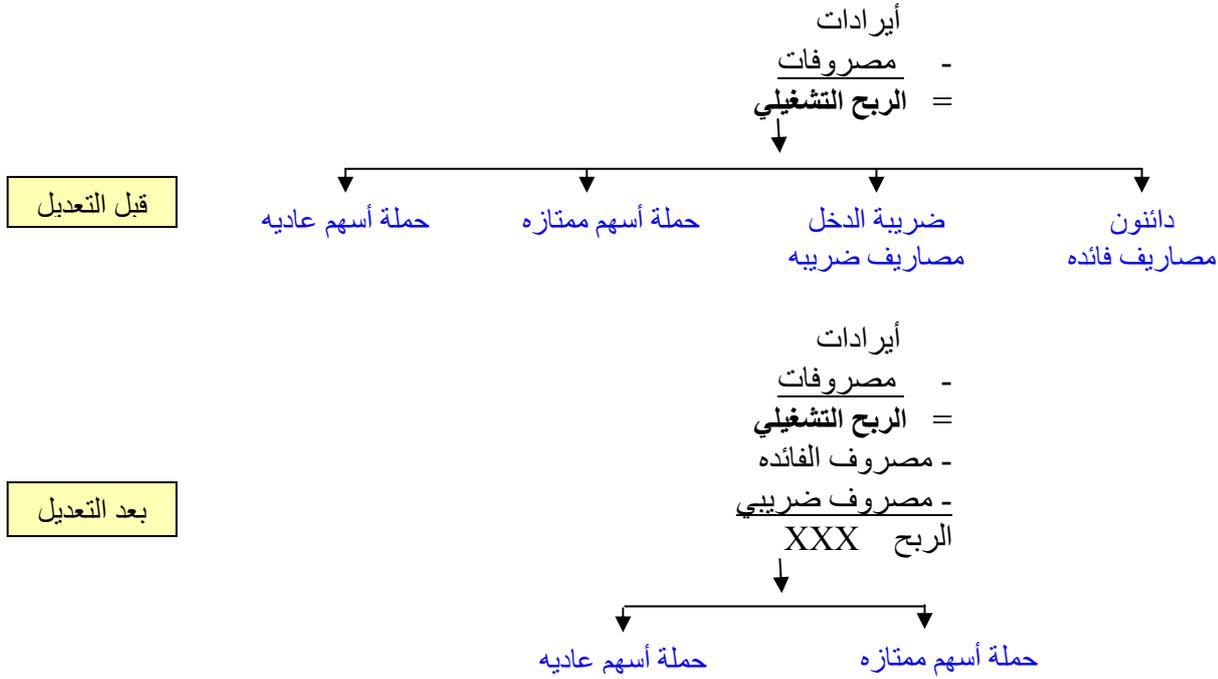
السنة الاولى	السنة الثانيه	السنة الثالثه	البيان
100000	30000	70000	أرباح موزعه
40000	40000	40000	حصه حمله الاسهم الممتازه
00000	10000-	10000	رصيد لم يتم تسديده لحمله الاسهم الممتازه
60000	00000	20000	حمله الاسهم العاديه

b. **نظرية فصل المالكه (الشخصيه المعنويه)** : استخدمت لتحسين الواقع المحاسبي و تأثرت بما قبلها

• ظهرت هذه النظرية مع ظهور الشركات المساهمه

• الذي يملك صافي أصول الشركه هي الشركه نفسها و ليس المالك و عليه فأن الاصول الخاصه بالشركه هي

حق لطرفين هم (المالكون و الدائنون) و عليه تكون قائمة الدخل كالتالي :



- في حالة أفلاس الشركه لا يتم مطالبة المالك بأمواله الخاصه و عليه فأن أكبر خساره يتحملها المالك هو ما تم أستثماره في أسهم الشركه (المسؤولييه محدوده)
- أي أن

c. نظرية الاموال Fund Theory (تتعلق بالمنشآت الغير ربحيه و المؤسسات الحكوميه)

- تتعلق بالمنشآت الغير ربحيه و المؤسسات الحكوميه
- هنالك تخصيص أموال و يتم رسم كيفية توزيع الاموال
- الاصول يكون عليها قيود. فهنالك قيود على التصرف بالاموال

المبادئ Principles

حسب المعايير الامريكيه :

- | | | |
|---|------------------------|---------------------------|
| 1 | مبدأ الكلفه التاريخيه | Historical cost principle |
| 2 | مبدأ الاعتراف بالايراد | Revenue recognition |
| 3 | مبدأ المقابله | Matching |
| 4 | مبدأ الافصاح | Full exploser |

1. مبدأ الكلفه التاريخيه :

خرج هذا المبدأ من قرضية الاستمراريه و يعني تسجيل الاصل بالكلفه التي تم بها التبادل بين الطرفين يوم الشراء و البيع (سعر الاستحواذ) و هو الكلفه الاكثر فائده لاغراض القياس و التحليل لعناصر القوائم الماليه لانه محدد و يمكن التحقق منه بموجب المستندات و الفواتير (موثوقيه) حيث يتم تسجيل الاصل بهذه التكلفه و يبقى عليها الى أن يتم تحقق البيع أو أن يخفض نقيمة الاستهلاك .

و حسب مبدأ الكلفه التاريخيه فأن الاصل قد يتم الحصول عليه بأحد الطرق التاليه :

(1) الفبمه النقديه : كسراء أرض مقابل 10000 دينار " سعر السوق بتاريخ الشراء " و يكون القيد كالتالي

10000 من ح/ الاراضي
10000 الى ح/ النقديه

(2) النقد المكافئ : كسراء أرض على أن يتم السداد بموجب كمبياله بعد سنتين 10000 دينار و فائده 10% الفائده = (110%) $2100 = 10000 \times 2^{\wedge}$

من مذكورين
ح/ الاراضي 10000
ح/ فائده أوراق دفع 2100

12100 الى ح/ أوراق الدفع
 (3) إصدار أسهم أو سندات : كبراء أرض على أن بأصدار 10000 سهم قيمته السوقية 10 دنانير و قيمته الاسمية دينار و كانت قيمة الاصل 100000 دينار

100000 من ح/ الاراضي / أو الاصل
 الى مذكورين
 10000 ح/ أسهم عادية
 90000 ح/ رسمال أضاقي مدفوع

(4) المبادله : المبادله لها شروط

○ تساوي القيم العادله للاصول المتبادله

فلو كان التبادل بين سيارتين

و كانت القيمة للعادله

فان تبادل السيارتين يضاف اليه

أي السياره

○ المبادله تعتمد على ما إذا كانت الاصول متشابهه أو متشابهه

في الاصول المتشابهه = < يتم الاعتراف بالخساره أما الربح فيعتبر ربح غير متحقق و ينقص من قيمة الاصل الجديد

في الاصول غير المتشابهه = < يتم الاعتراف بالربح أو الخساره

الربح و الخساره = < هو الفرق بين القيمة الدفترية و القيمة العادله للاصل

القيمة العادله < من القيمة الدفترية = < ربح

القيمة العادله > من القيمة الدفترية = < خساره

مثال : يبادل أصول متشابهه

قيمة الاصل الدفترية التاريخيه (شراء)

متراكم الاستهلاك

القيمة الدفترية

القيمة العادله

يتم دفع (نقدا)

قيمة المبادله

الاصلي القديم	الاصلي الجديد
150	150
15	15
135	135
160	170
10	170
170	170

هنالك ربح غير متحقق (كون الاصول متشابهه) بقيمة 25 دينار (160 - 135)

هذا الربح الغير متحقق سيتحقق مع مرور الزمن من خلال الاستهلاك المخفض على الاصل

الجديد (حيث تخفض قيمته بقيمة الربح) أو عند بيعه و تحقيق الربح و عليه يكون القيد :

من مذكورين

145 ح/ الاصل الجديد

15 ح/ أستهلاك متلاك (الاصل القديم)

الى مذكورين

150 ح/ الاصل القديم

10 ح/ النقديه

(5) المنح و الهبات غير التقديه

أن الهبات (هبات حكوميه أو مؤسسيه) التي تكون على شكل أصول مسموح بيعها أو نقديه تعالج كأيرادات

رأس المال الممنوح أما الهبات تاني جاءت على شكل أصول و لا يسمح ببيعها فأنها كانت تعالج من خلال

تسجيل هذه الاصول مقابل زيادة رأس المال الا أنه تم التعديل على ذلك و المثال التالي يوضح ذلك :

تسلمت الشركه هبات حكوميه أجهزة كمبيوتر لدعم الشركات بتطوير أعمالها و كانت قيمة الاجهزه

10.000 دينار

الطريقه التقليديه للمعالجه المحاسبيه :-

10000 من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
 10000 الى ح/ رأس المال الممنوح Contributed Capital (ضمن حقوق الملكية)
 و عليه يتم أستهلاك الاجهزه و يبقى رأس المال الممنوح

(الاعتراض على هذه الطريقة) :
 رأس المال الممنوح ليس حقا من حقوق المالكين للشركة (حيث أنهم لم يدفعوا لزيادة رأس المال و لم يتم تحقيق أرباح و حجزها ليتم زيادة حقوقهم.
 الاعتراض جعل هذه المعالجة غير مقبولة لدى البعض و عليه لا بد من وجود حل يجد قبولاً عاماً و الحل جاء بالقيد التالي : من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
 الى ح/ إيرادات غير متحققه (التزامات)
 و تم الخروج بمبدأ جديد (قديم) و تطبيقه و لقي قبولاً عاماً.
 و أصبحت المعالجة المحاسبية لهذه الاصول كأيرادات غير متحققه يتم تحققها بمرور الزمن باستهلاك هذه الاجهزه كالتالي :-

عند أستلام الاجهزه 10000 من ح/ الاصول (أجهزة كمبيوتر)
 10000 الى ح/ إيرادات غير متحققه (التزامات)

و تظهر في الميزانية كالتالي :

10000	الاصول أجهزة كمبيوتر
10000	- إيرادات غير متحققه
00000	

في نهاية السنة الاولى : 2000 من ح/ الايرادات غير المتحققه

2000	الى ح/ الايرادات
تحقق الايراد بنسبة الاستهلاك	

2000	من ح/ مصروف الاستهلاك
------	-----------------------

2000	الى ح/ مجمع أستهلاك أجهزة الكمبيوتر
------	-------------------------------------

أثبتت الاستهلاك على الاجهزه على فرض الاستهلاك يتم على 5 سنوات

و تظهر في الميزانية كالتالي :

الاصول

10000	أجهزة كمبيوتر
2000	- مجمع أستهلاك
8000	- إيرادات غير متحققه
0000	

- نلاحظ من طريقة المعالجة أنها ربطت بتوافقها مع المدخل الاخلاقي من حيث أنها وفرت العدالة في العرض و العدالة في الاحتساب و صادقه في عكس الواقع (التداخل بين المداخل)
- نلاحظ أن الاصول و الدخل لا يتأثران بتلك الطريقة حيث يتم تحقيق أيراد مساوي للاستهلاك مما لا يؤثر على قائمة الدخل و كذلم ما يتم تخفيضه من قيمة الايرادات غير المتحققه يتم إضافته الى مجمع الاستهلاك مما يحافظ على صافي قيمة الاجهزه (الاصول) في الميزانية صفر و عليه لا تتأثر قائمة المركز المالي .
- وجهة النظر تقول أن الشركة نتيجة أستخدامها أجهزة الحاسوب (تطوير أساليب العمل) فإن ذلك سيعكس في زيادة أرباحها العادية نتيجة زيادة الايرادات أو تخفيض المصروفات أو الاثنان معا نتيجة أستخدام هذه الاصول الممنوحة للشركة كهبات.

2. مبدأ الاعتراف بالايراد :

يتم الاعتراف بالايراد في الحالات التاليه :

- عند نقطة البيع
- قبل نقطة البيع
- بعد نقطة البيع

الاعتراف بالايراد عند نقطة البيع : نقطة البيع هي النقطة التي يتم عندها اكتمال عملية المبادله بنقل الملكيه أو أداء الخدمه للعميل و يكون الايراد قد تحقق Realized نقدا أو أصبح قابلا للتحقق Realizable حيث لا يوجد شك في التزام المدينون بالتسديد

و يكون القيد من ح/ النقدية أو المدينون الى ح/ المبيعات أو الايرادات فالعملية حصلت و سجلت و هي صحيحة فالايراد تحقق و هي ملائمة لمتخذ القرار و موثوقه

الاعتراف بالايراد قبل نقطة البيع : تستخدم في العقود الانشائية و المقاولات و البضاعة التي تحتاج لفترة زمنية طويله قبل أنجازها و تحقيق الايراد . و هنا يسمح بالاعتراف قبل اكتمال تحقق الايراد (نقطة البيع) لتحقيق الملائمة حيث أنه ليس من الملائم أن ينتظر متخذ القرار حتى نهاية العملية التي قد تأخذ عدة سنين لاتخاذ قراراته . و أن كان ذلك على حساب الموثوقية التي تكون عند نقطة البيع حيث أنه قبل نقطة البيع لا نعرف بالضبط كم ستكلف العملية فعلا كما أن العملية لسبب ما قد لا تكتمل . فهنا يتم التضحية بالموثوقية من أجل الملائمة (أي تم تغليب الملائمة على الموثوقية)

طريقة نسبة الانجاز (percentage-of-completion method) و يكون يتوفر الشروط التاليه:

- مدة العقد محدد
- الانجاز متفق عليه من قبل الطرفين للعقد
- تقديرات الانجاز ذات موثوقية مقبولة و يمكن أن يعول عليها

الخطوات : (عقد الانشاءات / المقاوله)

- نسبة الانجاز = $\frac{\text{كافة الانجاز لتاريخه}}{\text{الكافة الكليه المتوقعه}}$
- العائد لتاريخه = العائد المتوقع الكلي \times نسبة الانجاز (1)
- عائد الفتره = العائد المتحقق لتاريخه - العائد المتحقق للفترات السابقه (2)
- مجممل الربح = عائد الفتره (3) - مصاريف الفتره

مثال :

أنفقت الشركه (س) مع المقاول (ص) على بناء عماره بمبلغ (50000) دينار و كانت الكافة التقديرية (40000) دينار و في نهاية الفتره الماليه الاولى للمشروع كانت الكافة (10000) دينار و المطالبات تحت الانجاز (9000) دينار و بلغت التسديدات المستلمه (7500) دينار .

الحل:

Dr	Cr	قيود طريقة نسبة الانجاز : (عقد الانشاءات / المقاوله)
		كافة الانشاءات / المقاوله Cost of Construction
10000		من ح/ مقاوله تحت الانجاز (CIP) Construction in process
	10000	الى ح /النقدية, المواد, الاجور ..الخ
		تقديم مطالبات / المقاوله Progress billings
9000		من ح/ المدينون receivable Accounts
	9000	الى ح/ مطالبات مقاوله تحت الانجاز Billings on Construction in process
		تحصيل مطالبات / المقاوله Cost of Construction
7500		من ح/ النقدية Cash
	7500	الى ح/ المدينون receivable Accounts
		الاعتراف بالعائد / المقاوله recognize revenue
		نسبة الانجاز = $10000 \div 40000 = 25\%$ الربح الكلي المتوقع = $50000 - 40000 = 10000$ دينار
		الربح الخاص بالفتره = $10000 \times 25\% = 2500$ دينار
		من مذكورين
10000		ح/ مصاريف المقاوله Construction expenses

2500		ح/ مقاوله تحت الانجاز (CIP) Construction in process
	12500	الى ح/ أيراد المقاوله Revenue Construction
ترحيل القيود		
1		
مقاوله تحت الانجاز الانجاز (CIP) Construction in process		
10000		الى ح/ النقدية, المواد, الاجور .. الخ
2500		الى ح/ أيراد المقاوله Construction Revenue
	12500	الرصيد
2		
مطالبات مقاوله تحت الانجاز Billings on Construction in process		
	9000	من ح/ المدينون receivable Accounts
	9000	الرصيد
3		
المدينون Accounts receivable		
9000		الى ح/ مطالبات مقاوله تحت الانجاز
	7500	من ح/ النقدية Cash
1500		الرصيد
4		
النقدية, المواد, الاجور .. الخ		
	10000	الى ح/ النقدية, المواد, الاجور .. الخ
7500		من ح/ النقدية Cash
-2500		الرصيد
5		
مصاريف المقاوله Construction expenses		
10000		الى ح/ أيراد المقاوله Construction Revenue
	10000	الرصيد
6		
أيراد المقاوله Construction Revenue		
	12500	من مذكورين
38000	70500	الرصيد

القوائم الماليه		
قائمة الدخل		
	12500	أيراد المقاوله Construction Revenue
10000		مصاريف المقاوله Construction expenses
2500		الربح
الميزاميه		
أول المده		
آخر المده		
الاصول		
7500	10000	النقدية
1500		المدينون Accounts receivable
	12500	مقاوله تحت الانجاز (CIP) process Construction in in
	9000	مطالبات مقاوله تحت الانجاز
3500		زيادة المقاوله عن المطالبات
12500	10000	أجمالي الاصول
حقوق المملكه		
10000	10000	رأس المال

2500			أرباح محتجزه
12500		10000	أجمالي حقوق ملكيه

نلاحظ أن حقوق الملكية أزدادت من 10000 الى 12500 (2500 هي 25% من الربح الكلي للمقوله) أي بنسبة الانجاز البالغه 25%

في حالة المطالبات أعلى من المقاوله تحت الانجاز مثل

1900	- مطالبه تحت الانجاز
1125	- مقاوله تحت الانجاز
775	الالتزام

الاعتراف بالايراد قبل نقطة البيع : تستخدم في حالة عدم التأكد من التزام المدينين بدفع ما يترتب عليهم عند نقطة البيع فيكون الاعتراف بالايراد بمقدار المبالغ المسدده (و هذا يكون في حالة البيع بالاقساط أو في حالة وجود مدين و توفر درجه من عدم التأكد من قدرته على السداد)

مثال

: Clarke, Inc. had the following installment sales in addition to its regular sales.

INSTALLMENT METHOD OF PROFIT RECOGNITION			
	2003	2004	2005
Installment sales	\$200,000	\$250,000	\$275,000
Cost of sales	155,000	190,000	220,000
Gross profit	\$45,000	\$60,000	\$55,000
Gross profit percentage	22.50%	24.00%	20.00%
			160,000

At Dec. 31, 2005, Clarke, Inc. is still owed \$30,000 from the 2004 sales and \$75,000 from the 2005 sales.

Cash Collections			
	2003	2004	2005
Installment sales	\$ 200,000	\$ 250,000	\$ 275,000
Cash Collected:			
From 2003 Sales	(100,000)	(50,000)	(50,000)
From 2004 Sales		(195,000)	(25,000)
From 2005 Sales			(200,000)

During 2005, Clarke collected \$100,000 on 2003 installment sales

General Journal		
Description	Debit	Credit
Installment sales receivable 2003	200,000	
Inventory		155,000
Deferred gross profit 2003		45,000
Cash	100,000	
Installment sales receivable 2003		100,000

Deferred gross profit is the difference between the selling price and the cost of the inventory.

This entry records the Realized Gross Profit by adjusting the Deferred Gross Profit account.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Installment sales receivable 2003	200,000	
Inventory		155,000
Deferred gross profit 2003		45,000
Cash	100,000	
Installment sales receivable 2003		100,000
Deferred gross profit 2003	22,500	



During 2004, Clarke collected \$50,000 on its 2003 installment sales and \$195,000 on its 2004 installment sales.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Installment sales receivable 2004	250,000	
Inventory		190,000
Deferred gross profit 2004		60,000
Cash	245,000	
Installment sales receivable 2003		50,000
Installment sales receivable 2004		195,000
Deferred gross profit 2003	11,250	
Deferred gross profit 2004	46,800	

During 2004, Clarke collected \$50,000 on its 2003 installment sales and \$195,000 on its 2004 installment sales.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Installment sales receivable 2004	250,000	
Inventory		190,000
Deferred gross profit 2004		60,000
Cash		
Cash collections - 2003	\$ 50,000	22.50% \$ 11,250
Cash collections - 2004	195,000	24.00% 46,800
Ins		<u>\$ 58,050</u>
Ins		
Deferred gross profit 2003	11,250	
Deferred gross profit 2004	46,800	

General Journal		
Description	Debit	Credit
Installment sales receivable 2005	275,000	
Inventory		220,000
Deferred gross profit 2005		55,000
Cash	275,000	
Installment sales receivable 2003		50,000
Installment sales receivable 2004		25,000

Cash Collection on Installment Sales in 2005			
2003	\$ 50,000	22.50%	\$ 11,250
2004	25,000	24.00%	6,000
2005	200,000	20.00%	40,000
	<u>\$ 275,000</u>		<u>\$ 57,250</u>

Deferred Gross Profit 2005			
2005	40,000	55,000	2005
		<u>15,000</u>	

Deferred Gross Profit 2004			
2004	46,800	60,000	2004
2005	6,000		
		<u>7,200</u>	

Deferred Gross Profit 2003			
2003	22,500	45,000	2003
2004	11,250		
2005	11,250		
		<u>-</u>	

Installment sales receivable 2004	\$ 30,000
Installment sales receivable 2005	75,000
Installment accounts receivable	<u>\$ 105,000</u>
Deferred gross profit 2004	\$ 7,200
Deferred gross profit 2005	15,000
Deferred gross profit	<u>\$ 22,200</u>

Balance Sheet

Installment accounts receivable	\$ 105,000
Less: Deferred gross profit	<u>(22,200)</u>
Net Installment accounts receivable	<u>\$ 82,800</u>

Cost recovery method

Clarke, Inc. had the following installment sales in addition to its regular sales. The company uses the cost recovery method to account for installment sales.

	2003	2004	2005
Installment sales	<u>\$200,000</u>	<u>\$250,000</u>	<u>\$275,000</u>
Cost of sales	<u>155,000</u>	<u>190,000</u>	<u>220,000</u>
Gross profit	<u>\$45,000</u>	<u>\$60,000</u>	<u>\$55,000</u>
Gross profit percentage	22.50%	24.00%	20.00%

The following schedule shows the pattern of cash collections for the three year period.

Year of Collection			
Year of Sale	2003	2004	2005
2003	\$100,000	\$50,000	\$50,000
2004		195,000	25,000
2005			200,000
COGS	\$ 155,000	\$ 190,000	\$ 220,000

Under the cost recovery method profit is not recognized until the seller has recovered all of the cost of the goods sold.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Installment receivable 2003	200,000	
Inventory		155,000
Deferred gross profit 2003		45,000
Cash	100,000	
Installment receivable 2003		100,000

The entries are exactly the same as under the Installment Method—EXCEPT that there is not an entry to realize gross profit. Since we have not collected cash in excess of COGS, no gross profit is recognized in 2003.

In 2004, let's concentrate on the entries relating to 2003 sales only.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Cash	50,000	
Installment receivable 2003		50,000

	2003
Cost of goods sold	\$ 155,000
Cash collections - 2003	(100,000)
Cash collections - 2004	(50,000)
Unrecovered cost	<u>5,000</u>
We have not fully recovered the cost, so no profit is recognized in 2004.	

Now can we recognize some profit?

Take in 2005 relating to 2003 sales.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Cash	50,000	
Installment receivable 2003		50,000
Deferred gross profit	45,000	
Realized gross profit		45,000

We have fully recovered the \$155,000 cost during 2005, so the entire deferred gross profit will be recognized.

Percentage-of-Completion Method

Geller Construction entered into a three-year contract to build a containment vessel for Southeast Power Company. Presented below is information about the contract.

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	\$250,000	\$800,000	\$1,200,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,000
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,000
Contract price	\$1,400,000		

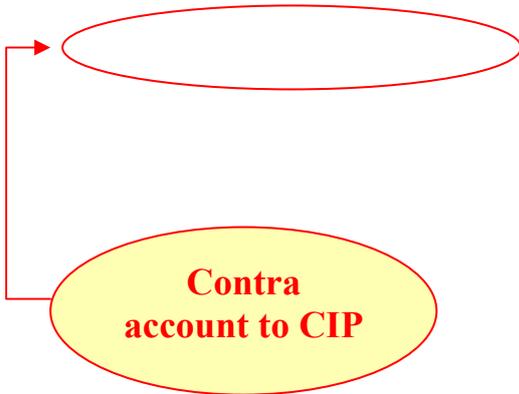
Let's see how Geller will account for the revenues and cost of this project using the percentage-of-completion method.

Year 1	
Costs to date	\$250,000
Cost to complete	1,000,000
Estimated total cost	\$1,250,000
Percent complete to date	20.00%
Percent completed earlier	
Percent completed this year	
Total revenue	
Percent completed this year	
Revenue this year	
Revenue recorded earlier	
Revenue in last year	
Costs this year	
Gross profit	

$$\$250,000 \div \$1,250,000 = 20\%$$

Year 1	
Costs to date	\$250,000
Cost to complete	1,000,000
Estimated total cost	\$1,250,000
Percent complete to date	20.00%
Percent completed earlier	
Percent completed this year	
Total revenue	\$ 1,400,000
Percent completed this year	20.00%
Revenue this year	\$ 280,000
Revenue recorded earlier	
Revenue in last year	
Costs this year	250,000
Gross profit	\$ 30,000

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	



	Year 1
Cost incurred to date	\$250,000
Estimated cost to complete	1,000,000
Progress billing to date	250,000
Cash collections to date	225,000
Contract price	\$1,400,000

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000

Classified as an asset

Classified as a liability

Construction in Progress - Billings on Construction Contract Debit	Construction in Progress - Billings on Construction Contract Credit (Billed Receivable)
---	---

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000
Cost of construction	250,000	
Construction in progress	30,000	
Revenue from long-term contract		280,000

Total revenue	\$ 1,400,000
Percent completed this year	20.00%
Revenue this year	\$ 280,000
Revenue recorded earlier	
Revenue in last year	
Costs this year	250,000
Gross profit	\$ 30,000

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000
Cost of construction	250,000	
Construction in progress	30,000	
Revenue from long-term contract		280,000
Revenue from long-term contract	280,000	
Cost of construction		250,000
Retained earnings		30,000

Closing Entry

	Year 1	Year 2
Costs to date	\$250,000	\$800,000
Cost to complete	1,000,000	425,000
Estimated total cost	\$1,250,000	\$1,225,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%
Percent completed earlier		-20.00%
Percent completed this year		45.31%
Total revenue	\$ 1,400,000	
Percent completed this year	20.00%	
Revenue this year	\$ 280,000	
Revenue recorded earlier		
Revenue in last year		
Costs this year	250,000	
Gross profit	\$ 30,000	

$$\$800,000 \div \$1,225,000 = 65.31\%$$

	Year 1	Year 2
Costs to date	\$250,000	\$800,000
Cost to complete	1,000,000	425,000
Estimated total cost	\$1,250,000	\$1,225,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%
Percent completed earlier		-20.00%
Percent completed this year		45.31%
Total revenue	\$ 1,400,000	\$ 1,400,000
Percent completed this year	20.00%	45.31%
Revenue this year	\$ 280,000	\$ 634,340
Revenue recorded earlier		
Revenue in last year		
Costs this year	250,000	550,000
Gross profit	\$ 30,000	\$ 84,340

Total expenses	\$ 800,000
Expenses last year	(250,000)
Current expenses	\$ 550,000

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
$\$800,000 - \$250,000 \text{ last year} = \$550,000$		
	Year 1	Year 2
Cost incurred to date	\$250,000	\$800,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000
Progress billing to date	250,000	775,000
Cash collections to date	225,000	695,000
Contract price	\$1,400,000	

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
$\$775,000 - \$250,000 \text{ last year} = \$525,000$		

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
Cash	470,000	
Accounts receivable		470,000
\$695,000 - \$225,000 last year = \$470,000		
	Year 1	Year 2
Cost incurred to date	\$250,000	\$800,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000
Progress billing to date	250,000	775,000
Cash collections to date	225,000	695,000
Contract price	\$1,400,000	

General Journal																
Description	Debit	Credit														
Construction in progress	550,000															
Cash, materials, etc.		550,000														
Accounts receivable	525,000															
Billings on construction contract		525,000														
Cash	470,000															
Accounts receivable		470,000														
Cost of construction	550,000															
Construction in progress	84,340															
Revenue from long-term contract		634,340														
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="background-color: #d9ead3;">Total revenue</td> <td style="text-align: right;">\$ 1,400,000</td> </tr> <tr> <td style="background-color: #d9ead3;">Percent completed this year</td> <td style="text-align: right;">45.31%</td> </tr> <tr> <td style="background-color: #d9ead3;">Revenue this year</td> <td style="text-align: right;">\$ 634,340</td> </tr> <tr> <td style="background-color: #d9ead3;">Revenue recorded earlier</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="background-color: #d9ead3;">Revenue in last year</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="background-color: #f2dede;">Costs this year</td> <td style="text-align: right;">550,000</td> </tr> <tr> <td style="background-color: #fff2cc;">Gross profit</td> <td style="text-align: right;">\$ 84,340</td> </tr> </table>			Total revenue	\$ 1,400,000	Percent completed this year	45.31%	Revenue this year	\$ 634,340	Revenue recorded earlier		Revenue in last year		Costs this year	550,000	Gross profit	\$ 84,340
Total revenue	\$ 1,400,000															
Percent completed this year	45.31%															
Revenue this year	\$ 634,340															
Revenue recorded earlier																
Revenue in last year																
Costs this year	550,000															
Gross profit	\$ 84,340															

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
Cash	470,000	
Accounts receivable		470,000
Cost of construction	550,000	
Construction in progress	84,340	
Revenue from long-term contract		634,340
Revenue from long-term contract	634,340	
Cost of construction		550,000
Retained earnings		84,340

Closing Entry

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	\$250,000	\$800,000	\$1,200,000
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	\$1,250,000	\$1,225,000	\$1,200,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00%
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	\$ 1,400,000	\$ 1,400,000	
Percent completed this year	20.00%	45.31%	
Revenue this year	\$ 280,000	\$ 634,340	
Revenue recorded earlier			
Revenue in last year			
Costs this year	250,000	550,000	
Gross profit	\$ 30,000	\$ 84,340	

	Year 1	Year 2	Year 3
Costs to date	\$250,000	\$800,000	\$1,200,000
Cost to complete	1,000,000	425,000	0
Estimated total cost	\$1,250,000	\$1,225,000	\$1,200,000
Percent complete to date	20.00%	65.31%	100.00%
Percent completed earlier		-20.00%	
Percent completed this year		45.31%	
Total revenue	\$ 1,400,000	\$ 1,400,000	\$ 1,400,000

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	400,000	
Cash, materials, etc.		400,000
Accounts receivable	625,000	
Billings on construction contract		625,000
Cash	405,000	
Accounts receivable		405,000
Cost of construction	400,000	
Construction in progress	85,660	
Revenue from long-term contract		485,660
Revenue from long-term contract	485,660	
Cost of construction		400,000
Retained earnings		85,660

Construction in Progress	
Year 1	250,000
	30,000
Year 2	550,000
	84,340
Year 3	400,000
	85,660
	<u>1,400,000</u>

Billings on Construction Contract	
	250,000 Year 1
	525,000 Year 2
	625,000 Year 3
	<u>1,400,000</u>

Entry to transfer title to the customer.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Billings on construction contract	1,400,000	
Construction in progress		1,400,000

Completed Contract Method

Geller Construction entered into a three-year contract to build a containment vessel for Southeast Power Company. Presented below is information about the contract.

	Year 1	Year 2	Year 3
Cost incurred to date	\$250,000	\$800,000	\$1,200,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000	0
Progress billing to date	250,000	775,000	1,400,000
Cash collections to date	225,000	695,000	1,100,000
Contract price	\$1,400,000		

Let's see how Geller will account for the revenues and cost of this project using the completed contract method.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	250,000	
Cash, materials, etc.		250,000
Accounts receivable	250,000	
Billings on construction contract		250,000
Cash	225,000	
Accounts receivable		225,000
Entries are identical to the entries for percentage of completion.		
		Year 1
Cost incurred to date		\$250,000
Estimated cost to complete		1,000,000
Progress billing to date		250,000
Cash collections to date		225,000
Contract price		\$1,400,000

Gross profit is not recognized until project is complete.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	550,000	
Cash, materials, etc.		550,000
Accounts receivable	525,000	
Billings on construction contract		525,000
Cash	470,000	
Accounts receivable		470,000

Entries are identical to the entries for percentage of completion.

	Year 1	Year 2
Cost incurred to date	\$250,000	\$800,000
Estimated cost to complete	1,000,000	425,000
Progress billing to date	250,000	775,000
Cash collections to date	225,000	695,000
Contract price	\$1,400,000	

Gross profit is not recognized until project is complete

General Journal		
Description	Debit	Credit
Construction in progress	400,000	
Cash, materials, etc.		400,000
Accounts receivable	625,000	
Billings on construction contract		625,000
Cash	405,000	
Accounts receivable		405,000
Cost of construction	1,200,000	
Construction in progress	200,000	
Revenue from long-term contract		1,400,000
Revenue from long-term contract	1,400,000	
Cost of construction		1,200,000
Retained earnings		200,000

Gross profit is recognized in year 3 since project is complete.

Construction in Progress	
Year 1	250,000
Year 2	550,000
Year 3	400,000
Year 3	200,000
	1,400,000

Billings on Construction Contract	
250,000	Year 1
525,000	Year 2
625,000	Year 3
1,400,000	

Entry to transfer title to the customer.

General Journal		
Description	Debit	Credit
Billings on construction contract	1,400,000	
Construction in progress		1,400,000

المفاهيم المتعلقة بالمحافظة على رأس المال Capital Maintenance Concepts

- 1. مفهوم رأس المال الاسمي Nominal Capital Concept**
أحتساب رأس المال بالعدد الرسمي لوحده العمله (كالدینار مثلا) . وهذا مفهوم المحاسبه التقليديه لرأس المال الذي لا يعترف باختلاف قيم أو قوه وحدات العمله مع الزمن. معتمده على فرضية ثبات القيمة النقديه
- 2. مفهوم رأس المال الحقيقي Real Capita Concept**
يعتمد هذا المفهوم على مبدأ رأس المال الحقيقي Real Capital المتمثل بالقوه الشرائيه Purchasing Power لوحدة النقد. أن محاسبه القوه الشرائيه الثابته CPP Constant Purchasing Power تستخدم المعدل العام للاسعار GPI General Price Index في معالجة القوائم الماليه لتعكس قيمها بقيمة القوه الشرائيه للعمله في تاريخ أعداد الميزانيه. و هنا أعتد المعدل العام للاسعار للوصول الى قيمة القوه الشرائيه لعلاقه العكسيه بينهما
أن معدل الاسعار العام GIP يعتمد على أسعار مجموعه معينه من السلع و الخدمات و التي غالبا ما تستهلك من قبل ذوي الدخل المحدود في المجتمع و التي تختلف بمرور الزمن. ينعكس التغير في المعدل العام للاسعار على القوه الشرائيه لوحدة النقد حيث يكون معاكس له في الاتجاه و مساوي له بالمقدار. و قد كان الالمان هم أصحاب هذه الطريقه حيث أستخدموها لمعالجة التضخم الكبير الذي كانوا يعانون منه.
- 3. مفهوم رأس المال بالقيم الجاريه (الحاليه) Current Cost Concept**

أحتساب رأس المال عن طريق تقييم الطاقه الانتاجيه لاصافي الاصول **Productive Capacity (Assets)** من خلال طريقة محاسبة القيم الجارية **Current Value Accounting** حيث تعالج قيم نفس الاصول التي بدأت بها و ليس القيم النقدية المدفوعه لهذه الاصول. وبذلك هي لا ترى أن المعدل العام للاسعار يعكس التغير في قيم الاصول التي تمثل رأس المال, كون المعدل العام للاسعار متعلق بمعدل ارتفاع أو انخفاض لمجموعه من السلع العديده و التي قد لا تعكس التغير في قيمة الاصل الذي يتم معالجته في القوائم الماليه. و عليه فهي تنظر الى الاصل و ليس للنقد المدفوع لاقتناء الاصل و تعكسه بقيمته الحاليه بالسوق. و القيم الحاليه ثلاثة أنواع :

- القيمة الحاليه المتمثله بقيمة البيع (صافي القيمة البيعيه للاصل) **Net Realizable Value**
- القيمة الحاليه المتمثله بقيمة الاستبدال (سعر الشراء) **Replacement Cost**
- القيمة الحاليه المتمثله بقيم التدفقات النقدية المستقبلية التي سيحققها الاصل نتيجة استخدامه (قيمة الاستخدام) **Value In Use**

4. المزاجه ما بين مفهوم رأس المال الحقيقي و مفهوم الطاقه الانتاجيه هنالك محاوله بعض الامريكيين الذين حاولوا الا أن نتائج محاولتهم لم تحقق النجاح في التوصل لحلول صحيحة و منطقيه.

محاسبة القوه الشرائيه الثابته **CPP Constant Purchasing Power**

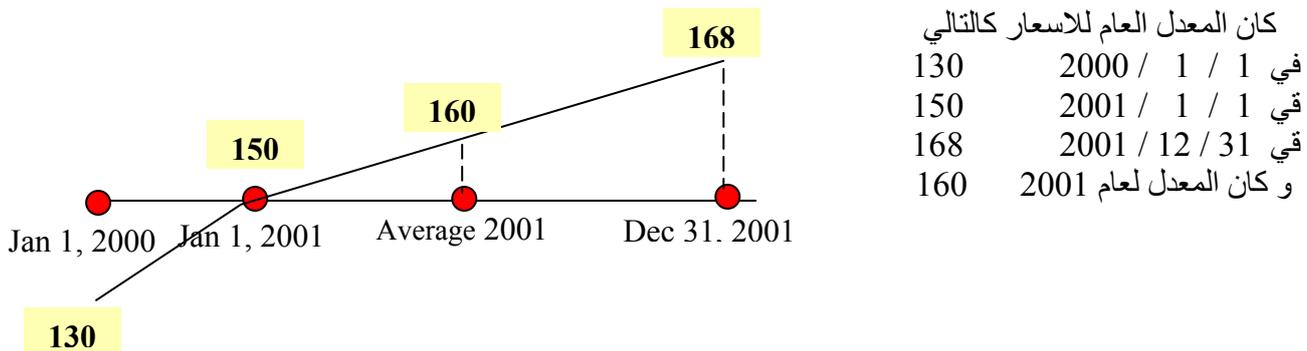
(على أفترض زيادة الاسعار و الذي يعني أنخفاذ قوة العمله)

- حسب هذه الطريقه الاصول تبدو بأقل مما هي عليه و الربح يظهر عالي نتيجة قلة مصروف الاستهلاك
- الائتزامات النقدية (نقد تم أستلامه) ستربح لانه سيتم سدادها بالدينار الرخيص
- حسابات المدينون في الاصول (نقد لم يتم أستلامه) ستخسر لانه سيتم تسديدها بالدينار الرخيص
- الربح الناتج عن النقدية المستلمه و النقدية الغير مستلمه و الذي يتم أحتسابه يدعى ربح أو خسارة القوه الشرائيه الثابته **CPP Gain or Loss**. و الذي يضاف الى قائمة الدخل بعد معالجتها بالقوه الشرائيه.

مثال : تأسست شركة ABC بتاريخ 1 / 1 / 2000 بأستثمار 5000 دينار نقديه و 25000 دينار اليات و أعطيت اليك المعلومات التاليه :

تم شراء أرض بقيمة 12000 دينار بتاريخ 31 / 12 / 2000
تم إصدار سندات دين بقيمة 5000 دينار بتاريخ 31 / 12 / 2000
تم إصدار رأس المال بتاريخ 1 / 1 / 2000

الايادات و المصاريف تدفقات حصلت بأنظام خلال المده
كان العمر الانتاجي للاليات 5 سنوات و قيمة الخرده المتوقعه 5000 دينار



و فيما يلي الحسابات الختاميه للشركه :

Balance Sheet at Dec 31, 1981					
	2000	2001		2000	2001
Cash	8,000	30,000	Notes Payable	5,000	5,000
Trucks	25,000	21,000	Capital in Stock	30,000	30,000
Acc Depretiation	4,000	4,000	Retained Earning	6,000	24,000
Net trucks	21,000	17,000			

Land	12,000	12,000		
	42,000	59,000	41,000	59,000

Income Statement 1981

Revenues		100,000
Dep. Expenses	4,000	
Other Expenses	78,000	
		82,000
Income		18,000

المطلوب معالجة القوائم الماليه التاريخيه لتعكس مفهوم القوه الشرائيه لرأس المال

GIP	130	150	160	168
	Jan 1. 2000	Dec 31. 2000	During. 2001	Dec 31. 2001
	Cash 5000 Trucks 25000	Land 12000 Notes Payable 5000 Cash 8000 Accounts Payable 5000	Revenue 100000 Cash Expenses 78000 Dep. Exp. 4000	Cash 30000 Accounts Payable 5000

CPP Gain and Loss (GPI 168)

Item	H.C	GIP	CPP	Gain	Loss
Cash 1 jan	8,000	168/150	8,960		960
Revenues	100,000	168/160	105,000		5,000
Other Expenses	78,000	168/160	81,900	3,900	
Accounts Payable	5,000	168/150	5,600	600	
	191,000		201,460	4,500	5,960
Loss					1,460

CPP / (GPI 168) Income Statement 2001

Item	H.C.	GPI	CPP
Revenues	100,000	168/160	1.05 105,000
Dep. Expenses	4,000	168/130	1.29 5,169
Other Expenses	78,000	82,000 168/160	1.05 81,900
CPP Gain and Loss			1,460
Income	18,000		16,471

الفرق ما بين الربح التاريخي و الربح بالقوة الشرائيه هو الربح الخيالي
و هذا الفرق يذهب الى احتياطي رأس المال للمحافظه عليه من التآكل أي للمحافظه على القوه الشرائيه لرأس المال

18000

16471

1529

CPP / (GPI 168) Balance Sheet at Dec 31, 2001

Item	1980	1981		
		H.C.	GPI	CPP

Cash	8,000	30,000	168/168	30000
Trucks	25,000	25,000		
Acc Depretiation	4,000	8,000		
Net trucks	21,000	17,000	168/130	21969.23
Land	12,000	12,000	168/150	13440
	41,000	59,000		65,409
Notes Payable	5,000	5,000	168/168	5000
Capital in Stock	30,000	30,000	168/130	38769
Retained Earning	24,000	24,000		21,640
	59,000	59,000		65,409

سؤال : ما هو رصيد الارباح المحتجزه بالقوة الشرائيه لسنة السابقه أي في 1980 / 12 / 13 ؟
الجواب :

$$\begin{aligned} \text{أرباح محتجزه من العام 2001} &= \text{أرباح محتجزه في 2001 / 12 / 31} - 21640 \\ 5169 &= 16471 - 21640 \end{aligned}$$

أن المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 لعام 1994 التالي و المتعلق بتطبيقات إعادة تقييم القوائم الماليه بالقوه الشرائيه لوحدة النقد. و فيما يلي ملخص ما جاء في هذا المعيار :

SUMMARY OF IAS 29

July 1989 IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

1 January 1990 Effective Date of IAS 29 (1989)

1994 IAS 29 was reformatted

Objective of IAS 29

The objective of IAS 29 is to establish specific standards for enterprises reporting in the currency of a hyperinflationary economy, so that the financial information provided is meaningful.

Restatement of Financial Statements

The basic principle in IAS 29 is that the financial statements of an entity that reports in the currency of a hyperinflationary economy should be stated in terms of the measuring unit current at the balance sheet date. Comparative figures for prior period(s) should be restated into the same current measuring unit. [IAS 29.8]

Restatements are made by applying a general price index. Items such as monetary items that are already stated at the measuring unit at the balance sheet date are not restated. Other items are restated based on the change in the general price index between the date those items were acquired or incurred and the balance sheet date.

A gain or loss on the net monetary position is included in net income. It should be disclosed separately. [IAS 29.9]

The Standard does not establish an absolute rate at which hyperinflation is deemed to arise - but allows judgement as to when restatement of financial statements

becomes necessary. Characteristics of the economic environment of a country which indicate the existence of hyperinflation include: [IAS 29.3]

- the general population prefers to keep its wealth in non-monetary assets or in a relatively stable foreign currency. Amounts of local currency held are immediately invested to maintain purchasing power;
- the general population regards monetary amounts not in terms of the local currency but in terms of a relatively stable foreign currency. Prices may be quoted in that currency;
- sales and purchases on credit take place at prices that compensate for the expected loss of purchasing power during the credit period, even if the period is short; and
- the cumulative inflation rate over three years approaches, or exceeds, 100%.

IAS 29 describes characteristics that may indicate that an economy is hyperinflationary. However, it concludes that it is a matter of judgement when restatement of financial statements becomes necessary.

When an economy ceases to be hyperinflationary and an enterprise discontinues the preparation and presentation of financial statements in accordance with IAS 29, it should treat the amounts expressed in the measuring unit current at the end of the previous reporting period as the basis for the carrying amounts in its subsequent financial statements. [IAS 29.38]

Disclosure

Gain or loss on monetary items [IAS 29.9]

The fact that financial statements and other prior period data have been restated for changes in the general purchasing power of the reporting currency [IAS 29.39]

Whether the financial statements are based on an historical cost or current cost approach [IAS 29.39]

Identity and level of the price index at the balance sheet date and moves during the current and previous reporting period [IAS 29.39]

تطبيق المعيار 29

معالجة حسابات 2001 كما سبق عمله في حل المثال السابق حيث تم

- احتساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية CPP Gain and Loss حسب قوتها في 2001 / 12 / 31
- تعديل قائمة الدخل للعام 2001 بالقيم التي تمثل القوة الشرائية في 2001 / 12 / 31 نتيجة القوة و أظهر مكاسب و خسائر القوة الشرائية المحسوبة سابقا في قائمة الدخل للوصول للربح
- تعديل ميزانيه 2001 (كما هي في 2001 / 12 / 13) بالقيم التي تمثل القوة الشرائية في 2001 / 12 / 31. أن معالجة القوائم الماليه لعام 2001 وحدها غير كافيه حيث أن المقارنه لا يمكن أن تتوفر حيث أن ميزانية العام 2000 ما زالت بقيم العمله التاريخيه. و لمعالجة ذلك فإنه يتم معالجة قيم ميزانية 2000 بمعدل أسعار العمله في 31 / 2000 . ثم يتم تحويل النتائج من معدل أسعار 2000 / 12 / 31 الى معدل أسعار 2001 / 12 / 31 و فيما يلي التوضيح لهاتين الخطوتين :

1. يجب تعديل جميع البنود و الاحداث الماليه لما قبل 1 / 1 / 2001 (أرصدة أول المده للسنة المطلوب تطبيق المعيار عليها) حيث تعتبر سنة الاساس (بسط المؤشر العام للاسعار) هو المؤشر العام 1 / 1 / 2001 أي نهاية 2000 و الذي هو في مثالنا (150) . أما المقام فيكون مؤشر الاسعار في تاريخ حدوث الحدث خلال العام 2000
2. أما ما يخص ما قبل العام 2000 من أحداث ماليه فيعتمد المؤشر العام للاسعار في 1 / 1 / 2000 و التي تعادل 1999 / 12 / 31 و التي هي في مثالنا 130 .

التوضيح

1. الخطوه الاولى معالجة رصيد أول المده لسنة الاساس (المؤشر العام) أول المده 1 / 1 / 2001 و الذي هو (150) (أي تعديل البيانات الماليه في 1 / 1 / 2000 حسب القوه الشرائيه للدينار في 1 / 1 / 2000)

CPP / (GPI 1/1/2001 =150) Balance Sheet at Jan 1 2000				
Item	2000 HC		GPI	2000 CPP
Cash	8,000		150/150	8000
Trucks	25,000	25,000		
Acc Depretiation	4,000	8,000		
Net trucks	21,000		150/130	24231
Land	12,000		150/150	12000
	41,000			44,231

Notes Payable	5,000		150/150	5000
Cpital in Stock	30,000		150/130	34615
Retained Earning	24,000		متمم	4616
	59,000			44,231

2. الخطوه الثانيه معالجة الناتج من الخطوه السابقه لسنة الاساس (المؤشر العام للاسعار) أخر المده 12 / 31 / 2001 و الذي هو 168 (أي تعديل البيانات النحاسيه التي سبق تعديلها حسب القوه الشرائيه للدينار في 1 / 1 / 2001 الى القوه الشرائيه للدينار في 12 / 31 / 2001)

CPP / (GPI 31/12 /2001=168) Balance Sheet at Jan 1 2000				
Item	2000 CPP		GPI	2000 CPP
Cash	8000		168/150	8960
Trucks	25,000			
Acc Depretiation	4,000	8,000		
Net trucks	24231		168/150	27138
Land	12000		168/150	13440
	44,231			49,538

Notes Payable	5000		168/150	5600
Cpital in Stock	34615		168/150	38769
Retained Earning	4616		متمم	5169
	59,000	44,231		49,538

محاسبة القيم الجاريه **CVA Current Value Accounting** احتساب رأس المال عن طريق تقييم الطاقه الانتاجيه الاصول **Productive Capacity (Assets)** و التي تعالج نفس الاصول التي بدأت بها و ليس القيم النقديه المدفوعه لهذه الاصول.

مثال :

- بتاريخ 1 / 1 / 2000 تأسست الشركة ABC براسمال 10000 دينار . و قد قامت بنفس التاريخ بشراء الات بكلفه 5000 دينار بطاقه أنتاجيه 5 سنوات و الحصول على 100 وحده بكلفة 40 دينار لكل وحده
- بتاريخ 1 / 7 / 2000 تم بيع 100 وحده بقيمة 7000 دينار كما تم شراء 110 وحده بكلفة 50 دينار للوحده . فإذا علمت أنه
- بتاريخ 31 / 12 / 2001 كانت كلفة الوحده 55 دينار و أن قيمه الالات بذلك التاريخ 7000 دينار و فيما يلي القوائم الماليه بالقيم التاريخيه :

بتاريخ 1 / 1 / 2000 ميزان المراجعة

Balance sheet 1 / 1 / 2000			
Cash	1,000	Common Stock	10,000
Inventory	4,000		
Equipments	5,000		
	10,000		10,000

بتاريخ 31 / 12 / 2001

Balance sheet 31 / 12 / 2001			
		HC	HC
Cash		2,500	Common Stock 10,000
Inventory		5,500	R / E 2000
Equipments	5,000		
Depreciation	1000	4000	
		12,000	12,000

Income Statement 2001		
		HC
Sales		7,000
C.G.S.	4000	
Depreciation Exp.	1,000	5000
Income		2,000

المطلوب

أعداد القوائم الماليه بالقيم الحاليه

ميزان المراجعة بالقيم الحاليه

أحتساب ربح الحيازه المحقق Realized Holding Gain و ربح الحيازه الغير محقق Unrealized Holding Gain .

الحل :

Income Statement 2001			
		HC	CC
Sales		7,000	7,000
C.G.S.	4,000		5,000
Depreciation Exp.	1,000	5,000	((7000+5000)/2)/5 1,200

Income 2,000 800

Realized Holding Gain ربح الحيازة المحقق 2000 - 8000 = 12000

ربح الحيازة المحقق RHG هو الذي تم تحقيقه فعلا و الناتج عن معالجة قائمة الدخل و المتمثل بالفرق ما بين الكلفه التاريخيه و الكلفه الجاريه لكلفة البضاعه المباعه C.G.S. و معالجة مصروف الاستهلاك Depreciasion Exepensses . و الذي يرحل الى رأس المال الاحتياطي في حقوق الملكيه في الميزانيه. عند معالجة مصروف الاستهلاك فأن قيمة الخرده تطرح كما هي متوقعه مسبقا ما لم يعطي تقييم جديد لقيمة الخرده.

Balance Sheet in 31 / 12 / 2001

	HC	CC		HC	CC	
Cash	2,500	2,500	Com. Stock	10,000	10,000	
Inventory	5,500	110 X 55	R/E	2,000	800	
Equipments	5,000	7,000	RHG		1,200	
Accumulated Dep.	1,000	4,000	1,400	5,600	UnRHG	2,150
	12,000	14,150		12,000	14,150	

فرق قوائم الدخل
متمم

ربح الحيازة غير المحقق UnRHG هو الذي لم يتم تحقيقه بعد و الناتج عن معالجة الميزانيه و المتمثل بالفرق ما بين الميزانيه بالكلفه التاريخيه و الميزانيه بالكلفه الجاريه و الذي يظهر كرأس مال احتياطي في حقوق الملكيه في الميزانيه. و الذي يمثل المتمم لتساوي الاصول و الخصوم.

القيم الجاريه (الحاليه) Present Value

ما هي القيمه الحاليه للاصل ؟؟؟؟

هي أكبر خساره يمكن خسارتها إذا ما جردت الشركه من هذا الاصل هنالك ثلاثة قيم للقيم الحاليه ليتم الاختيار منها بما يحقق أكبر خساره نتيجة التجرد من الاصل

القيم الحاليه Current Value	سعر الشراء (قيمة الاستبدال) Replacement Cost RC	سعر البيع (صافي القيمه البيعيه) Net Revenue Value NRV	قيمة الاستخدام Value in Use VIU
	الاكثر استخداما		
أمثله على اختيار القيمه الحاليه			
ظاهريا الخساره الاكبر هي سعر الشراء 120 دينار الا أنه لا يقوم أحد بشراء أصل بمبلغ 120 دينار لاستخدامه بقيمة 100 دينار أو بيعه بمبلغ 95 دينار و عليه فإنه لا يتم الأستبدال و تكون أعلى خساره هي القيمه الناتجه عن استخدام الاصل و التي لا يمكن تعويضها	120	95	100
ظاهريا أكبر خساره هي فقدان فرصة البيع بمبلغ 120 دينار الا أنه يمكن تعويضها بشراء هذا	100	120	95

الاصل بمبلغ 100 دينار لبيعه بمبلغ 120 دينار و عليه فأن أكبر خساره محققه هي 100 دينار			
ظاهريا أكبر خساره هي خسارة الاستخدام و لكن يمكن تعويضها بشراء الاصل بمبلغ 95 دينار و الحصول على قيمة الاستخدام البالغه 120 دينار و عليه فأن أكبر خساره محققه هي 95 دينار	95	100	120
ظاهريا الخساره الاكبر هي سعر الشراء 120 دينار الا أنه لا يقوم أحد بشراء أصل بمبلغ 120 دينار لبيعه بمبلغ 100 دينار أو استخدامهبقيمة 95 دينار و عليه فأنه لا يتم الأستبدال و تكون أعلى خساره هي القيمه الناتجه عن ضياع فرصة بيع الاصل بمبلغ 100 دينار و التي لا يمكن تعويضها	120	100	95
الخلاصه يمكن اختيار القيمه الحاليه من بين الثلاثه طرق (قيم) من خلال الخطوات التاليه			
الخطوه الاولى (مقارنة RC و VIU)			يتم أخذ القيمه الاكبر فيهما
الخطوه الثانيه (مقارنة القيمه اعلاه مع NRV)			يتم أخذ القيمه الاقل فيهما

مسائل تتطلب حلول محاسبية و معالجات في نظرية المحاسبه

1. محاسبه القوة الشرائيه الثابته **Constant Purchasing Power Accounting** **CPP**
2. محاسبه القيم الحاليه **Current Value Accounting** **CV**
3. معالجه الشهره أطفاء الشهره (المعيار الدولي رقم 3) **IFRS 03**
4. المنح و الهبات غير النقديه
5. احتساب معدل عائد الاستثمار
6. عقد الأيجار التمويلي
7. السندات القابله للتحويل **Bonds Payable**
8. المكاسب **Gain**
9. العمليات التي تؤثر على حقوق الملكيه مباشره دون مرورها على قائمه الدخل
10. مكاسب و خسائر غير متحققه **Unrealized holding gain**
- a. أصول ماليه للمتاجره **Held for trading**
- b. أصول ماليه معده للبيع **Available-for-sale financial assets**
11. تعديل ترجمه القوائم الماليه **FCTAA Foreign Currency Translation Adjustment**
12. الجوهر يغلب على الشكل **Substance over form**
13. خصم / علاوة الاصدار
14. الاوراق الماليه - اوراق الدفع **Payable Notes**

15. إصدار أسهم أو سندات
16. النقد المكافئ
17. طريقة نسبة الانجاز (percentage-of-completion method)
18. الاعتراف بالايراد قبل نقطة البيع
19. Cost recovery method
20. Percentage-of-Completion Method
21. Completed Contract Method